

الاصل الأول *التوحي*



-- 101 -

الكلام في الصفات

الصل ، والقرض به الـكلام في أنَّ الله تعالى قاهر

(١) اعلم أن أول ما يعرف استدلالا من صفات القديم جل وعز إنما هو كونه الدراً ، وما عداء من الصفات بترتب عليه . أثن الدلالة التي دلت على أنه تشال هو الحدث المنالم ، دلت على هذه الصفة التي هى كونه تسال فادراً من غير

هو الحمدث للمنالم ، دلت على هذه الصفة التى همى كونه أمال فادراً من غير واسطة . وليست كذلك باق الصفات ، لأنا نختاج فيها إل واسطة أو واسطتين أو وسائلم، فليلمذا "كافلت السكلام فيه .

الله قد سع نه وتحرير الدلالة على ذلك ، هو أنه تعالى قد صح منه النمل ، وسمة النمل السل ، وسمة النمس الدارس كوله قادراً .

ندل على كونه قادراً . فؤن قبل : الدلالة هم صحة النسل أو وقومه ، قلنا : بل الدلالة همي صحة النسل ، لأنه فو وقم لا على طريق الصحة بل على طريق(؟) الوجوب ، لم بدل

على كو نه فادراً . وهذه الدلالة سينية على أصابين ! أحدها ، أنه تمالى قد صح منه الفط ، والتانى ، أن سمة الفعل تدل⁽⁴⁾ على كون فادراً . أما الذى بدل على أنه تعالى قد صح منه الفعل ، فهو أنه قد وقومته الفعل،

وهو أجسام العالم وكثير من الأعراض، ولو لم يصح لم يقع ، إذ الوقوع أمر زائد. على الصحة .

وأما الذي يدل على أن حمة الفطرة لالة على(*) كونه قادرًا ، فهو أنا ترى في الشاهدجة بن: إحداها(*)، صحبته الفمل كالواحد منا؛ والأخرى(*) تمذر عليه

(۱) متوان [الأمن الأول] أنزارد في الساعة الناجة ثمانة من . ومنت المطبق الاسطم في عارن الأموان الحدة ، علمة وال التاضيق وضع مثا التران في جم الأمول الأخرى . (٢) ولماذ في (٢) وجه في (٤) ولالا في من (٤) ولاكاف في (٢) أحدها في (٢) ولاكون في ج

الفعل، كالمريض المدنف. في صحمته الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور ، ولبس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجلة وهي كونه قادرًا. وهذا الحكم ثابت ق الحكم تعالى ، فيجب أن يكون فادراً، لأن طرق الأدلة لاتختاف شاهداً غائباً.

غيبات وردوه

فإن قيل: قد وجدتم كثيراً من الفارقات ولا تعالونه، فهلا أَخْتُم هذه السألة بها ؟ قانا : الأصل في المقارقات أن تعرض على وجوه التعليل ، فإن قبلت التعايل تعالى ، وإن لم تقبل لم تعالى . وهذه المفارقة قد عرضناها على التعايل وقبلت ، فطلناها . على أن هيها طريقة ملجئة إلى التعليل ، لأن هذين الحبين إذا صح من أحدهم الفعل وتعذر على الآخر مع استوائهما في باقي الصفات ، فلابد من (١١) أن يكون هناك أمر له ولمكانه صع من أحدها الفعل وتمذر على

صاحبه ، وإلا لم يكن هو(٢) بصحة الفعل أولى منه بالتعذر ، ولا صاحبه بالتعذر

أولى منه بالصحة ، ولبس ذلك الأسم إلا صفة راجعة إلى الجلة وكونه قادراً . فإن قال : قد وجدتم كثيراً من الفارقات التي لا تمال بأمر راجع إلى الجلة نحو مفارقة التنحرك للساكن، والأبيض للأسود، فهلا ألحقتم هذه السَّالة بذلك، فكيف علتموها بأمر راجع إلى الجلة؟ قانا : إن صحة القمل حكم صدر عن الجُلة ، فكان يَنْبَني في المؤثّر فيه أن يكون راجعاً إلى الجلة . وأيس كذلك كونه متحركًا ، لأنه حكم راجع(٣) إلى الأجزا، والأبعاض ، فكان للؤثر فيه

راجناً إلى الأجزاء والأبعاض. يبن ذلك ، أن هذا(4) الحسكم لو لم يصدر عن الجلة وكان راجعًا إلى كل جزه، لوجب في الجلة أن تكون تمنزلة أحياء قادرين شم بعضهم إلى بعض،

(T) رجع في س

(٢) مناك في س (١) نافسة من (1 10 200 (1)

لأن حال الضد منه كماله مننا ، والعاوم خلاف ذلك . فيجب القضاء بأن هذه الفارقة معللة بأمر راجع إلى الجلة ، وهو الذي عبرنا عنه بكونه قادراً .

إن شاء الله تعالى .

بالقدرة لا بالقادر .

أن الطبع غير معقول لما بينا.

(١) بناعي في ا (۲) عمل ويسم في س

وتعذره على الريض للدنف هو لحصول التنع في حقه ؟

فكان بجب أن لا يحصل منها الفعل بداع(١) واحد ، بل كان يجب إذا دعا

أحدهم الداعي إلى (١٣ إيجاد الفعل (١٦) ، أو صرف الآخر عنه الصارف ، أن

يوجد وأن لا يوجد دفعة واحدة ، وذلك محال . ولوجب في كل جزء أن بأتى الفعل إذا ابتدأ ، حتى يصح الفعل بشجمة الأذن ابتداء ، والمعلوم خلافه .

وليس لقائل أن يقول إنما لم يصح ذلك لفقد المفصل ، لما نبينه مر يعد

فإن قيل : ماأنكرتم أن هذه الفارقة معلة بالطبع ؟ قانا : أول ما في هذا،

وبعد ، فإنه لا يخلو ؛ إما أن يريد به أمراً راجِماً إلى الجلة، أو أسماً راجِماً

ولا ثالث. فإن البعض ، أراد به الأول فهو الذي نقوله، وإن أراد به الثاني فقد

أبطاناه ، وبهذه الطرجة أبطلنا قول الكلابية، إزالقعل إنمالًا بصح وبحصل (٢)

فإن قبل : لم لا يجوز أن بقال : إن صحة الفعل منا هو ﴿ وَالَّ المُنَّعِ فِي حَمَّنَا ،

قلنا : سمة الفعل حكم ثابت ، وزوال المنع يرجع إلى النفي ، ولا يجوز أن

بعلل الثابت بالمنفى. وبعد فإن النع إذا لم يكن بطريقة الفيد والجنس، عكان

بالضد أو مايري مجرى الضد ، فكان يجب كا تمذر على الريض المدنف تحريك نف أو الشي لكان ذلك النع الذي هو الفد ، أن يتعذر علينا أيضًا تحريكه ،

(4) 1/ Ale fr

انه اللا ا

الدرآ ليا ا

ثم إنه رحمه الله أورد في آخر النصل ما يلزم السكاف معرفته في هذا

والأصل في ذلك ، أن تعلم أنه تعالى كان فادراً فيها لم يزل ، ويكون فادراً فيها لا يزال، ولا يجوز غروجه عنها لضعف أو هجز، وأنه قادر على جميع أجناس القدورات، ومن كل جنس على مالايتناهى، وأنه لاينعصر مقدوره لا في

الجنس ولا في المدد. وأما الذي يدل على أنه تمال كان قادراً فيالم يزل، فهو أنه لو لم يكن قادراً

فيا لم يزل ، ثم حصل قادراً بعد أن لم يكن ، لوجب أن يكون قادراً بقدرة عدته متحددة ، وسنيين فاده إن شاء الله تعالى(١) .

فان قيل : لم لا بحوز (٢٠ أن يكون الحال في كونه قادراً كالحال في كونه مدركا ، فكا أنه حصل مدركا بعد أن لم يكن ، ولا يجب أن بكون مدركا يادراك محنث ، كذلك في مسألتنا . قانا : فرق بين للوضعين ، لأن كونه

مدركا بحب لكوته حياً بشرط متجد وهو وجود اللدرك ، ويلس كذلك كونه(١) قادراً ، فإنه غيرمشروط بشرط متجدد ، إذ الشرط فيه ليس إلا عذم القدور ، وذلك مما لا يتجدد . وأما الذي يدل على أنه تعالى بكون قادراً فيا لا يزال ، فهو أنه يستعق

هذه الصقة لنف، ، وللوصوف بصفة من صفات النفس ، لا يحوز خروجه عنها محال من الأحوال .

(١) يالاستان أن التناسي حين يعرض لمنا يترم السكاف سرقيم في هذا الباب ، محاول بدور الامكان أن يتحت الحلاقات ، وأدلك فإنه لم يفصل في سن كونه فادراً وهل ذلك لحكونه قدراً قاله أم خدرة لما غير ذك من أمور الملاف ، وذك لأنه يسير بن الحدالذي يستوي فيه الكاهون، وهن ما يتاوله أمياب المال والكلاء . (r) ناصة من ا (r) ما انكرتم في ص rie5.i(1)

فإن قيل : غلب هذه السألة عليكم ، فتقول : إن من تعذر عليه النعل إنا تعذر عايه لأمر ، والذي صح منه إنما صح لروال ذلك الأمر ، قانا : سمة النمل حكم ثابت، فلا يجوز أن بعال بما يرجع إلى النفي . وبعد فلو كان كذلك لوجب في كل من زال عنه ذلك الأمر أن يصح منه ذلك الفعل بعينه ، وهذا يقتضى كون القدور الواحد من فادرين ، وذلك محال .

فإن قيل: ما أنكرتم أن الريض الدعف إنما(١) تعذر عايه العمل أرطورات فاضلة ومواد انصبت إلى آلتي بطشه ومشيه ؟ قانا : إنما غرض الـكلام في مربض غلبت عليه الببوسة وذبل ذبولا لا إلى حد ، فسقط ما أوردتموه .

فإن قبل : ما أنكرتم أن من صح الفعل منه إنما صح لأنه صحيح ، ومن تعذر عايه(٢) إنما تعذر لأنه مريض؟ قانا : ما تعتون بالصحة ؟ قان أردتم صفة ترجع إلى الجلة لما ولمكانها صح الفعل، فلا خلاف بيننا وبينكم إلا في العبارة، وإن أردتم به التأليف المخصوص فذلك لا يجوز ، لأن التأليف حكم يرجع إلى الأجزاء والأبعاض ، وقد ذكر نا أن حمة النعل حكم صدر عن الجلة ، ظاؤتر فيه بنبغي أن يكون راجاً إلى الجلة .

فإن قبل: إنا نعني بالصحة اعتدال للزاج، قانا: وماتمتون باعتدال الزاج؟ فإن أردتم به صفة ترجع إلى الجلة فهو الذي تقوله ، وإن أودتم به(٣) اعتدال هذه الطبائع الأربع، التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة على ما يفوله الأطباء، فذلك فاسد ، لأنها عال متضادة ، والعلل الكثيره التضادة لا تجتمع على إياد حكم واحد ، قبل هذا يجب أن تترتب هذه الجلة .

Towards (1)

(١) غاصة من ا (r) المية من ص

وأما الذي يدل على أنه عز وجل قادر على سائر أجناس للتدورات، فهو أن أجناس القدورات لا تخلو ؟ إما أن تدخل محت مقدورنا ، أو لاندخل تحت مقدورنا . فإن لم تدخل تحت مقدور تا يوحب أن يختص القديم تمالى بها(١٠) وإلا خرجت عن كونها مقدورة ، وإن دخلت تحت مقدور نا ظافة تعالى بأن يكون قادراً عليها أولى ، لأن حاله في القدرة على الأجناس إن لم يزد على حالنا

وبعد ، فإن الذي يحصر القدورات في الجنس والعدد إنما هو القدرة ، والله تمالي يستحق هذه الصفة إذاته ، فيجب أن لا تنحصر مقدوراته ، فيلي هذا يجب أن تملم هذا القمل.

ضل والقرض به السكاوم في أن الله تعالى عالم .

وتحريرالدلاة على ذلك ، هو أنه قد صح منه الفعل الحسكم ، وصعة الفعل سة الساباليك الحكم دلالة كونه علماً . فإن قبل : وما الحكم من الأفعال؟ قلنا : كل ضل (٢٠) والع من فاعل(١) على وجه لايتأتى من سائر القادرين ، وفي الأكثر إنما

يظهر ذلك في التأليف، بأن يقع بعض الأفسال إثر بعض. وهذه الدلالة مبنية على أصلين : أحداء أنه تعالى(*) قد صبح منه الفسل الحسكم .

والثاني عأن صحة القمل الحكم دلالة كونه عالمًا .

(٢) وقع قدس

(١) ناسة من ا

لم يقص عنه .

انة بالم

(١) كالمة من ص

أما الذي يدل على أنه تعالى قد صح منه الفعل الحكم ، فهو خاته للمعيوانات مع ما فيها من العجائب ، وإدارته الأفلاك وتركيب بعضها على بمض، وتسخيره الرباح، وتقديره الشتاء والصيف، وكل ذلك أظهر وأبلغ في الأمكام من الكتابة الحكة(١) الحسنة والبيان العظيم.

(١) كالسة من أ

(٥) الابادة في س

1.i . (T)

فإن قيل: ما أنكرتم أن أحكام هذه الأضال صعيعة(١) من جهة بعض القادرين بالقدرة ، إذ الأصل في ذلك التأليف مقدور لنا؟ قامنا : نفرض الكلام في أول حي خاتمه الله تعالى فيسقط الاعتراض. على أنا نعلم الآن من جهة السمع ،

أن هذه الأقمال الحكمة من جهة الله تعالى ومن قبله ، لأيشاركه فيها غيره . وأما الذي بدل على أن صحة القمل الحسكم دلالة كونه عالمًا ، فهر(٢) أنا وجدنا في الشاهد قادرين: أحدهما ، قد صح منه الفعل الحكم كالمكاتب ، والآخر تعذر عليه كالأمي. فمن صح منه ذلك فارق من تعذر عليه بأسم من

الأمور، وليس ذلك الأمر إلا صنة ترجع إلى الجلة وهي(١) كونه عالًا، لأن الذي يشتبه الحال فيه لبس إلا كونه ظاناً ومعتمداً ، وذلك ممالاً تأثير له في إحكام الفعل. ألا ترى أن أحدنا في أول مايمارس الكتابة ويتعامها قد يظنها ويعتقدها تم لايأتي منه إيقاعها على هذا الوجه المخصوص ، فصح بهذا أن صعة النمل الحكم ولاقة كونه عائمًا في الشباهد، وإذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب، لأنْ طرق الأدلة لاتختلف غائبًا وشاهدًا . ويمكن أن نسأل عن هذه الفارقة وأنها لم علت أولا، ثم لم وجب تعليلها بأمر برجع إلى الجلة ؟ والكلام عليه ماذكر ناه في كونه قادراً ، فلا وجه لإعادته (٥) .

(۲) سيع ق س

1 jag (1)

فإن قيل : ما أنسكرتم أن صعة الفعل الحسكم في الشاهد إنما ول على كون ساراقي حسول اختلاف النائ

فلا يصح ما ذَكرتموه ، وليس بجب إذا وجد في أفعال القديم مالا(١) يظهر فاعله عالًا لطابقة الواضعة والعادة السابقة ، وهذا غير ثابت في حق الله تعالى لأن عن الثامد فيه الإحكام والانساق أن يدل على أنه ليس بعالم، وإنما بدل على كونه أقماله تحرى مجرى الابتداء ، إذ لا مواضعة بيننا وبينه ولاعادة ؟ قلنا : هذا لا يصح ، لأنا قد ذكر نا أن صعة القمل الحسكم إنما بدل على كون ظاعل عالماً من

حيث صع على(١) أحدها وتعذر على الآخر حتى لوصع الفعل الحسكم من فَإِنْ قَيْلِ : إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى(٢) قادراً على أَن يَخَاتَى هذه الصور في غاية جميع القادرين لم يدل على كونهم عالمين . ألا ترى أن(٢) الكتابة الكتيرة الحسن والتمام ، فما الوجه ف خلفها ناقصة قبيعة ؟ قلنا : النرض حكمي . كالكتابة البيرة ٢) في باب الإحكام . ثم إنه لم بدل على كون العلما عالماً ، فإن قيل : وما ذلك الفرض ؟ قانا : ليكون الطفا أنا في أداء الواحبات . لما لم يتعذر على سائر القادرين ودات الكتابة الكتيرة على ذلك ، لما صحت من بيين ذلك ويوضمه ، إن الله تعالى إذا خاتنا وأسم علينا بضروب النعم وكلفنا

أحدهم وتعذَّرت على الباحثين، على أن مشايخنا بينوا أن في افعال القديم تعالى الشكر عليها ، فلا بد من أن يفعل بنا ما نكون عنده أقرب إلى أواه الشكر ما يجرى الحال فيه على طريقة و احد تهو و تير تستمرة، فأشبه الكتابة الحكة. ألا ترى أنه تعالى أجرى العادة بأن لايخالي هذه الحيوانات إلا من أجناسها ، حتى لايخاني عليها . فقد خلق هذه الصور غير نامة ليدعونا إلى الشكر على النعم ، إذ المعارم الجاد إلا من الجاد، والبقر إلا من البقر، والنم إلا من النم، وكذلك هذ. أن أحدنا إذا رأى صورة ناقصة قبيعة فإنه بكون عند ذَلَك أقرب إلى أدا. النمار (٣) لا تخاق إلا من أشجار محسوصة بحيث لايختلف الحال فيها ، وكذلك الشُّكُر الوَّاجِبِ على تحسين صورته ، وإتمام خاته .

فلا تخلق هذه الشهوات الفصوصة إلا في الحيوانات الخصوصة ، وصار الحال فإن قبل: فهل يوجد في الأفعال ما يدل على أن فاعله جاهل ؟ قانا : ف ذلك كالحال في المؤذن، إذا أذن في أوقات مخصوصة، لصلوات مخصوصة . لا ، لأن أقصى ما يقال في هذا الفعل، المحرمش (٣٠) ، فذلك كما يقع من الجاهل قد فكما أنه بدل على كونه عالماً بأوقات الصلاة ، كذلك في سألتنا يتم أيضًا من العالم .

فإن قبل: قركان الفعل الحسكم بدل على كون فاعله عالما ، قوحب فيها أيس فإن قبل: قبل يوجد من الأفعال ما يدل على أن صاحبه لبس بعالم ؟ قاما بمحكم من الأفعال أن يدل على كو تعليس بعالم، يومعلوم أن في أفعال القديم مالا عم، فإنا إذا عامنا أن أحدنا قد خاص داعيه إلى إنجاد الفعل محكماً متسعاً، وكانت يظهر فيه الإحكام والاتساق ككثير من الصور القبيعة الناقصة ؟ قاتنا : إن الموانع مرتفعة زائلة ثم لا يقع ، دل على أنه غير عالم به ، إذ لو علم به لأوقعه ماليس بمعكم من الأفعال قد يوجد من العالم ، كا قد(١) بوجد بمن ليس بعالم ، كا يريد .

(۱) من في س

r j % (t)

(٢) الكانة السية كالكانة الكنة. (1) المامة من ص

(١) ايس ق ص (١) ناهد دن (

الغرض من ا

الصدور الل

(٣) من خرمش ، وهو الاقداد والله إش ، الدان ، مادة خرمش ٨ : ١٨٢ ،

إلا أنا جمعنا بينهما اقتداء بالشيوخ وتبركا بكلامهم . وجملة القول في ذلك ، أنه يلزمه أن يعلم أنه تمالي كان عللًا فيها لا يزال ، وهذه الدلالة مبنية على أصابين : ولا يجوز خروجه عن هذه الصفة(١) بجهل أو سهو(١)، وأنه عالم بجميع العلومات على الوجه (٢) الذي (٢) يصبح أن تعلم عليها . أحدها ، أن الله تمالي عالم قادر .

أما الذي يدل على أنه تعالى كان طالاً فيا لم يزل ، فهو أنه لو لم يكن عالاً والناني أن العالم القادر لايكون إلا حياً . فيا لم يزل وحصل عالمًا بمد^(١)إذ لم يكن، لوجب^(٠)أن يكون عالمًا بعلم متجدد أما الأول: قد تقدم . محدث ، وذلك فاسد لما نبينه من بعد إن شاء الله تعالى . وأما التاتى ، فهو أنا ترى في الشاهد ذاتين : إ مدها(٢) صع أن يقدر ويعلم كالواحد منا، والآخر، (٣)لايصح (١) أن يقدر ويعلم كالجاد، فن صح من

وأما الذي يدل على أنه جل وعز بكون عالمًا فيا لا يزال، هو أنه لا يستحق هذه الصفة لذاته ، وللوصوف بصغة من صفات الذات لا يصح خروجه عنها بحال من الأحوال.

ثم إنه رحمه الله أورد في آخر النصل ما يازم الكتاف معرفته في

ما ياد لا ياف

برقه فيعيدا

هذا الباب.

وأما الذي يدل على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات على الوجه(=) الذي(١) بصح أن تعلم عليها فهو أن الملومات غير مقصورة على بعض المالين دون بعض فأ من معاوم يصح أن يعلمه عالم إلا يصحأن يعلمه سائر العالمين، فيجب في القديم

تعالى صمة أن يعلم جميع للملومات على الوجوء التي يصح أن تعلم عليها ، وإذا صح وجب ، لأن صفة الذات متى محت وجبت . فهذه جلة الكلام في هذا القصل . ضل ، والقرض به الـكلام في أنه تطالي حي

v 3 31 (1)

صح أن يعلم ويقدر فارق من لايصح ذلك فيه ، فلو أوجبتم في هذه الفارقة أن (1) بحال من الأحوال لجهل أو سهو ، في ص (١) ناشة من ص (1) اوجود في س

(T) إحدادة في [v 3 7 (+) J. J. Wall (2) (۲) پستمبل في س (a) الوجود في ص (٤) أن لريكن عالماً لسكان بجب. (ه) بالاضطرار في س (١) لذني مي

الدلالة لا تختلف شاهداً وغائباً .

يهذه التفرقة ، ثم ١٦١ لايثبتون الحال على مانقوله .

(م ١١ - الأمول الحية)

وتحرير الدلالة على ذلك ، هو (١) ما قد ثبت أن الله تعالى عالم قادر ،

والعالم الفادر لا يكون إلا حيا . وبأى واحدة من الصفتين استدللت جاز ،

ذلك فارق من لا يسح من الأمور ، وليس ذلك الأمر إلا صفة ترجم إلى الجلة

وهي كونه حيًّا ، فإذا ثبت هذا في الشاهد، ثبت في النـــاثب: لأن طرق

فإن قيل: إنا تعلم هذا الحكم في الشاهد اضطراراً (٥) فكيف وللتم عليه ؟

فإن قيل: إن من صح أن يميا فارق من لا يصح أن بحيا ، كا أن من

قلنا : إنا نعام ضرورة التفرقة بين الحي والجاد ، فأما أن هذه التفرقة ترجع ألى صفة

راجعة إلى الجلة قلا تعلم إلا بدليل ، ولهذا فإن نفاة الأحوال يشاركون في العلم

Jane

March.

نكون معلة بصغة ترجع إلى الجلة ، لوجب في تلك القارقة أيضًا مثله، فإن أجبتم إلى ذلك، لزمكم فيمن اختص بتلك الصفة إذا مافارق من لايختص بها ، أن نُكُون تلكُ الفارقة لصغة أخرى راجعة إلى الجلة ، والكلام فيها كالكلام

في هذه قبتساسل إلى مايتناهي ، وهذا محال .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن الذي يجب في مجرد الفارقة أن تكون معلة بأمر ما ، ثم أن ذلك الأمر ليس الاصفة ترجع إلى الجلة، فإنما بعرف بنظر مستأنف . وقد نظرنا في المنارقة بين من صح أن يعلم ويقدر وبين من لابصح ذلك فيه ، فوجدناها معله بصفة راجعة إلى الجلة ، وليس كذلك الفارقة بين من صح أن يميا وبين من لابعح ، فإن من المكن أن ترجع سها إلى الأمور التي تفتغر الحياة في الوجّود إليها ، من التأليف والرطوبة وغيرها .

فإن قبل : الواحد منا إذا كان عالمًا فادر أكما بجب أن يكون حبًا يجب أن الواحد مناحي وجسراهل يكون بكون جساً ، فقولوا مثله في القديم تعالى . قلنا : هذا الذي ذكرتم(١) إنما 1 415 3 وجب في الواحد منا لعلة ، تلك العلة مفقودة في القديم تعالى ، وهي(٣) أن أحد نا عالم بعلم ، وقادر بقدرة ، والعلم والقدرة يحتاجان(؟) إلى محل مخصوص ، والمحل المخصوص لابد من أن يكون جساً ، وليس كذلك القديم تعالى ، لأنه

تمال قادر قداته ، فلا بحب إذا كان عالماً قادراً أن يكون جماً ، وإن وجب فان قبل : فارضوا منا بمثل هذا الجواب، فتقول : الواحد منا إذا كان قادراً عالمًا إنما وجب أن يكون حيًّا ، لأنه عالم بعلم وقادر بقدرة ، والعلم

> 13053(1) (۱) وجو في س (٣) محاجان في س

والقدرة بحتاجان إلى محل فيه حياة ، وليس كذبك القديم تعالى لأنه عالم للمات وقلور لذاته ، فلا يُحتاج إلى الحياة ، ولايجب أن بكون حياً .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن العالم القادر (عا وجب أن بكون حيا في الشاهد(١) لتملق بين هاتين الصنبين ، لا لما ذكر تموه . ألا ترى أن ما دخل في جلة الحي دخل في جلة العالم القادر كالبد الصحيحة ، وما خرج عن جلة الحي

خرج عن جه العالم القادر كاليد المبانة(٢) ، ولهذا نقع الكتابة باليد الد-بعة ولا تصح باليد البانة . فإن قبل : إن الكتابة إنما تقع باليد الصحيحة لانصالها بجملة الحيى، وهذا

غير ثابت في اليد المبانة ، قامًا : لاتأثير للانصال ولا للاغصال في ذلك، ألاترى أن الشعر والظفر مع اتصالها بالحي لانصح بهما الكتابة والفعل، فإذاً لاتأثير لكونه متصلاعلي ماقالوه .

على أنا غرص الكلام في اليد الشلاء، فتقول: إنها لما خرجت عن جملة الحي لم نتأت بها الكتابة ، ولا شيء آخر غروجها عن جلة الحي(٢٠) . فإذا بأن

ذلك إنما هو لملاقة بين الصفتين ، لا للاتصال وعدم الاتصال .

فإن قبل: فما أنكرتم أن العالم القادر في الشاهد إنما بجب كونه حياً ، لأنه عالم بعلم، قادر بقدره، والعلم والقدرة معينان يرجع حكمهما إلى الجُلة، والجلة لا تمتير إلا بالحياة ، وليس كذلك القديم تمالى لأنه شي. واحد لا ثاني له فلا يمتاج إلى الحياة ، فلا يجب أن يكون حياً ؟ قاما : إنما قلما إن العالم القاهر في

⁽١) كالسة من أ (+) البانة من إن يعني أبد وانصل ، يمال بانت الرأد من زوجها أي انعملت عنه . 1 ... int (1) اغلر السان مأدة جن ،

الشاهد إنما وجب كونه حياً لتعلق بين هاتين الصفتين ، لا لما ذكر تموه . فَإِنْ قَبِلَ : كُونَهُ عَالَمَا قادراً فرع على كونه حيًّا ، والاستدلال بكونه قادراً عالمًا عليه ،استدلال بفرع الشي على أصله ، قلنا : إنما كان يازم لولم ضل كوت عالماً فادراً مالم نعلم كونه حياً، وليس كذلك ، فإن العلم لا يجب مطابقته المعاوم في الترتيب، بل ربما يطابقه كما في كونه حيًّا مع كونه مدركا ، وربما لا يطابقه كما في كونه قادراً مع صحة الفعل ، وكما في كونه (١) حياً مع كونه عالماً قادراً (١). يبين ذلك ويوضمه ، أن القديم تمالي وكونه قادراً أصل لحدوث العالم ، وحدوث العالم فرع على الله وعلى كونه قادراً ، ثم إنا نستدل بمدوث العالم على الله تعالى ، لا ذلك إلا أنه لا يجب في العلم أن يكون مطابقاً المعلوم في الترتيب.

فإن قبل : إن الواحد منا إذا كان حيًّا كما صح أن يكون عالمًا قادرًا ، بصح أن يكون مشتهاً و ناقراً ، فجوزوا مثل ذلك في الغائب وإلا ف الفرق ؟ قانا : الفرق أن كونه حيًّا إنما يصحح كونه مشتهيًّا ونافرًا بشرط جواز الزيادة والنقصان عليه ، والزيادة والتقصان لا يجوزان(٢) على الله تعالى ، فلا يجب إذا كان حيًّا صعة أن يكون مشتهيًّا ونافراً . وليس كذلك في كونه قادراً وعالمًا ، لأن كونه حيًّا إنما(٣) نصححها لا بشرط ، ففارق أحدهما الآخر ، وجرى ما ذكرته مجرى أن يقال : إذا كان الله تعالى حيًّا لزمه صمَّ أن يكون جاهلا ، لأن كونه حيًّا كا يصعح كونه عالمًا يصعح كونه جاهلا ، فحكا أنا غول إن كونه حياً إنما يصحح كونه جاهلا بشرط أن لا بجب كونه عالماً ، فهذا الشرط منقود في حق القديم تعالى ، كذلك في سألتنا .

1 J 39 ((r)

(١) مم الله الدرا (٣) نالمة من س

فإن قبل : إن هذين الحكين على اختلافهما برجمان إلى صفة واحدة وهي كونه قادراً ويستندان إليها ، كما أن سمة إدراك الجوهر بحاستين والمتمال الأعراض ومنمه مثله أن محصل بحيث هو مستند إلى صفة واحدة وهي التحيز ، وإن كانت الأحكام نخلفة . قاناً : هذا غير صميح وفلك لأن أحد الحكمين ينبي. عن صفة مختلفة في الذوات وهي سمة النمل ، والحسكم الآخر ينبي، عن صفه متاللة فيها وهي سمة الإدراك، فلو كان الرجع بالحكين إلى صفة واحدة . لوجب في الصفة وهي واحدة أن تكون مختلفة متماثلة في الفوات، وهذا لا يجوز .

فإن قيل: هذا كله ينبني على أن كونه حيًّا صفة زائدة على كونه قادرًا ، والمخالف لا يساعدكم عليه ، فبينوا ذلك وإلا كنتم مستدلين الشي. على نفسه ، قبل له : إن الذي بعرف به اختلاف المفتين لا يعدو أحد أمور ثلاثة ؛ إما الإدراك على مثل ما تموله في السواد والبياض أنهما مختلفين لأن الإدراك بقتضي اختلافهما ، وإما الوجـدان من النفس على مثل ما نقوله وإما اختلاف الحكين على مشل ما هوله في كونه قادراً وعالماً فإنه لما كان من حكم كوفة قادرًا صمة الفعل ومن حكم كوفة عِالمًا صمة الفصل على وجه الإحكام والاتساق وم مختلفان علمنا باختلافهما اختلاف الصفتين. إذا تبت هذا ، ومعاوم أن حكم كونه قادراً حمة النمل ، وحكم كونه حيًّا سمة الإدراك ، وهما مختلفان ، وجب في الصفتين أيضًا أن تكونا مختلفتين ، ولا يمكن

معرفة اختلافهما إلا بهذه الطريقة ، إذ الإدراك لا يتناولها ولاهما يوجدان

ببين ماذكرناء ويوضمه ، أن ما صح فعله من زيد لا يصح إلا منه ، وليس كذلك ما يدركه زيد ، فإنه ما من مدرك إلا ويصح أن يدركه ، فكيف يصح في هذين الحكين أن يكونا راجمين إلى صفة واحدة .

وبعد، فلوكان المرجع بالحكين إلى صفة واحدة ، لوجب في كل من صح فيه الإدراك أن يصح منه الفعل والعلوم خلافه ، (١)فإن(١) المريض اللدف مع أن إدراكه أقوى من إدراك الصحيح السلم ، (١) قدلا (١٣ يتألى المل منه على الحد الذي يتأتى من الصحيح . وبعد فاركان الرجع بالحكين إلى صفة واحدة ، لوجب في كل عضو يصح به الإدراك أن يصح به الفعل ابتداء فيجب أن يتأتى الفعل من شحمة الأذن ابتداء ، ومعلوم خلافه .

فإن قبل : لا بصح ذلك لمنع وهو فقد الفصل ، قانا : إن ما تختص به الشعمة من الرخاوة والنضروف من الصلابة ، يجرى عبرى الفصل ، فكان يجب أن بتأتي بها الفعل لوكان للنع ما ذكرتموه ، وقد عرف خلافه .

ثم إنه رحه الله أورد في آخر الفصل ما يازم السكاف معرفته في هذا الباب. ما يازم السكاف سرقته في هسذا

وجلة القول في ذلك، أنه يجب أن يعلم أنه تعالى كان حبًّا فيها لم يزل ، وبكون حيًّا فيها لا يزال، ولا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال؛ لابموت،

ولا عا بحرى مجرى ظك. ولا تحتاج في هذا الباب إلا ما استجت إليه في باب كونه قادراً ، نحو أن تعلم أنه قادر على جميع(؟) أجناس للقدورات من كل جنس إلى (١) ما لا بنناهي (١)،

J 371 (4) Je . 1 (1) (١) ما لا نهاية اوق س pr d / - (9)

(١) المة من ((٣) يكن مدركا ، في س

والبصر والدرك والفرق بينها .

السموع ويبصر البصر إذا وجدا.

وأما السامع والبصر فهو أن يسمع للسبوع ويبصر البصر في الحال ، (۲) أن القان بن

ولا إلى ما احتجت إليه في باب كونه عالماً ، نحو أن يعلم كونه عالماً جميع

للعلومات على سائر الوجوه التي يصح أن يعلم كونه عايبها ، لأن ذلك فرع

أما الذي بدل على أنه كان حباً فيا لم يزل ، فيو أنه لو لم يكن حباً وحصل

حيًّا بعد إذ لم يكن لوجب أن يكون حيًّا بحياة محدثة ، وسنبطل القول فيه

إن شاء لله تعالى(١) . وليس لقائل أن يقول أليس أنه(١) تعالى حصل مدركا

بعدأن لم يكن (١٦) ، ولم بجب أن يكون مدركا بإدراك محدث ، فهلا جاز مثله

وأما الذي بدل على أنه تعالى بكون حيًّا فيا لا يزال، فهو أنه يستحق هذه

خسل ، والقرض به السكلام في كونه تعالى سميما بصيرا عدركا للعدر كان

وقيل الشروع في هذه للسألة لابدأن نبين حقيقة السميع والبصير والسامع

أما السبيع البعير ، فهو المختص بمال لكونه عليها يصح أن يسمع

الصفة لذاته ، والموصوف بصغة من صفات الذات لا يجوز خروجه عنها بحال

في مسألتنا . لأنا قد أجبنا عن حذا في الفصل التقكم بر

من الأحوال ، فعلى هذا يجب القول في هذا الفصل .

التملق وهذه الصفة غير متعاقة .

مصافى السم والعج والناة

والمر ولابر

قد ثبت الملم مع فقد الإدراك ، وثبت الإدراك مع فقد الملم .

وكذلك (١) للدرك. ولهذا قانا إن الله تعالى كان حميماً بصيراً فيها لم يزل ولم خل إنه سامع مبصر فيا لم يزل لتقد السموع وللبصر . وعلى هذا قول شيخنا أبي على أن السامع والمبصر متعد ، والسبيع والبصير غير متعد .

فنند شيوخنا البصريين أن الله تعالى سميم بصير مدرك للمدركات، وأن كونه مدركا صغة زائدة على كونه حياً ، وأما عند مشايخنا البنداديين ، هو أنه تعالىمدوك للدوكات على منى أنه عالمبها ، وابس له بكونه مدوكاً صفة زائدة على كونه حياً . فعند هذا لابد من بيان أن الدرك له بكونه مدركاً صفة ، وأن هذه الصفة إنمايت منها الواحد منا لكونه حياً بشرطاسة الماسة وارتفاع الوانع.

أما الذي يقل على أن الله تعالى سميع بصير مقوك المدركات ، هو أنه حي لا آفة به ، والموانع للمقولة مرتفعة ، فيجب أن بدرك المدركات .

وأما الذي يدل على أن الدرك له بكونه مدركاً صفة ، هو أن أحدنا يفصل بين حاله إذا كان مدركاً وبين حاله إذا لم (٣)بكن مدركاً(٣) ، وأجل الأمور ما بجده الإنسان من نف . ولا يمكن أن يرجع بهذه النرقة إلى كونه عَالمَا حياً.

فإن قبل : ولم قاتم ذلك ؟ قبل له : لأن أحدًا لو خَمْن عينيه فإنه لا يدرك ما بين يديه مم كونه حيًّا ، فلولا أن كونه مدوكًا أمر زائد عليه وإلا لم يجز ذلك . وبعد ، فإن كونه حبًّا مما لا بتملق بالغير • وكونه مدركاً متملق بالغير ، فكيف يجوز أن يكون أحدها هو الآخر ؛ هذا هو الكلام في أن كومه مدركاً لا يرجع إلى كونه حياً .

إذا ثبت هذا فاعلم أن هذه مسألة خلاف بين الناس.

أما ثبوت المل مع فقد الإدراك ، فهو أن أحدنا بطالقديم تعالى ولابدركه، وكذلك فإنه بط الجوهر الواحد وكثيراً من الأعراص ولا يدركها ، وكذلك يعلم المدومات ولا بدركها.

وأما ثبوت الإدواك مع فقد الملم ، فهو أن النائم قد بدرك فرس البق والبراغيث حتى جأذى به ، وقد(١) يكون شيئًا لا يثبته ولا يمله ، وكذلك فإنه يدرك الحديث الذي بحضرته ولا يعلمه ، وكذلك فإنه برى الشيء من بعيد فيظته أأسود فإذا هو أخضر .

يبن هذه الجلة ، أن أحدة لو أخبره نبي صادق أن الله تعالى أحدث جسما فإنه يمل لا محالة ، ثم إذا إنركه وجد مزبة وحالا لم يكن بجدها في الحالة الأولى، وليست تلك الزية إلا ما قلناه -

فإن قبل: ولم(") قلتم إن سمة الإدراك هو لكونه حياً ؟ قبل له : لأن عادخل في جملة الحيصم الإدراك به كالبد الصحيحة ، وماخرج عن كونه حيًّا خرج عن صحة الإدراك به كاليد المبانة .

الله الله عنه عنه عنه عنه عنه الإدراك بالبد الباله (*) لأنها منفصلة عنه ؛ قلنا ، إنا قد ذكرنا أنه عا لا تأثير الانصال والانصال في ذلك . على أنا غرض المكلام

(١) وكذا ، في س

المسائل بن العسم يسين والبندادين مول الإدراك تأليف غصوص، واقتأليف لا حظ له في إيجاب كون الحيمدركما لأن هذه الممنة ترجع إلى الجلة، وحكم التأليف مقصور على مجه.

ولا أن يقال :إن الؤثرهو ارتفاع الواخ ، لأنه راجع إلى النفي وكونه مدركا أمر ثابت ، والأحكام الثابتة لا نعال بما برجم إلى النفي .

ولايجوزأن يقال أيضاً : إن الؤارهووجود للدرك ، لأنه لوكان كذلك (١) لجاز أن يدرك الحي منا للدرك وإن تحض عايمه ، والصغرم خلانه .

ومينى قبل إن فتح الجنس شراء كانها إن الدقالا أنه ورأن الدولا والإنجاب على شرط متصل حياه وأيساً غان أشدا قد يدول الدولاء الحال فى على متصل عنه وفي كان مقاتى كرفه مدركاً كما يمز ذلك ، لأن من سعى الدول أن عمل بالدول قباة الاختصاص وهذا الدولاء كان كانتحاص له يه ولا تشنى ، وأيضاً نفو كان وجود الدول عالة فى كون الحلى مذكى الحلى مدوكاً ، لوجب إذا

ولا تستق . وأيضاً فقر كان وحود المدرك طلة فى كون الحلى مدركا ، لوجب إذا أحرك السواد فى محل والبياض فى محل آخر ، أن بمصل على صندين ضدين وفقك ستحيل .

قان بالراح؟: إنجام إجب نك انتاز عالى ، قناه : السنتان إذا تملانا على الحافظ المنظمة ا

فى البدا الشلاء، فتنها متصادم أن الإدراك بها لا يصح ، وكذهك بالنه والفائر مع اتصافحا بالحق ولم يسح بهما الإدراك لما خرجا عن جملة الحى، فضح وتمرر ما أودناء .

الإن قبل: قد يعتم أن أممة الإدراث إنما هو الكونه حياً ، فيجود الأال المتضى اذلك إنما هو كونه حياً بشرط(١) وجود الدوك ، حتى إذا تبنت حد العنة في القديم تعالى ، وجب الفضاء بكونه مدركاً الدوكات.

قبل له : الذى يدل على ذلك ، أن أحدنا عنى كان حيا والحالة والغواج مرتمة ولالدو موجود فلاجد من أن يدرك الا عاقد ، وإن بالرا مثمذا إلا وأدن الأمور نائبراً لأن الحسكم بدور شيها (1) يتم وإيناً (1) ... با يخار إبدا أن يكون السكل شرطًا والتؤثر غبرها ، أو السكل تتضفى ، أو شرط والهائل تنضى ... شرط والهائل تنضى .

لا جائز أن يقال : إن الكل شرط والمؤثر غيرها ، وإلا لؤم في الواحد مع صعة الحالة وارتفاع المواح ووجود اللدرك أن لا يدركه السدم ذلك !! والمغرم خلاف . وسهلم الطرقة أجلك القول بأن الإهراك معنى .

ولا أن يتال: إن الكل متنفى؛ لأن الأمور الكبيرة المحتلفة لا :ور إجباعها على اقتضاء حكم وإبحابه ، قم يبق إلا أن يقال: إن الممنى: ﴿ والباقى متنفن .

ولا يجوز أن يقال: إن صعة الحاسة هو الؤثر، لأنه ليس الرجع بها إلا إلى

 ⁽¹⁾ أنه متتقى كونه حبأ شرط ، في س
 (۲) فالصة من أ

a term

وبكره بإرادة وكراهة موجودتين في جزء من قليه ، كذلك لايجوز أن يكون مربطً وكارهًا لذلك الشيء الواحد بإرادة في جزء من قليه وكراهة في جزء آخر (۱۱ من قلبه ، كذلك في مسأفتنا . فيذه جعلة ما بمصل في ذلك .

> ئېدحولالإدراك وكونه صفة علم

من جانبها ، أن الفدم لرحمل مفركا بعد أن لم يكن مدوكا فرجب أن يكون مدوكا إيروك ، كا أن الجم لما تموك بعد أن لم يكن متعوكا وجب أن يكون محركا بحركا ، وقتك محالى . والجواب ضيا ، أن القرق بين المؤضين هو أن الجميع حمل متعركا ح

واعلم ، أن المخالف أورد شبهاً في هذا البلب .

الجوانر، وليس كذلك الشرك فإنه لم يحمل مشوكا مه يالجوانر، بل حصل ملي ا هذه الصفة مع وجوب أن يحمل عليها ، تقارق أحدها الكتر. وصنها ، هو أن فالوا : أو حصل القديم تعالى مشوكا لوجب أن يكون قد نعه ، والفته لا محدد عا الله و تناا ، علد ، هلا أنه ند ، اه

نفر، والنفير لا بجوز على القدم تعالى، فليس إلا أنه غير مدرك. والجواب، ما تعنون النفير ؟ أتريشون يه(٤) أنه حصل على صفة بعد إذ أ

بكن طبيها ، أو تربدون أنه صار غير ما كان(؟) ، على ما تقوله العرب في الحل إذا وجد فيه بياش بعد أن كان أسود أنه ننير عليممني أنه صار غير ماكان؟ فإن أردتم به الأول ، فذبك كلام لافائدة في. وينزل منزلة قول القائل

(1) المستمن (٣) الستاس ص (٣) كا د أن ص

ثم يتلل للم ولم لا يحوز عليه هذا النبوع من النتير ؟ فإن تقرا: لأن ذلك من العمال الحوادث ، ذلك: الانتهاز ذلك فيتبوء > وإذا راموا بيانه لم يحدوا المسهيلا.

وجب أن بكون قد تنير وصار غير ما كان .

وسنا ، هو آنه تنالى فو كان مقركاً فوجب احتيابه الى الحلف ، وأن تخفف حواس بجسب اختلاف الحموسات ، حتى ان كان المدارك موقا احتاج الى ساسة السع ، وإن كان الشواط مشاا احتاج إلى ماسة القرق ، مركف الكمام فى البواق كانى الواسد مناه والمساوم خلافه وفيصهان الايكون بدركا.

وإن أردتم به التاني ، فمن أين أنه تعالى إذا حصل على مفة لم بكن عليها

والجواب، أن أحدنا إنخابيتاج في إدراك هذهالمدكات إلى الحواس لأنه عن يجياء والحباد لا يعدج الأدراك بها إلا بعد إستنهال محلها في الادراك ضرباً من الإستمال، والقديم تعالى حي لذان، فقارق أحدة الآخر .

ومنها ، هو أنهم (١) قالوا : لوكان الله تعالى مدركاً لوجب أن يسمى ذائقاً وشاماً والاساً ، والمدلوم خلاف ، فيجب أن لايكون مدركاً .

والجواب إلى الشياب المسم الدول قط وإنا هو أم أن يستبل 19 الشعر إلى الجنوب طلياً لإداك ، وكلف الخاتق الم أن يصع بين عل الشعر وين لمانات طلياً الاولاق ، وكلف الخالاس قام أم أن يحم بين على حالة وين لكوس ، والقائم التي بلوك حسد قد للشركات لا على ختا لملاء الميس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس يجب أن تجرى عليه حفة الأعاماء ضع ما فليس

(١) أن ، في س

(٣) في الأسلى و لموانه

(٢) أستجلب ، في ص

ما يام السكاف سراته فيحسذا

وجملة القول في ذلك، (١) أنه بجب أن بعل أنه تعالى كان سميعاً بصيراً فيا لم يزل ، وسيكون سميماً بصيراً فيها لا يزال ، ولا بجوز خروجه عنها محال من الأحوال؛ لأن الرجع بذلك ليس إلى إلا إلى كونه حيًّا لا آفة به ، وهـ ذا

ولا يكون سامعاً مبصر ٢١١) فيها لايزال لفقد المسموع والبصر ، ويعلم أنه مدرك للمدركات الآن ، وهي موجودة . وهــذه مسألة خلاف بيتنا وبين شيخنا أبى القاسم بن سهلويه! * الثاقب

خلاف بزيالتاهي وشيخه أبي التاسر

بقائل الاشعرى ، وسبب ناتبيه به أنه ناظر الاشعرى في مسألة فاغطم فمندنا أنه تمالي مدرك الدركات أجم ألَّا كان أو غيره ، وعنده أن الله

منها دون شيء فلا .

تعالى مدرك للدركات جاة (٠) ماعدا الألم واللذة . والذي بدل على مانقوله، أن كونه تعالى مدركا لما بدركه ، إتما هو لكونه حيًّا لا آفة به ، وهذا عاله مم بعض للمركات كعاله مع سائرها ، فيجب أن بكون مدركا للجميع أولا بكون مدركا لشيء منها . فأما أن يكون مدركا لشيء

ثابت للقديم نعالي في كل حال ، ويعلم أنه لم يكن ساساً مبصراً (*) فيها لم يزل ،

١٠) جيأني ا or in Last (1)

7. i 1 am (2) (٤) قال صاحب الذية والأمل : من أعل العراق ، وكان يشار إليه في جودة "بيان والوء

النظى من ١١١ والباغة البائمة ، وذكر التاني في طبقاته الدية ٧٧ . (ه) غايسة سن [

يستحبل على القديم تمالي فيحب أن لابدركه . والأصل في الجواب عن ذلك ، أن الواحد منا إذا أدرك الألم بمحل الحياة

وشبهته في هذا الباب ، شبهتان اثنتان :

في محل الحياة فلأنه حي بحيات ، ولبس كذبك القديم تعالى لأنه حي لذاته

قلا تجب فيه هذه القضية , وصار الحال في الألم كالحال في الحر والبرد ، فكما الإيقال إنه تمالي لايدركهما لأسهما يشركان بمحل الحياة في غير محل الحياة وهذا يستحيل في القديم تعالى لما كانت هذه القضية إنما وجبت في الواحد منا لأنه حبي بحياة ، وليس كذلك القديم ، كذلك في مسألتنا . والثانية ، هو أنه تعالى لوكان مدركا للألم واللذة لوجب أن يسمى اللا

وملتناً ، والملوم خلافه . والجواب عنه ، أن الواحد منا إنما يسمى أنا وملتذاً لأنه بدرك الألم مم

J & pt (3)

التغر تواللذ، مع الشهوة، والشهوة والنفرة مستحيلتان (*) على الله تعالى ، فغارق أحدها الآخر.

إحداهما ، أن الألم (١) إنما بدرك(١) بمحل الحياة في محل الحياة ، وهذا

خسل ، والفرض به السكلام في كونه تعالى موجودا

وقبل أن ندل عليه لابد من أن نذكر حقيقة للوجود والمدوم. والمدوم أما الموجود ، فعلى ماذكرء شيخنا أبو عبد لله البصرى^(٣) وشيوخنا البنداديون أنه الكائن التابت ، وهذا لابصح ، لأن فولنا موجود أظهر

(۲) ستجلان ق ا (") هو أوهد الله المسين ف على البصري التوفي سنة ٢٦٧ أو ٢٠٦٩ ، أحد شيوخ مدرمة الصرة ، وشيخ التاني عبد الجار ، ومن كار رجل الاعتزال ويعير عندهمن أقراد الدلسة الدير عمون أنها تصارفكم ، الاعترال بالرسول صلى الشعاب وسفر ، اظر الديموالأمل ص ١٠٠ والداية والزاية لان كثير ١١ : ٧٢٩ .

منه، ومن حق الحلد أن يكون أظهر من المفتود. وبعد، فإن الكائن إنما هو الثابت ، والثابت إنما هو الكائن، فيكون في الحد إيا⁶¹⁰ تكرار مستنفى عه . وبعد، فإن الكائن إنما يستعمل في الجوهر الذي مصل في ميز فكيف يصع تحديد الوجودية . ،

وذكر قاض النمنان في حد الموجود، أنه المخصص بمنة تنظير عندها الصفات والأحكام .

وهذا وأن كان كنفت إلا أن إبراند على طريقة التصديد لا يسمح ، لأنه أشكارس تو النامو موده ومن من الحداث كون الخير عند ، فلأ إن أن لاجد الطوحرود اند أن كل مالمة كر أن مند مقولتا مورداً كشف منه وأرضح . فلرستان عرفية للوجود ، فلالوجه أفارسها أن شعر إلى هذا الوجودات . وأما الشعومات ، فعل ما فاخ شيخنا إبر حيد أللة البحرى : أنه الشن الذى

لیس کیتان لاغاید. و هذا الاجمد و اثن التنهی آبنا بیستان ^(۱) فی ناسدی قانده و بعدرتر تم هما تماری ه قینم (^(۱) هن الحد کنیر⁽¹⁾ من المعدرت و بین حق الحد آن یکون مینا ما ساک الازخ بین ما برای می الایستان نید مانیس سد . و بعد بداری مینا ما ساک الاز الات میکن در شکر از الاناسانی می میکن در شکر از الاناسانی می

 $\frac{1}{N} \underbrace{Q_{ij}}_{ij}$, \hat{Q}_{ij} and the contract of $\frac{1}{N} \underbrace{Q_{ij}}_{ij}$ and $\frac{1}{N} \underbrace{Q_{i$

يكون و بكن أن لا يكون . الهيد من ٢٠ .

أن يكون تأتى اقديم من وجل والنفاء ممدومين لأنهما ليس بمدرمين . إذا تبت هذا طنغ أنما لا تعتاج إلى اللملة الدليل له على وجود هذه

إذا ثبت هذا طاعز أنما لا تعتاج إلى إقامة الدليل له على وجود هذه للوجودات الأما تشاهدها ونظر وجودها بالاضطرار ، وليس كذلك القطيم تعالى فإما لاتشاهد متزوجل ، فأحتجنا إلى إلمانة الدليل عليه .

وأعربر الدلاة على ذلك ، أنه عالم قادر ، والدائم للحادر لايكون إلا سوجوداً .

رضا مالانتخاب فالمأسف و استان بالمجارات المال بالمؤهر وقد نشده . وطائل أن المنا التحرير الإسروري الإسروري التحديد إلى التحديد المنا المنا

طالأول أن نستك طريقة هل فيو هذه الطريقة متول : إن اقتادر له تطلق بالتدور ، والسائلة اساق بالمداوم ، والسم تميل التعاقى ، فو كان اقديم تسائل معدوماً 1 بصح كونه فادراً ولا ماذاً ، والمدارم خلاف

فإن قبل : وما الراد بشواحكم إن القادر له تعلق القدور ، والعالم له تعلق

بالمفرم؟ قلمنا: الراد بذلك ، أن القادر بصح منت إنجاد مافدر عليه إن لم بكن مدم ، والعالم بصح منه إنجاد مافدر عليمه على وجه الإحكام والانساق إذا فم يكن هناك تمة منح .

فإن قبل ؛ ولم فقم : إن العدم يميل النعلق ؟ قامًا : لأنا قد عائمًا أن الإرافة إذا وجدت تعلقت ، وإذا عدمت زال نطقها . وإنما زال تعاملها نه فسكل ماشاركها في العدم وجب أن يشاركها في زوال الفعاق .

لين قبل : ولم تقر إن الإراده من هفت زال انتظاء "م لم قتل إن زوال المنظاء مو الم قتل إن زوال المنظاء هو المنظاء هو المنظاء المو المنظاء المو المنظاء المو المنظاء المو المنظاء المو المنظاء المؤلفة المنظلة ال

وأما الذي يطراط أن زوال تشهيدهما دفيون أه (الايماد) إما أن بكون زوال تشهيا لمدسيسا على ماشواء ، أو المضفى مرادها ، أو نظروجها من أن توجب الصدة الدوره ، أو طروحها من الصداة للتصاد من صدة القاداء ، أو لأن الدورة شرط فيه ، لا يجوز أن يكون المضفى مرادها أن الأورادة قد تحرج منا التعلق وإن أم يضفى مرادها ، لا لازتما أن أحداث المنا إذا أراد تقدم وزيد أنه يبدؤ قد والتقريز بد ه والاطورجا من أن توجب الصدة الدورة وجين ؛ أسدها

أن خروجا مريان ترجيا المعة العربط إلحا هو المصلية عقد عاد الأمر إلى مالقالم ولكن براسلة ، والتحال : أنه إلى بأن يقال إلحا زالله تقويم المستقل من المستقل المس

فإن قبل : إن زوال التماق بني ، والعدم نني، وتعليسل النني بالنني عال . ألا ترى أنه لايتال إن الجسم إنما لم يكن متحركا فقد الحركة .

والأصل فى الجواب عن ذلك ، أن تعليل النفى بالنبى لايجوز إذا كناست الدفة موحبة ، فأما إذا كانت الدفية (أ كاشفة فإنه يجوز . وعلى هذا بثال إيما لر يصح منه النمل لأنه ليس بقاعر .

فإن قبل : لوكان العدم عميلا للنعلق لوجب أن يكون الوجود موجيًا للنطق ، وهذا يقتضى فى للوجودات كانيا أن تكون متعلقة ، ومعلوم خلافه ، فإن السواد والحلاوة والطعم عا لا تعلق لما .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أنه فيس يجب في أمر من الأمور إذا أحال حكمًا من الأحكام ، أن يكون شيغي ذلك الأمر بوجب ذلك الحكم . الاترى

أن عدم الحيل بميل حلول السواد فيسه، وليس نجب في وجوده أن يوجب حلول السواد فيه .

فين قبل : إن هذه انفضها إنها وجبت في الإرادة لأمها منه والقديم نطاق ليسيماني، الخداء محافة القديم تطال الإرادة ليس بأكثر مرغالة، هذه المساشات بعدها لبدس، وهذه التماقلات ما خلافها واختلاف أنو العها وأجدابها منطقة في أنها من وجدت نمات بوصل عدمت زال نسقها فيجب مناه في القديم نطال.

وقد استدل قامي القماة على السألة بأن فال : قد ثبت أنه نطلي قامر ، والقادر لابصح منه النسل إلا إذا كان موجودًا ، كاأن القدرة لابصح القماريها إلا وهي موجودة ، وهذا إن لم بين على ماذكر اذه ، لم بصح الاعاراد عليه .

م أنه رحماًورد في آخر هـذا الفصل ما بازم الكلف معرقته في هذا الدات .

را يازم المسكاف

وجملة القرل فى ذلك هو أن تعمّ أن تعلى (**) كان موجوداً فيها لم تِذَل ، ويكون موجوداً فيها لايزال ، ولايجوز خروجه عنها بمثل من الأحوال ولا تمتاج فى هذا اللياب إلى مثل ما استيت إليه فى باب كونه الديراً وطأله الأن ذلك من فرع التعانى ، وصار الحال (*)في هذا ** كالحال فى كونه تعالى حيا .

أما الذى يدل على أنه تنال كان موجوداً فيها لم يزل ، فهو أنه تناق⁽¹³⁾ لم لم يكن موجوداً فيها لم يزل وحصل كذلك بعد إنه لم يكن، لاحتاج إلى سوجد وجده وذلك مثال .

> (۱) والمائي (۲) موجود د أي ص (۲) ويد والمائي (۱) المائة من (() المائة من (()

وأما الذى يدل على أنه تمال ⁽¹⁾ يكون موجوداً فيها لا يزال ، فهو أنه يستحق هذه الصفة اذاته ، والوصوف بصفة من صفات الذلت لا يجوز خروج. عنها بخال من الأحوال ، فهذه جلة الكلام في هذا الفصل .

ا فسل ، والقرض به السكلام في كوته تعال ^(٢) قديما .

وقبل الفلالة على ذلك ، فاعلم : أن القديم في أصل الفنة هو ما نقادم وجوده ، ولهذا بقال بنا. قديم ، ورسم

قديم ، وعلى هذا قوله تبالى و حتى عاد كالعرجون القديم ع^(٢).

را فرق وأما في اصطلاح المسكلين، فهر مالا أول لوجوده، وافيَّ تعالى هو الموجود الذي لا أول لوجوده، وإقباك وإصفاه بالقديم .

وتحرّر الدلالة على ذك ، هو أه نسال فرلم فدينا لكن عدناً ، لأن الوجود يتردد بين هذين الوسنين ، فإذا لم يكن على أحدها كان على الأخر لا عقد ، هو كان القديم نسال عدنا لا عداج إلى عدث ، وذك الحلث إلما أن يكين ونشياً أو عداماً ، فإن كان عدناً كان السكاح أن عدت كان كان كان من قيناً أن يتمين إلى صابح قدم على طاقياً ، أن شاسل إلى طالايانه ولا انتظام من الحذيث وعدنى الحذين ، وذك يوجب أن لا (الا يسح وجوداً) عن من

قان قبل ومن أين ذلك ! قلنا : لأن ماوقف وجوده على وجود ما لانشطاع له ولا تناهى لم يصح وجوده ، ويتنفى ما ذكر ناء من استمالة مدوث شى، من هذه الموادث . ألا ترى أن أحدثا فر قال لا آكل هذه النفاعه (* كما لم (*)

(٢) المية من إ

(٥) حتى أن ص

F9 50 (F)

(١) كامة من (

o j spy (t)

- YA2 -

آکل نفاحات لا تنتاهی ، لم بسح آکله لمذه افضاحة قط، لما وقف ذلك عل وجود ما لا بتناهی . كذلك لو قال إنى لا أدخل هذه الدار حتى أدخل دوراً لا تنتاهی ، فإنه لا بدخلها البتة لما ذكرتاه ، ففا وجدت هذه الحوادث من أنها سنترة إلى صانع قديم تنهمي إليه الحوادث على ما هوله .

وقد قبل : إنه لو لم يكن صانع الناتم قديمًا ككان عدثًا ، لأن اللوجود إلنا قديم وإما عدث ، ولوكان عددًا لم يسم سه ضل الجسم ، لأن المحدث لو تشر لم يقدر إلا بقدة ، والتدوة لا يسح جا نعل الجسم ، فبجب أن يكون تديمًا .

 ما يازم معرفته في هييفا الياب

سألة خلاف بين

هاهم والسلاف

وسلبان زجر بر والبكلامي

والأشمري

السُل ، والقرض به السكلام في كيفية استعقاقه تعالى لهذه الصفات

صل ، واتعرض به السقلام في تبديد استحداثه تعالى لهدة السفات والأصل في ذلك ؛ أن هذه مسألة خلاف بين أهل التبهيد(*) . فعند شيخنا أبى على أنه تعالى بستحق هذه الصفات الأرج التي هي كو نه

قادراً عالماً حياً موجوداً لذانه .

() الرجوع ، أن سم ([2] بالدينات على فضات كان مدتر عائد بن الشكلي. () من من الله أن السنات بال معات انت روبال يوست بما فته والايوسة بالدادات الانتجاز والايوسة بالدادات الانتجاز والله ويراف منات سن ويراف منات المن بالي من ويام سعات أساق بي الله يوسف المنات المن ويراف منات المنتجاز المناتجة المنتجاز المنتجار المنتجاز المنتجاز المنتجاز المنتجاز المنتجاز المنتجاز المنتجاز

من النصيل والثالثة - والذي دما السراة إلى هذه التأويلات ما ظنوه من أن لتبات المناب

للديمة فة هو من باف تنتية الندم ، ويؤدى لل التجميم والتشبيه .

I

وتمرار الدالالا على القرارة في ذلك، هوأصال أو كال مثاً جام الحكام المحاراً بكرا لا يحدّ إيما أن يكون سلوماً ، أو لا ككون مصلوماً ، فوار ليكن المحاراً بكرا يتارته ، فإن البيان سهر يقتم به إسابقيات ، وإن كان سدواً علا يحدّ إلى المؤدّ إلى الكون مسروعاً أو المحدواً . لا يجوز أن يكون مصوماً ، وإن كان موجوداً إن يكون موجوداً أو مسدوماً . لا يجوز أن يكون مصدوماً ، وإن كان موجود يعرفها . فيها أن يكون فقياً ، وأضحارًا كل المعرفاً ، وإذا أن

 (٥) من كيار رجال الاعتزال بوأحد تبرخ عدرة العدرة نول منة ١٩٥٥ وأتباعه بشون المذية ، ويتبر أول من خم فواعد الاعتزال وهرم أصواء .
 (٣) تعدد عن إلى المستخدم أو العداد الاعتزال والعداد إلى المستخدم إلى ال

وقال أبو المذيل (١) : إنه تعالى عالم بعلم هو هو ، وأراد به ما ذكره الشيخ

فأما عند سليان بن جرير وغيره مرن الصفائية ، فإنه تعالى يستحق هذه

وعندالكلابية مأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمان أزلية ، وأراد بالأزلى

تم نِمَ الأَسْمِي، وأَطَاقَ القولُ بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمان قديمة،

لقديم ، إلا أنه لـــا رأى للسفين متفقين على أنه لا قديم سع (٥) الله نعالى(٥)

المنات (٢٠) لمئن لا توصف بالوجود ولا بالمدم ، ولا بالحدوث ولا بالقدم .

وعند هشام بن الحسكر(١) ، أنه تمالي عالم بعلم محدث .

أبو على ، إلا أنه لم تتلخص له العبارة . ألا تُرى أن من يقول : إن الله تعالى عالم

بط ، لا بقول : إن ذلك العلم هو ذاته تعالى(٢) .

لم يتجاسر على إطلاق الفول بذلك .

لو قاحته وقلة مبالاته بالاسلام وللملين .

يكون عاناً اذاته على ما نقوله .

(:) التوفى سنة ٢٧٩ وكان من غلاة النيمة . (د) التديم د ق ص (٦) الأطة ، في ص - المذكر تموه فيه (١) ، كذلك ههنا. وهــــذا أأن الجواز نخالف للوجوب، قلا يجوز إجراء أحدها مجرى الآخر.

فإن قبل: أبطارا هذه الأقسام ليتم لكم ما ذكرتموه.

قاما : أمالاً) الله ى يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون عاناً بعلم معدوم ، فهو أنه لو جاز أن يكون كذلك لجاز مثله فى الواحد منا ، ومعاوم خلافه .

وهذه طريخة مستقيمة يمكن تمشئها ، ولا يمكن الامتراض عليها بأن يتنال: أليس الله تعالى مريطاً بايرادة محمدة، موجودة لا فى محل ، ولا بجوز ذلك فى الراحدمنا، فهلاجاز مثله فى مألشنا . لأن الفرق بينهما ظاهر ، وقد بين ذلك

فى غيرهذا للبرضم. والطريخة المرضية للمرونة فى هذاء هو أن يقول : إن فى الدنم جيهلا كما إن فيه مثاً ، افتو جاز أن يكون اله تنالى عالماً بطر مندوم ، فجاز أن يكون يناهلا بجبل مندوم ، ونشك يؤوى إلى أن يكون علماً بالشهر، جاهلا به وفعة

واحدة ، وهذا عال . ويمكن أن سقت هذه الطريقة في كونه مريداً وكارهاً يفقول: إن في المدم كراهة كا أن فيه إرادة ، فلو جاز أن يكون الله (* نمالي مريداً بإرادة مستومة ،

لجاز أن بكون كارهاً بكراهة معدومة ، وهذا يتمتضى أن يكون مريناً للشيء كارهاً له رفعة واحدة ، وهذا ممال .

وهذه الطريقة لا يمكن سلوكها في القدرة والحباة، قلا نقول: إن في السدم الجراكا إن فيه قدرة، ولا أن في السدم موتاكا أن فيه حياة ، لأن الموت

> (۱) الستامن (۲) الن علي من (۲) الله عن (۲)

فإن قيل : ما أنكرتم أن هذه للماني صفات ، والصفات لا توصف بالوجود ولا بالمدم ، ولا بالمقدف ولا بالقدم .

قانساً: هذه مناقشة غاهره من وجوه ؟ أحدهم ، أنك قد وصفتها بأنها معان بل سميتها علماً وقدرة وحياة ، أواثان ، أبنك وصفتها بأنهسسا صفات ، والثالث ، بأنك وصنتها (۱۰ بأنها لا^(۱۱) توصف ، فقد تفضت كالامك من هذه

فإن قبل ؛ هذه للماني عندنا كالأصول عندكم ، فكما أن هذه الفسمة لا تدخل في الأحوال عندكم ، فكفلك لا تدخل عندنا في هذه الماني .

الذاء إن هذه الماني مسئومة مشكر فدهنها قسة اللعومات، وفيس كذلك الأحراب الميامات الميام والمؤلف المعامل الأحراب الميامات الميام الميام

فإن فالزا : إن هذه الدأني صفات والصفة لا توصف ، إذ لو جاز أن توصف الصفة أدى إلى ما لا يتناهي من الصفات وصفات الصفات .

قاتنا : ليس يجب إذا جوز تا أن ترصف الدغة ، أن يوجد ما لا يتناهى من السفات وصفات الصفات ، إذ ليس يلزم على الجواز ما يلزم على الوجوب . وصار الحائل فيه كالحالل في الحيز إذا قائنا إنه يجوز الاخبار عنه ، فسكما لا يلزمنا

(۵) بألا ، ق س

والمبير ليسا بمنيين فيجب أن نسبك طريقة أحرى نتير هذه الطريقة : فقول : إن القدرة لا يصح العل بها إلا بعد استمال عالمها فى العمل أو فى سبيه شريكان الاستمال ، وكذلك الحياة لا يصح الإدواك بها إلا بعد استمال عالمها فى الإدراك ضريكا من الاستمال ، وذلك يتربب على وجودها فى عل .

فهذا هوالكلام في أنه تعالى لايجوز أن يستحق هذه الصفات لمان معدومة.

وأما الدكام في أم تسائل لا يجوز أن يستمن هذه الصفات لمان معدنة ، فيه أن الحليث للديد من صفحت ، قلا عجة أن يكون مصدن هذه النس خسي
الشجر مطال أن أم أو نيوه من العالوني المقدور : لا يجوز أن يكون هشتها أبيري
المتجر مطال أن أن القار المقدور الايمت عبد إيجاد طلطاني ، وأما المقر
وإن صح حد أيجاده وقام يجهر عدي إيجاده لشعه لا لغيره ، الأن القادر واقدود
لا يضيع الشائل في مريز إلا الأنبارة ، والأشارة المعدن المؤلفة والإمارة
لا يضيع الشائل بجب في أقراده دنيا إلى التعدد في معدن غيره أن يوجد هالتألفاني
ومعلى حافظه ، ولا يجوز أن يكون عشتها شما القديم الشاني ، لأش ترتب حدول هذه
يكون على خذا المشائل أن وجود هذه الشاني ، فقر ترتب حدول هذه
العنائل على وجود هذه الشاني ، فقر ترتب حدول هذه
العنائل ملاني وقد ترتب حدول هذه الشاني ، فقر ترتب حدول هذه
على على يعدد إلى ها منذا الشان أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد (وقد عرف على على على على المنائل أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يكون كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يقد كل واحد سهما على الآخر
على حدد المنائل أدى إلى أن يكون كل واحد سهما على الآخر
على حدائل وقدى على .

وتفصيل هذه الجلة، هو أن القديم تعالى لركان فادراً بقدرة محدثة ، والمحدث لابدله من محدث ، لكان محدثها لا يختو ؛ إننا أن يكون نفس القديم تعالى ، أو غيره من القادرن بالقدوة . لا يجوز أن يكون غيره من القادرن

بالفدرة لأن القادر بالقدرة لا يسعم منه إيجاد القدرة ، على أن وجود القادرين بالغدرة يترتب على فدرة القديم نسلق ، فؤثرتهت قدرة القديم نساق على قدرتنا لوقت كل من الأحرين على ماحية فلا^{60 ال} تحملان ولا واحد منها . وفر كان عطيباً على القديم مثل ^{60 ال}وجب أن يكون فقراً قبل وجود هذه القدرة حتى بسبع منه إنجاده و لا تعج قدرته إلا يعد هذه القدره ، فيترتب كل واحد سينها على الأخرى

وكذلك السكلام في كو متال حياً ميتعدته و إلحدث لا بدله من هدته لكان نقف الحدث لا يخو ؛ إما أن يكون غير من القدري القدري القدر في القدر القدري الحدودة الايجوز أن يكون غير من من القدرين القدرة لا في القدر المنطقة في المنطقة المن

وهكذا (٣) الكلام في كونه موجوداً .

وكونه عالاً ، تقريب منها ، لأنه تنالى لوكان عالمًا جمل عصف، والحدث لابد من عدث ، لسكان لابخلو ؛ إنها أن يكون نفس القدم انسال ، أو غيره من القادرين بالقدرة على ماقد مرفى نظائره ، ولا يجوز أن يكون نفس القدم تعالى لأنه لابد من أن يكون علمًا قبل وجود هذا اللم حتى يسحم منه إعاده ، وهذا

(٢) نائمة من ص

(۱) ولا ۽ في ص (۲) مکذا ۽ في ص

(۱) إذ في يس

(4) اللهية من س

الدليل على أنه

لا يستجين مذه

الميفات أتسان

فإن قيل: ومن أين أنه تمالي لابد من(١٠ أن يكون عالماً قبل وجود الم ،

قلنا : لأن الملم بجرى بحرى الفعل الحسكم ، لأنه اعتقاد واقع على وجب

وهذه الدلالة مبنية على أصول ؛ أحدها أن العلم من قبيل الاعتقاد ، والتاني،

أما الأول، فقد خالفنا فيــه شبخنا أبو الهذيل، وقال: إن العلم جنس

والدليل على صحة ماذهبنا إليه ، هو أن العام لو لم يكن من قبيل الاعتقاد لصح اغصال أحدهما عن الآخر إذ لاعلاقة يفهما من وجه معقول ، فحكاف

يصح أن يكون أحدث عالمًا بالشيء ولا يكون معتقدًا له ساكن النفس إليه ،

أو بكون معتقدًا ساكن النفس إليه ولا يكون عالماً به ، والمعلوم خلافه . وبعد

فإنه لا بخلو ؛ إما أن يكون من قبيل الاعتناد على ما نقوله ، أو مخافقاً له ، أو ضداً .

أنه اعتقاد واقع على وجه مخمـــــوس، والثالث، أنه لايقع على ذلك الرجه

محصوص(٢) ، فلا بنأتي إيقاعه على ذلك الوجه إلا ممن هو عالم به .

على كونه عالمًا ، فلا محملان ولا واحد سهما .

حتى يصح منه إنجاده ؟

إلا ممن هو عالم به .

برأسه غير الاعتقاد.

قال أبو الهذيل عقالماً العاشى : انظر ثمير الامتفاد

لأن الشي. الراحد لايمو أن ينق شيئين مختلفين غير ضدين . ألاترى أن السواد إذا طرأ على المحل وف بياض وخلاوة، فإنه ينق البياض دون الحلاوة ولا يجوز أن يكون ضداً ، لأن الضدين لايجوز اضالها سناً ا¹¹ ، فلم بيش إلا أن

> بكون من قبيل الاعتقاد على ما تقوله . وشبهته في هذا الباب ، شبهتان :

إحداه (١٦) ، هو أن النام لو كان من قبيل الاعتقاد لوجب في كل اعتقاد

أن يكون عامًا ، ومعلوم أن اعتقاد الظليد والتبخيت ليس بعلم .

والأصل فى الجواب عن ذك ، أنا لم تجعل مجرد الاعتفاد عامًا حتى يلزم ماذكرته ، وإنما جمانا العلم تعتقادًا واقعًا على وجه مخصوص ، وليس كذلك

ماذ كرته، و إنما جدانا العام اعتمادا واقعا على وجه مخصوص ، وليس گذلك اعتماد التقايد والنبخيت فإنه غير واقع على ذلك الرجه ، فلا يصح ما أوردته .

والشهة الثانية ، هوأن العام لوكان من قبيل الاعتقاد لوجب فى كل عالم أن يسمى منققة ، ومعلوم أنه تعالى عالم ولا يسمى بذلك ، فابس إلا أن العام أحنس برأسه غير الاعتقاد على ما أقوام .

والجواب عن ذلك أن الله ي ذكرته إنما وجب في الواحد منا لأنه عالم يعلم هو اعتقاد مخصوص ، فسين[17 منتقاً ، وليس كذلك القديم تعالى لأنه عالم

النائه قلا مجوز أن يسمى مستقداً . والأول أن يذكر في الجواب عند ماذكره الشيخ أجو عبد الله البصرى ، وهو أنه تبال حاصل (() على مثل صفة الواحد عنا في كونه معتقداً ، إلا أنه

> (۱) السناس (۲) أعلما د أن س (۲) أيسم ، أن ص (۱) المسناس (

وبعد ، فإن لفظ الاعتقاد مجاز فيا استصلنا ءو يشبه يمقد الخيط ، والحجازات لايجوز أجراؤها على الله تعالى إلا بند توقيف وإذن سمعي، فليذا يوصف وأما السكلام في أن الملم إنما هو أعتقاد واقم على وجه ، 'وأنه لو قوعه على

ذلك الوجه يصبر علما ، فهو أنه لو لم يكن كذلك الـكان٤ يخلو ؟إما أن يكون

علمًا لجنب وعينه ، أو لصنة جنب ، أو لرجوده ، أو لعدم ، أو لوجود مسى ،

أو لحدوثه ه أو بالقاعل ، أو الرقوعه على وجه ما خوله . لايجوزان يكون عاماً

لجف وعينه على ما فاله الشيخ أبو القاسم البلخي ، لأنه لوكان كذلك لوجب في اعقاد التقليمد والتبخيت أن يكون علمًا لتماثلهما واشتراكهما في الجنس ،

فإن قبل: ولم قلنم إنهما مثلان ؟ قلنا . لأن موجب أحدها مثل موجب

الآخر ، والاشتراك في الموجب يقتضي التماثل.

فإن قيل : فلا جرم نقول : إن اعتقاد التقليد والتبخيت علم ؟ قاننا : ذلك غير تمكن الأن الملم يفتضي سكون النفس ، واعتقاد التقليد والتبخيت مما لايقتضي ذلك، فكيف يجمل عاماً ؟ وبهذه الطريقة بيطل قول من قال: إنه علم السنة جنــه ، أو لوجوده أو لحدوثه . وبعد ، فلوكان علماً لحدوثه لكان يجب إذا قلـر ا بقاء الملم أن ينقلب جهلا، ومعلوم خلافه . ولا بجوز أن يكون علمًا

لمدمه ، لأن العدم بحيل هذا الحسكم ، وما أحال الحسكم لايجوز أن يؤثر فيه

ويوجبه . ولابجوز أن يكون علماً لوجود سمى أو لندم سفى ، لأن أى محنى

وجد أو عدم فلا تأثير له في ذلك . وبيين ماذكر ناه أنه إذا نظر الناظر فإنه بحصل

له العلم لا محالة سواء وجد ذلك المعنى أوعدم ، فلا تأثير له في ذلك . ولا بحوز

أن يَكُونَ عَلَمًا بِالقَاعَلِ ، وإلا كان يصح منه أن يجمل اعتقاد التقليد والتبخيت

علَّا وقد عرف خلافه . وبعد ، فكان بجب صحة أن ينظر الناظر في الدليل

على الوجه الذي يدل تم لايحصل له العلم بأن لايختاره ، والمعلوم خلافه . فلم يبق إلا أن يكون علماً لوقوعه على وجه على مانقوله .

تم(١) إن الوجوء التي يقع عليها الاعتقاد فيصمبر عاماً كتبرة (٢).

الاعتقاد بصبر علماً لوقوعه على هذا الوجه،

ولاخلاف في هذه الرجوء بين الشيخين .

وقد زاد شيخنا أبو عبد الله وجمين آخرين:

الواقع من البنيه من رقدته .

القررة في عقله ، أن كل ظلم قبيح .

أحدها ، هو أن يتم بن الناظر في الدليل على الوجه الذي بدل ، فإن

والثانى ، هو أن يقع من متذكر النظر والاسندلال ، ونئك كالاعتقاد

والتالث، هو أن يقع من العالم بالمنتقد ، وذلك كالاعتقادات الواقعة من

أحدهما ، هو مايحصل عند إلحاق التفصيل بالجلة ، وذلك كأن بطم أحدنا

مثلا قبح الغالم على الجلة ، ثم يدلمه في شيء بعينه أنه ظلم ، فياحقه بثلث الجلة

جهة الله تمالى فينا ، فإن وقوعها من جهة العالم بمنقدها وجه في كونها عاماً .

3 is 1500 1

اعتذاد واقع على

وجبة

⁽١) ق. نستة من ۽ أورد في بداية هذه الفرة كاء ، فصل . (٤) ني الأصل ، فكتبرة .

والتأنى تذكر الملم ، فإن الاعتقاد الواقع عنده بكون عاماً لوقوعه على

وقد خرج على مذهب أبي خاشم وجه سادس، فقيل ، ثو اعتقد أحدنا نقليداً أن زيداً في الدار ، ثم بتي ذلك الاعتقاد إلى أن يشاهد. (١) فيها ، فإن ذلك الاعتقاد بنقلب علماً لمقارنة هذا اللم الضرورى .

إلا أن هذا إنما يستقيم على قواه إذا جوز البقاء على الاعتقاد ، وذلك عندنا لا بجوز ، لأن هـ إن بقتضي أن يتقلب الحسن قبيحًا والقبيح حسنًا ، وذلك لايجوز، فهــذا هو الــكلام في الوجوه التي يقع عليها الاعتقــاد

وأما الكلام في أن الاعتقاد لايتم إلا على هــذه الرجود. ولا يتأتى إلا ممن هو عالم مفهو أنه لو لم يكن المر، عائنًا بالدليل على الوجه الذي بدل ، فم يولد نظره العلم، ولا أمكنه اكتساب العلم، هذا في الوجه الأول. وأما الوجه الثاني ، فكذلك لأنه لو لم يكتسب العام بالنظر والاستدلال ، لم ٢٠٠ يمكن تذكر النظر والاستدلال على وجه يدعوه إلى فعل العلم .وكذلك الوجه

الثالث ، فإنه لو لم بكن عالماً بالمنقد لم يكن الاعتقادالواقع منه عاماً . وأما مازاده الشيخ أبو عبد الله البصرى فظاهر أيضًا ، الأنه لو لم يكن

مالًا بنبح الظلم على الجلة لايمكنه إلحاق النفصيل بالجلة ، وهكذا الكلام في ﴿ فِي الوجه الثاني ، فإنه لو لم يكن عالمًا لم يمكنه نذكر العلم .

فحسل من هذه الجلة أن العلم اعتقاد واقع على وجه مخصوص، وأن وقوعه أهل هذا الوجه بما لايمكن إلا بمن هوعالم ، إذا ثبت هذا ، فإذا كان القديم تعالى للَّا بلغ محلث ، والححلث لابدله من عدث ، ومحدثه لابد من أن بكون هو ، تمالى ، لزم أن لا يصح وجود هذا الملم إلا إذا كان عالاً ، وأن لا يكون لَّا إِلاَّ إِذَا كَانَ هَذَا اللَّمُ ، فيترنب كل واحد منهما على الآخرِ ، وذلك محال .

منكل هذا تبت

is the laster

والمرعل وجه

لاسومر ووارعه

بل هذا الوجه

Se VI Se Y

فإن قبل : أليس أنه تمالي مربد بإرادة محدثة موجودة لا في محل من قبله ، أُمُ لا يُجب أن يكون مريداً قبل الإرادة ، فهلا جاز أن يكون عالماً بعلم محدث ولا يجب أن بكون عالمًا قبل وجود هذا العلم .

قلنا : فرق بين للوضين ، لأن الإرادة جنس الفعل ، فلا تحتاج إلى قصد وإرادة ، وأيس كذلك العلم ، لأنه اعتقاد واقع على وجه مخصوص لا يتأتى على فلك الوجه من جميع القادرين، فغارق أحدها الآخر.

وللخالف في هذا الباب شبه من جائها ، هو أنهم فالوا : لم بكن القديم المعالى عالمًا بوجود العالم فيها لم يزل ، ثم حصل عالمًا بذلك بعد إذ لم يكن عالمًا به ، وهذا يوجب أن يكون عالماً بعلم محدث . وربما بنبرون المبارة فيقولون : إنه تعالى لم يكن عالمًا فيها لم يزل بأنه فاعل ، وحصل عالمًا!! بعد إذ لم يكن ، فيعب أن بكون عالماً بعلم محدث على ما نقوله .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن الملم بأن الشيء سيوجد علم بوجوده

الاعتقاد لا يقع الاعمل هو عالم

لابحوز أن بكون متعامًا بأنه سيوجد لأنه موجود، والط لايتعاق بالشيء إلا على ما هو به ، قام بيق إلا أن يكون متماثاً بوجوده على ما نقوله . فيذه شبهة عقلية والجواب عليها . وأما شبهم من جهة السبع ، فقد تعاقبوا يقوله تعالى ٥ حتى قعلم اللجاهدين

متكم واقصابرين وقبلو اخباركم ع^(١) وحتى إذا دخل على الفعل المضارع أفاد الاستقبال، وهذا يدل على أنه تعالى حصل عالنًا بعد إذ لم يكن عالمًا ، وفي ذلك مانويده. وتعاقر أأيضاً بقوله تعالى (٢) والارخفف الله عتكم وعلم النظيكم ضعفا، (١٢) قالوة(١) فعالى التخفيف عنهم بهذا الوقت ثم عطف عليه العلم ، فيجب أن يكون عالمًا بعلم محدث . وتعلقوا أيضاً بقوله تعالى ه فتنظر كيف تعطفون ع^(ه) قالوا : وهذا بدل على أنه تعالى(١) سيعصل عالماً بعد إذ لم بكن .

وثنا في الجواب عن هذا طريفان اثنان :

إحداها ، أن تقول إن الاستدلال بالسم عل هذه السألة عا لا يمكن ، لأن صعة السمع تبنى على همذه السألة ، وكل مسألة تنبني صعة السم عليها ، ظلاستدلال عليها بجرى مجرى الشيء على نفسه ، وذلك مما لا يجوز . وإنما قانا : إن سمة السمع موقوفة على هذه المسألة ، لأننا ما لم نظر (٧) القديم تعالى عدلا

> (٣) نافسة من ص T1 15(1) (د) تناثرا ، أن س وج) الأخال ٦٦ (٦) بالله من س (ه) يونس ١١ ، وفي الأصل ، فنطر (٧) سام سيدة ، في س

- 140 -حَكِياً لا يمكننا معرفة السمخ ، وما لم نعلم أنه تعالى عالم بقبح القيائع (الواستغنائه عنها لم(ا) نعلم عدلة أه وما لم تعلم كونه عالمًا اذاته لم(ا) نعلم علمه بَمْبِعِ النَّبَائِعُ أَجْمِ ، قَلْدَ تُرتبِ السَّمِعِ عَلَى هَذَهُ السَّالَةُ فَالْ يَصِعُ الاستدلال بالسم عليها.

والطربخة الثانية ،هي المجان يقال :إن العلم قد ورديمسي العالم وبمعني المعلوم ، بتال جرى هذا بطني أى وأنا عالم به ، وكذَّلك فإنه يقال هذا علم أبي حديثة وعام الشافعي ، أي معلومهما. وإذا ثبت هذا فقوله تمالي وحق تعلم التجاهدين متكم» المراد به حتى بقع الجياد الماوم بين حالكم . وقوله ١١٧ن خلف عنه عنتهوعتم ان فيكم ضعفا ۽ أي وقع الضمف الملوم من كالكم وقوعه . وقوله النظو كيف تعلون ه أى يتم السل للملوم وقوعه من حالكم (١٠) . فهذه جملة السكلام في أنه لا يجوز أن يستحق هذه الصفات لمان محدثة .

ثم إنه رحمه الله عاد إلى السكلام في أنه تمالي لا يجوز أن يستحق هذ. الصفات لمان قديمة .

1 1 100

اطان قديب

والأصل في ذلك ، أنه تمالي فو كان يستحق هذه الصفات لمان قديمة ، وقد تبت أن القديم إنما يخالف مخالفه بكونه قديماً ، وثبت أن(٥) الصفة التي نقع بها المُخالفة عند الأفتراق بها نقع المُؤلئة عند الانفاق ، وذلك يوجب أن تكون هذه الماني مثلاً أنه تعالى، حتى إذا كان القديم تعالى عالما لذاته ، فادراً قذاته ، وجب في هذه الماني مثله ، ولوجب أن يكون الله تعالى مثلًا لهذه اللماني

> (١) ومنتياً به دق س , j . y (+) (1) فبلكم على س

(٢) اللهة من (

(ه) أر ، ق ص

تمالى الح (١١) عن ذلك (١١ اعاراً كبراً ١١) ، لأن الاشتراك في صفة من صفات عقات يوجب الاشتراك في سائر صفات القات ، بل كان بجب أن بكون كل واعدمثلا لصاحبه ، وكان يازمهم (١٢ العلم بصفة الحياة والقدرة وغيرها ، حتى

> وهذه الدلالة مبلية على أصول: أحدها وأنه تعالى إغا يخافف عفاقه بكونه قديما

بتم الاستنناء بواحدة منها عن ١٠٠٠هما .

والثاني ، أن الصنة التي شع بها نقع المائلة عند الانفاق

والناك ، أن الاشتراك في صفة من صفات الذات بوجب الاشتراك في ما ر منات الذات .

طلما السكلام في أنه تعالى إنما بخالف تخالته بكونه قديمًا ، فهو أن الحالفة ليس بأكثر من أن لابنوب غيره منابه فيا يرجع إلى ذائه ، وهذا المنتي ثابت في الله نمائي . فلا يمثل ا إنا أن يكون الحرد كونه فاتاً ، أو تسفة من الصفات . لايموز أن تكون الحالبة واقمة بكونه ذائاً فقط لأن غيره من الدوات يشاركه ف ذلك و إن الكان بصند من صفاته و فلا يحفر ؛ إما أن يكون جمعات الأفعال والدان ، يموكون عسناً ومتفقلاور ازقاً ومريداً وكارها ، أو بعفة مستعقاله) اللَّذَات . لايجوز أن نقم الخافة بسلات الأضال لأن المائلة كانت تابعة فيا إ يزل ولا هذه المغات، فإيبق إلا أن تتم بعفا من صفات الدات. وصفات اللذات كو ندا"! فاندراً عالماً حياً موجوداً . تم لايخار ؛ إما أن تتم الحائفة بمجرد

> Location Linker or d (being ())

(۲) المة س (Liela in Co

هذه الصفات أوبوجوبها . لايجوز أن تتم بمجردها لأن أحدنا يشارك القديم في مجرد هـ فد الصفات ، فابس إلا أن تقع بوجوبها . ثم لابحلو ؛ إما أن تقع يوجوب مجوع هذه المفات ، أو بوجوب كل واحدة منها . لا يمكن أن يقال إنها نقع بوجوب مجوعها ، لأن الحالفة إننا تقع بالوجوب وهذا (١١ ثابت في كل واحدسها ءفإيق إلاأن نقع يوجوب كل واحدتمن هذه المقات ومن جائبها كونه موجوداً ، فيجب أن تقع الحالفة بوجوبه ، وفي ذلك مانريده لأن المرجع بالقدم لبس إلا إلى وجوب الوجود.

وأما السكلام في أن الصفة التي نقع بها الهالنة عند الافتراق، بها نقع المُعَالَمَة عدد الانتاق ، فالذي يمل عليه السوار، على خالف بحالية بكونه سوامًا عبد الافتراق ، ماثل (٢) مماثلة بنف الصفة عند الانفاق بين . ذلاق أنه لانفالف السواد البياش بكونه سواداً ، ماثل السواد سيد الدفة ، فصح ما قاعاه ،

وأما الكلام في أن الانستراك في صنة من صلت الذات بوجب الاشتراك بسائر صفات الذات ، فقد ذكر ناد في باب حسلوث الأعراض قلاوسه لإطارته.

وإذا ثبت هذا ، كالقديم تمال لو استحق هذه الصفات لممان قديمة ، أرجب أن تكون مثلا قه تعالى ، وهذا يوجب إذا كان العالم تعالى عالماً عادراً الدانه ، وجب أن تكون هذه الماني أبناً الدرة عالة وذات محال ، وأن تكون بعض هذه المائي بصفة البعض ، وأن يشم الاستنفاء بأحدها عن الباقي ، وذلك محال ، وما أدى إليه وجب أن يكون محالا .

(۱) عاش د في س

(۱) وذك ، از ص

فإن قبل كيف يصبح هذا الازام ، ولم ينبت لكم بعدأته تعالى بتحق هذه المماث الذاته ، بوضح ذلك أن الاشتراك في صفة من صفات الذات وإلى أرجب الاشتراك في سائر منات الذات ، لم يوجب الاشتراك في صفات الدان. الا برى أن كل ما شارك الجوهر أن كونه جوهراً فإنما يجب أن يشاركه ف صفانه، الذاتية ، نحو كونه متجزاً ، ولابجوز أن يشاركه في صفات الماني نحوكونه متعركا وساكنا ، كذبت في سألتنا .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن لنا في هذا الباب مذهبين :

المدع ، أن شول إن الاشتراك في صفة من منات الذات ، وإن لم يوجب الاعتراك في صفات للماني إلا أنه يوجب الاشتراك في حمة صفات الماني ، حتى ما من جوهر مثلا وإلا وكا بحب أن يكون متعيزاً ، يصح أن يكون سحركا

وسا كنَّا(١) ، فهلا جوزتم أن يكون المؤنما يصح أن بطر ويقدر وبميا . والطريقة التانية ، هو أنالم نتصر على هدذا الشق ، بل أثرمنا كم الشق الهاني ظفا؛ لوكان كاذكرتمو، ولوجب أن يسكون التديم نبال سلا لهذه المبانى، هذا يوجب أن يكون في تعالى جملة المع والشور، والمبارا تعالى الله¹⁹

من ذاك ، فستنقى من هذه الماني قيادًا تعماون منه .

فإن قيل :أليس من مذهبكم أنه تعالى لايستحق كونه قديماً قداته ، فكيف أوجيم الادترك فيه المائل والاعتراك في سائر صفات الذات؟

قاتا ؛ لنا في هذه للسألة مذهبان ؛

.......

(١) أو الوفاق ، في س . . i . lil (a) 1 - 340 (1)

والثانى وأن هذه المفة لمأوندالي من مقتضى صفة ذاته ، وهو مذهب أب هاشي. صَلَى للذهب الأول لا كلام فيه ، وعلى للذهب التان فالصفة للتنصّال عن صنة الذات كمنة الذات، فإنه بها يتع الخلاف والرفاق!"؛ وأن بالاشتراك فيها: بحب الانتزال في سائر صنات تهن (١١) الذات . وأحدما يدل على أنه تمال لا يجوز أن بكون عالمًا بعلم ، هو أن هذه الصفة واجبة لله تمال ، والعقة من وجبت استنت بوجوبها عن العلق .

أحدها أنه تمثل يمتحق هذه الصفه لذاته ، وهو مذهب أبي عل .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين : أسدها ، هوأن هذه المنة واجبة لله تعالى؛ والثاني، أن المفة متى وجبت بوجوبها(٢) عن الملة . أما الذي حِل عل أن هذه المفلة واجبة أن الماني ، فهو أنها الر لم الكرر

واجه لكات جائزة ، وهذا يوجب أن يكون القديم تعالى عالمًا بعلم ععدت ، وقد أبطانا ذلك من قبل. وأما الذي بدل على أن الصفة مق (1) وجبت استندت توجوبها عن العلة ضعة الملة ؟ فإنها لما كانت واجبة استنت برجوبهاعن العة ، فكل ما شاركها

في الوجوب وجب(٥) أن يشاركها في الاستناء عن العلة . فإن قبل: إنما استنت عن الله لا فرجوسها، بل لاستحالة فبالرافط بالله ، قفا: فكان يجب أن لا يستفى النصر بوجره عن هنة ، لأنه لا يستعيل قيام اللقة بالتحيز ، وقد علم خلاف .

1 : 4 5 (2)

وبعد ، فإن هذا التعليل لا (١) يتنافى مع(١) ما قاناء ، فيعلل الحسكم بهما. وفائدة التعليل أن أيهما كان(٢) ثبت الحكم .

فَهِنَ قِبِلَ : هذَا بِاطْلَ بِالصَّفِهِ الصَّادِرَةِ عَنِ اللهِ نَحُو كُونَهُ مَنْحُركًا ، فَإِنْهَاتِجب ولا يستنفي عن الملة ، قانا : هذا لا يلزمنا لوجيين ؛ أحدها ، أن الجسم حصل متحركاً مع الجواز لامع الوجوب بخلاف مسألتنا ، والتاني ، أن الصفة الصادرة عن الدلة لما وجبت لا جرم استغنت يوجوبها عن علة أخرى، وققولوا مثل ذلك في مسألتنا .

وقد تورد هذه الطريمة على وجه آخر ، فيقال : لوكان الله تعالى عالماً بعلم فكان إليه طريق ، ولا طريق إلى ذلك . فإن قال : ومن أبن أنه لا طريق إليه ؟ قامًا : لأن الطريق إلى إثبات العلم وغيره من العال تجدد الصفة مع الجواز ، وهذه الصفة واجبة لله تعالى .

فإن فيل : ألستم قد عبتم على أبى القاسم البلخى اعتباده على هذه الطريقة فى ننى النانى ، فكيف اعتمد نحوها ههنا ؟ قانا : لأن النانى بجوز أن يثبت ولا يختار ما هو طريق إليه ، إذ الطريق إليه إتما هو فعله ، وفعله موقوف على اختياره وقصده ، بخلاف الدلم لأنه علة موجبة لمنا هو طريق إليها ، فلا يجوز إثباته إلا وكان إليه طريق فافترفا .

تم إنه رحه الله فصل هذه الجلة التي أجاناها وتسكلم على كل واحدة بكلام بخصه .

وجملة القول في ذلك ، هو أنه تعالى لوكان-ديًّا بحياة ، والحياة لا يصح

الإدراك بها إلا بعد استمال عالما في الإدراك ضربًا من الاستمال ، لوجب أن

يكون القديم تعالى جسماً ، وذلك محال .

وكذلك الحكلام في القدرة ، لأن القدرة لا يصح العمل بها إلا بعد استمال محلها في الفمل أو في سبيه ضرباًمن الاستمال ، فيجب أن يكون الله تعالى جسماً محلا(١١ للأعراض، وذلك لا مجوز .

. وأما العلم ، فقد يسلك فيه طريقان اننان : مالم لا ينام

أحدها ، هو أنه تعالى لوكان عالماً جلم الكان يجب في علمه أن يكون مثلا الملنا، وفي علمنا أن يكون مثلا لمله تمالي، وهذا يوجب أن يكونا قديمين أو محدثين ، لأن للتلين لا يجوز افترافهما في قدم ولا حدوث ، وذلك محال .

وهذه الدلالة مبنية على أصلين ؟ أحدها ، هو أنه نمالي لو كان عالما. يظم لوجب في علمه أن يكون مثلا لطننا . وفي علمنا أن يكون مثلا لدفعه تعالى ، والثانى، أنَّ الثانين لايجوز افتراقهما فيقدم ولاحدوث.

أما الأول ، الذي بدل عليه هو أنه تمالي إذا كان عالمًا بعلم لابد في ذلك العلم من أن يكون متعاقما بما تعالى به عامنا وهذا يقتضي تماثلهما . لأن العلمين إذا تعلقا بمنماق واحد على أخص ما بمكن كاما مثابين ، بدليل أنه لو طرأ جليهما خد لنفاهم جميما ، والشيء الواحد لا بجوز أن ينفي شيئين مختلفين نمير ضدين .

فإن قبل(٢٠): هذا إنما كان يجب إذا حصلا لمنالم واحد ، فأما إذا تشاير الدائمان قالا ، قانا : تنابرالمالين جهما لا يوجب افتراقهما إلا في كينية الوجوب، والافتراق في ذلك والانفاق فيه عما لا حظ له في افتضاء الخلاف والوفاق ، ولهذا

(1) و عالا ۽ في س

۲۱) بالمية س ص (۱) يناني ، أن س تلسيق المدين علىكل سلة من سلمات الله

Det Y ...

(۲) غال د قر ص

صع وجود المُتلقين في محل واحد ووجود التاين منذايرين ، لأنه لانتاق ينهما ، ولا ما بجرى عبرى التناني .

وأما الذي يدل على أن التثلين لا يجوز الفراقهما في قدم ولا حدوث ، هوما قد ثبت أن القدم مما يتم به الخلاف والوطق ، والصفة التي يتم بها الخلاف والرباق ، لا بجوز انفاق المختلفين ولا افتراق الثناين فيها ، فصح ما تشاه . وباق أنه تمثل فركان مائكًا بعلم لوجب في هذه أن يكون مثلا لدقمتا ، وهذا يتنفي أن بكونا تديمين أو محدثين ، وذلك محال .

والطريدة التانية ، هو أنه تمثل لوكان عالمًا بطر لكان لا يخفر ؛ إما أن بكون عالمًا بط واحد ، أو بعدم متعصرة ، أو بعدم لا نهاية لها . لا يجوز أن يَكُونَ عَالِمًا بِمَامِمَ لا تشاعى لأن وجود ما لا يشاعى محال ، ولا يجوز أن بكون عالماً بعلوم متحصرة لأن انحصار التلوم يوجب انحصار التلومات دولا أن يكون عالماً بعلم واحد لأن العلم الواحد لا يجوز أن بتعلق بأزيد من متعلق واحد على طريق التفصيل ، فيجب أن لا يكون عالمًا بعار إأسلا .

فإن قبل: ومن أين أن الدلم الواحد لا يجوز أن يصاق بأزيد من منطق واحد على طريق التفصيل؟ قاناً . لأنه لو جاز أن يتمدى في التماقي من واحد إلى ما زاد عليه ولا عاصر ، لجاز أن يعلق بما لا نهاية له وبالشيء على عاتبس به كا يتعلق به كالاحتفاد ، وفقت محال .

وبمدقما من معاومين إلا ويصح أن يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر ، وهذا يدل على أن العام الراحد لا بتعلق بأزيد من متعلق واحد على طريق التفصيل. فإن قال: كيف بصح قولكم هذا ، ومعلوم أن من عرف الترع موف

الأمل لا عند ، وكنت فن أدرك الدركات فإنه يحب أن يطها كلها ، حق لا يجوز أن يستم البعض دون البعض وهذا ينفي ما ذكرتموه أ

قيل له : أما الأول ، فلا يصح أن يعلم جضها ولا يعلم المعنى بأن يكون

هناك لير. فلا بقدم ذلك فها ألماء.

وقد تمثق الحُالف في هذا الياب بشبه ، وشبيهم على ضربين : أحداثا حا يستشارن به ابتدا. على أنه تعالى عالم بعلم ، والتنانى ما بريدون به إبطال كالامنة في أنه تمال عالم قداته حتى بيقي لم أنه تمال عالم بعلم .

قَنَ النَّمْرِبِ الزُّولُ تَولِمُ ۽ قد ثبت أنه عالم فيجب أن يَكُونَ عالمًا بطر لأن السالم من له العلم . بيين ذلك أمّا لم تر في الشاهد عالماً إلا يسلم ، فسُكفُكُ في السائب، وصار المال فيه كالمال في المركة ، فسكا أنا لم فر في الشاهد عمر كا(١)

إلا بحركة وجب منه أن بكون في النائب ، كذلك في مسألتنا . وربنا قاتراً : ثما لم يحز أن يكون في الشاهد أسود إلا بسواد، وجب ماله في جيم اللواضد ، وكذلك ذاما لم يكن الجسم فيا يتنا إلا بالطول والمرض والعمق وجب منته في الدائب ، كذلك يجب في كونه تمالي عاثمًا ، وهذا بشتضي

وربما يرهوون فلك على وجه آخر، فيقولون : إن العلم علا في كون الذات ماليًا ، والله بجب فيها الطرد والنكس ، وهذا بوجب في كل عالم أن يكون عالنًا جلم ، وفي فقت ما ترهـ . وصار الحال فيه كالحال في الحركة ، فسكما أنها لما كانت على في كون الجسم متعركا ، وجب فيها الطرد والنكس ، حتى وجب في كل متعرقة أن يكون متعركا بحركة ، وأبعناً فإن السواد لمــاكان علمة

وهَكَذَا قالوا في الجسم والناعل على ماتقدم . والأصل في الجواب عن قلك وهو أن خال لهم : ما اقدايل على أن أحدثا عالم بعلم حتى نقيموا عليه القائب ؟ فَإِنْ قَالُوا : لاخلاف عِنما وبينكم في ذلك قا وجه النَّازَعَة ! قانا: لنا في هذه النازعة غرض سميح فدلوا عايه . فإن فاقوا : الدايسل على ذلك هو أن أحدنا حصل عالمًا مع جواز أن

فى كون الأسود أسود، وجب فيه الطرد والعكس، حتى وجب فى كل أسود أن يكون أسود بسواد ، كفلك في مسألتنا .

لايحمل عالكاً ، والخال واحدة والشرط واحد ، ولاجد من أمرو مخصص له ولمكانه حصل هالنَّا وإلا لم يَنْلَن بأن يحصل عالنَّا على هــــذا الوجه أولى من خلافه، وليس فلك الأمم إلا وجود معنى هو النام . قاتا : هذه طريقة مرضية . إلا أن هذا غير ثابت في حتى القديم تمائي ، لأنه

انشاهد والخال دانم.

وقمت الحاجة إلى الانتقال إليها .

تعالى حصل عاكم مع الوجوب لا مع الجواز ، فلا يمكن قياس ألنائب على فَلِنَ فَأَلُوا : الدَّائِلُ عَلَى ذَلِكَ هُو أَنْ العَالَمُ حَقَّيْنَةُ مِنْ لِنَا النَّهُ مَ تُدَا : هَذَهِ

شبهة استقلة بتنسبها في إليات العلم فلدندال ، فلولا فساد الرِّيم. الأولى وإلا لما

فإن فالوا : إن(١٠) العالم مشتق من العلم ، وهذا بقل على أنه تعالى عالم بعلم.

قلنا: هذه أبضاً شبهة مغررة بمكن أن تذكر في إثبات النظم في استال (11) والانتقال عن شبية ذكرتموها إليها يؤذن بفساد تلك الشبهة .

(*) في من ، مرارة زائدة وهي [فلولا قبياه التيهة الأولى واللا الذة ونعت المكابلة إلى الاعلان اليها و فإن قالوا : الدابل على فقد هو أن النفر خيفة من له النفر . قدا : هذه أيضاً شهة عردة بكل أن أنذك في إنان اللو فه الثالي].

وأما ما ذَكروه في ٢١٠ الفاعل فلا يصح أبضًا ، لأن الفاعل لبس له بكوعه

فاعلاحال ، حتى بقال إنه إنمايستحق تلك الحال لأمن دون أمر ، وليس كفلات أن العائم فإن له بكونه عالمًا حالاً . على أن وقوع الحقيقة من جهة القادر ، كالحقيقة في كون فاعلا، فارقال لم يختلف، وكذاً (١) السكلام في الجسم.

تم نمود يلل السكلام على ما أورده من الشبه ، فنقول :

قولكم إذا تم أد في الشاهد عالمًا إلا بعام فكفلك في النائب، هو اعتباد

على مجرد الوجود وذلك مما لا يصح في مثل هذه الواضع . يبين ذلك أنكم كما

لم تحدواً في الشاهد عالماً إلا بــلم ، فــكذبك لم تجدوه إلاجــــاً ذا فلب، ناحكوا

يُّنتُهُ فِي النائدِ . وأَمَا قَالَمُ مِنْ تَلَكُ عَلِى التَّحَرِكُ فَلا يَضِحَ ، لأَنْ الفرق يضما هو

أنه ما من متحرك شاهداً كان أو غائباً إلا وقد حصل متحركاً مع الجواز ، فلم

يكن بد من إثباب حركة ، وليس كذلك في مسألتنا ، لأنه لا يمكن أن يقافي

نا من عالم إلا وقد حصل عامًّا مع الجواز حتى يجب إنجات العلم ، فاتعرق(1)

وأما ما ذَكِره في الأسود فأبعد، لأنِ المال في ذلك إنما مختلف من حيث

أن الرح بالأسود إلى محل حله السواد ، وكان السواد كالحقيقة في ذلك ،

والمُفاتِقُ لا تَعْمَلُ ، بخلاف سألُّك ، فإن السلم ليس بحقيقة في كون عالماً .

أينهما غاهر .

(۱) واقرق ، ور س

c. 1. d. 5, (1)

وأَمَا مَا قَالُوهُ مِنْ أَنْ السَّمْ عَلَمْ فَي كُونَ اللَّمَاتُ عَلَقًا ، والمالة يجب فيها الطرف

والنكس، وهذا يرجب ف كل عالم أن يكون عالمًا بنلم ، وقياس ذلك على الحركة ، فإنها لا كانت علة في كون الجسم متحركاً وجب فيها الطرد والمكس،

(٣) من ا كل ص

عتى وجب في كل متحوك أن يكون متحركا بمركة ، قادا: هذا الذي ذكر تمو ١١٥ لا يصح ، لأن ذلك إنما وجب في كون الجسم متحركاً ، لا لأن العلة بجب فيها الطرد والعكس، بل لأنه ما من جسم إلا وقد حصل متحركًا مع جواز أن لا عصل متحركاً ، والحال والمدة والشرط وأحد ، فلا بد من إثبات حركة ، وليس كذلك في سألتنا ، لأنه لا يمكن أن يقال ما من عالم إلا وقد حصل عالمًا مع جواز أن لا يحمل كذبك ، لأن هـ فد الصفة واجبة فه تعالى ، ضارق

فإن قاقو (٢٠) : الذي يدل على ما ذكر ناه ، السواد ، فإنه لما كان علمة في كون الأسود أسوداً الحرد وانسكس، قاما : هذا لا يصح ، لأن ذلك إنما وجب لا لأن السواد علة ، والعة تعارد و ننعكس ، بل لأن الرجع بالأسود إلى على عند السواد فلا يختلف شاهدًا وغائبًا . بيين ذلك ، أن الأسود أيس بكونه أسود عال حتى يمال بوجود الموادقيه ، فينسد ما أورده .

ومن هذا الضرب قولم : إنَّ العالمِلابد له من مقيقة ، فلا يحقوا إنا أن تكون عشيقته ومن يصح منه إيفاع الفعل على وجه الأسكام والانساق علىما ذكر تحوه، وذلك ليس بصحيح ، لأنَّ أحدًا مع كونه عالمًا بنسل النبر لا يصح منه إلمات على وجه الإمكام والانساق(١٠٠ . فلم يبق إلا أن تكون حقيقيت من له الدار

والأصل في الجواب عن ذلك ، هو أن يقال لهر : هذا توصل بالنيارات إلى الماني ، وذلك نما لا يجوز الما سفيته من بعد .

وحد فا أنكرتم أن حقيقا العالم من يصح منه إيقام اللمل محكا مذيقاً إذًا كان قادراً عليه ، فلا يلزم على هذا ضل النبر لأنه لبس بقادر عليه ، حتى الو قدر عليه لأمكنه إيقامه على وجه الإحكام والانصاق .

وبد خَرَكَانَ حَبَّقَةً فِي العَالَمُ : لوجب فيمن علم أحدِهَا أَنْ يَعَلُّمُ الْآخَرُ فِي للدو الحدود عومعلوم أن في الناس من يعلم المالم عالماً وإن لربط العلم اكالأصم و نذاذ الأعر الني وغيرهم ، فإنهم علموا الدال عالمًا وإن الر النظر ببالم النغ .

وعل أسهم إذا فسروا العالم بمن له العلم ، والعلم مممنا يوجب كون الذات عامًا ، عند أسائرا أحد الحبيران إلى الآخر .

ومن هذا الضرب قولهم : قد تيت أنه تمالي عالم ، والعالم مشتق من العلم 4 فيحب أن يكون عالمًا بعلم . وصار هذا كالهذارب ، فإنه لـ أكان مشتكًا من المسرب ، وجب في كل ضارب أن يكون ذا ضرب ، كذاك في ممالتنا ،

قلتا : هذا تُوصل بالسارات إلى السانى وذلك على الراجب . يبين ذلك أن اشي - يعلم أولا تم بعير عنه بعبارة ، وأثم قد عكستم هذه القضية(١) .

وجد خو لم يحلق الله تعالى العرب، أو خاقهم خرساً ، أليس كان يلزمكم ل تعلوه عالماً سلم ، فبأى شيء كنتم تستدفون على ذلك والحال ما قاداد؟ .

وبعد، فاركان النالم مشتقًا من العلم ، لوجب أن يسبق العلم بالشتق مته مل السلم بالمشتق ، كما في الضارب ، فإنه أسا كان مشقاً من الضرب مبق الساب لشنق منه على السلم والشنق ، حتى ما لم نسلم وقوع الضرب من قبله لم تع**لمه** خارةً ، فكان تجب مثل ذلك في سأكنا .

(۱) صنة ، فر م

 ⁽٣) هارة [وفك ايس جميح ، لأن لمنداح كونه عاداً بدش النبر لا بعج - لهامه على وجه الإحكام والاحق] كارة ان أ .

والتلوم أنهم لا يعرفون السلم معنى بوجب كون اللمات عالمًا ، وإنسا يستمميلون هذه التفظة في النظم مرة ، وفي اللملوم مرة أخرى . بشواون : جرى هذا بللي ، أي وأنا عالم به . وربما يقولون هذا عل أبي حنيفة وعام الشاضي . أى معاومهما و فكيف يقال : إن قولنا عالم مشتق من العام .

وبعد، فإن هذه الطريقة توجب عليهم أن يتبنوا في تعالى عارماً كتبرن. لأن قولنا عالم إذا أقاد العلم من طريق الاشتقاقي ، فقولنا أعلم لابد من أن ينبد زَيَاوَةِ السَّامِ وَالقَوْمِ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ ءَ لَأَنْ صَعْمَ أَنَ اللَّهُ تَمَالَى عَالَمَ بِسَامِ واحد

ومنها ، هو أن قالوا إن أحدثا إذا علم القديم نمالي عالمًا فلا يحلو ؛ إما أ يمائل علم بذاته ، أو بمعلى سوى ذاته . لا يجوز أن يتماتى بذاته عَدَل ، لأر أحدثا بطم ذانه تعالى وإن فم بطم كونه عالماً ، فليس إلا أنه متماتي بمنى سوى ذاته ، وهو(١) الذي ناتوله .

والأصل في الجواب من فقك ؛ أن عامه هذا لا يتعالى بذاته تمال خبط . ولا بمنى سوى ذاته ، وإنما بنطق بذاته على الصفة : "كا نشوله في علم الوا... منا عموت الأجسام ، لأنه لا يتعلق بذات الجسم ، فقد كان يعلم ذانه وز لم يعلم كونه عديًّا ، ولا يمني سوى ذاته ، لاستعالة أن يكون الحدث عديًّا العني ، لأن ذاك المنهي توكان معموماً والعدم بلا ابتداء ، فيازم قدم الحدث وكذاله إن كان قديمًا، وإن كان عدتًا فقد شاوك الجسم فيا له والأجاه احتاج إل هذا اللهيء فيجب أن بكون لحدثًا لمني آخر فينساسان.

قاز قبل ؛ هــذا ببين أن له عز وجل بكونه عالماً حالا وصفة ، و ندر لا نسؤ ذلك قدلوا عليه ، قاتا : الدليل على ذلك ، هو ما قد ثبت أن أحد،

يستحيل أن بكون عالمًا بالنبيء بطرق جزء من قلبه ، وجاهلا بذي الشيء بحيل في جزء آخر من قلبه ، فتولا أنهما بوجبان فلجملة مندين متضادتين وإلا لما استعال ذلك

قَلْنَ قَبْلَ : استحالة اجراهيما لتضارها ، قلنا : تضارها لا عقو إما أن تكون على الجلة ، أو على المتل . فإن كان على الجلة فيو الذي غراه ، وإن كان على الحل فإنما يستحيل اسباله إذاكان محله واحداً ، وهينا قد تناير بهما الحل فيجب

صة وحودها على المد الذي ذكرناه ، فقا استحال، نبينا أن ذلك من حيث يوجب كل واحد من المدين صفة مماكنة لا يوجبه الأحر على ما شوله .

ومما يقولونه : إن صحة الفعل الهجكم دلالة العلم ، والأولة لا تحتاف.

وجوابنا ، أنه حكم صادر عن الحلة قلا بدل على ما يختص البعض . ونما يتماقون به من هذا الشرب، قولم ؛ إن العالم منا بحتاج إلى العبلم ، فلا يخر ؛ إما أن بكون احتباجه إلى العلم ألجرد هذه الصنة، أو لجواؤها . الإنجوز أن بقال إن حاجته إلى العلم لجواز هذه الصفة لأن الجواز ثابت في الجاهل، ظ بين إلا أن يكون احتياجه إلى فلك لجرد هذه الصفة ، وعبرد هذه الصفة ثابت في القديم تعالى ۽ فيجب أن بكون عالمًا بعلم .

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن العالم منا يحتاج إلى العار لا لجرد هذم السفة ولا لجوازها ، بل لتجددها مم جواز أن لا تنجده ، وهذا غير ثابت في القديم تعالى ، فلا بجب أن يكون عالمًا جعلم .

تم يَشَال لَم : إِن اللوجود منا بحتاج إلى موجود ، فلا يخلو ؛ إِما أَن يَكُون احتياجه إلى هذا الوجود ألم د الصفة ، أو لجو ازها . لا جائز أن يكون احتاجه إلى ذلك لجواز حقم الصفة لأن الجواز ثابت في المدوم فلا بحتاج إلى للوجود ،

and the day of the

فهذا هو الكلام فيا استدارا به ابتداء على أنه تعالى عالم بوالجواب عنه. وأما الشرب الثاني من شبههم، فنحو قولم : أنه تماثل لركان عادًا تمانه .

الشرب التأفيد

شهم على أنه اعال عالم الدات وقوالم إنه عالم

كون الذات عالمًا ، حق لو لم يوجب ذلك لم يكن علمًا . وربما ينبرون المبارة فيقولون : إنه تمثل لوكان عائمًا لمنى ، لرجب في ذلك الدي أن يكون عبدة اللمل ، وكذلك إذا كان عالمًا تذائه وجب في ذاته أن نكون جمعة السلم . وفي ذاك ما تريده. والأصل في الجواب عن ذلك ، أنهم إنما بوردون هماه الشبهة الاستفادم

لوجب أن تكون ذاته بصفة العلم ، الأن العلم إنتا ينبين عما ليس بعلم الإنعامة

اللها فيها ، أنا سلكنا في قرادا أنه تمالي عالم الذاته طريقة التعليل ، وجعادا ذاته تمال كالمنة في هذه الصفة ولا تحتاج إلى شيء آخر ، وصار الحال في ذلك كالحال في قولنا في الجوهر أنه جوهر لذاته معل سني أن ذاته كاف في ١٠٠ مصول هذه المعة(١) وأن به يتم الاستناء عما عداد ، فكيف يصح كالامهم .

وأما قولم : إن العلم يتبين عما ليس بعلم بإنجابه كو، القات طالاً ، حتى أنه قولم بوجب من عن كومه علما فنيس بأول من أن يعكس فيقال: إننا أوجب كون النالم عالماً لكونه علماً ، حق أنه لو لم يكن علماً لم يكن ليوجب هـ فـ

f.i.dicol.

فَ كُرُوهِ الباع الله الصفة وذلك عكس الواجب. وأساساقاته من أنه لوكان عالمًا لمني لوجب في ذلك للمني أن يكون بصفة المراء وكذلك إذا كان عالمًا قداته وجب في ذاته أن نكون بعدة الميز ، فذلك جم بين أمرين من غير عن تجمعهما فلا يقبل.

تم بنال للم : أليس أنه تعالى لوكان عالمًا لمعنى لسكان ذلك المغيرقد أوجب ال النبره وكان علة فيه ولم بازم ذلك إذا كان عالمًا لذاته ، فكيف يساح ماذكر تموه ، وهل هذا ألا كأن يقال : الجوهر لو كان جوهراً لمنني ه كان لايد فذيك الليلي من أن يكون على صفة من الصفات، لها لمكانها يوجب يك السنة ، فكذيك الآن وهو جوهم الناته وجب في فانه أن يكون بصلة فلك الدى ، فكما أن ذلك خاف من السكلام كذلك من مسألها ،

والنظاف في هذا الباب شبه من جهة الدسم . قد تماتوا بها قد ذكر ناه ، وسفها تذكره الأن. عن جلة مال تذكره، تعلقهم بقوله الله سبحانه: ١ الزلد يعلمه ١١٠٥ وقوله أسال (٢٠) : « ولا يعيطون بشيء من عليم ٤٠٠ وقوله نمالي: (١) دهنظمين عليهم يعد وهذا بدل عل أنه تعالى عالم بعله .

وربحا يستدلون والسع على إليات التدرة في تعالى، فيقولون: وإنه تعالى قال: قواه علم بالمناه بايد دوالة قرسلون ؛ (() أي جَرْ ندوة ال: (هو السد منهم

1 ... 146 (1)

T-31/100 (1) فالله من الله و را د و كرو من الدالم و به

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن الاستقلال بالسم على هذه السألة غير مكن، لأن حة السم بنبق على كونه عدلا حكيا ، وكونه حكما بنس على أَهُ لِمَالُ عَالِ قَالَهُ وَفَكِفَ بِمِحَ ذَلِكَ ٢ ثم يقل لم : الاتعاق لكم بالطاهر الأن هذه الباءات إننا اندخل في الآلة

كقولهم شي. وجل ، وأجنب بيدي ، وكتبت خفي . وليس المر بآلة فيا دخل فيه ، فلا يصح التعلق بثلاهر الآية . وإذا مدائم عن النتاهر فلستم بالتأويل أولى منا ، فتصدل هل وجه آخر () بواغتي الثلاثة المنشية ،فتقول تقوله عز وحل د انز تعبيليده أي وهو عالم به يوقوله تعالى⁽¹⁾ه فلتقصن عليهم يعلم ع^اى و^{يم}ن عالمون به ، وقوله تعالى (؟)» ولا يعيملون يشيء من عليمه » أي معلوماته ، والسلم قد يستعمل في المنالم مرة وفي المعاوم مرة أخرى ، بشال : جرى هذا ساس ،

أي وأنا علله به ؛ ويقال: هذا علم أبي حنيفة وعلم الشافس أي معارسها . وأسا ماذكروه في(١) إثبات القدر، في نطل فلا يصح ، نا قد تقدم من أن الاستدلال بالسم على هذه السألة غير ممكن.

بر شول : قوله أمال • هواشد منهم قوة ٥(١) لايموزحك على ظاهره ، لأن الشدة والصلاية إنما تستمسل في الأجسام والله تعالى تيس بحسر، فيجب عله بل وجه بوافق دلاله النشل، فنقول؛ قوله : «هواشد متهم قوقه الراد به وصف اقتداره وأنه أفدر القادرين و

(۱) ناسة بن1

Franklich (r)

\$1.56(4)

15-14-10

وبد فلو من لكم الاستلال بالسم على هذه المأة ، المنع الما أيضاً قسندل بغرة تمالى « وفوق **الرفق علوطيم** » . ووجه الاستدلال أنه تمالى لؤكان ذا علم على ساذ كرتموه ، لوجب أن يكون فوقه من هو أعلم منه ، لأن الطبر إنا بمتصل في مبائنة العالم ، وذلك عال ، فليس إلا أنه بمتعبل أنه تعالى الله بعل ، فيحب أن يكون عالمًا لذاته فادراً اذاته على ما شوله .

ضل ، شا بين وحه الله الكلام فيا يستعقه نبالي من الصفات ، وكبنية استعقاقه لها ، وفرنح من الكلام في ذلك ، فنكلم فيها يعب ان يتلي مله

يدًا من ذلك بكونه قشية ، الأن النرض به بني الحاجة عن القديم تعالى وجملة القول في ذلك ، أن النفي على ضربين : غني على الإطلاق ، والآخر غني(١) لاعل الأعتلاق . أما النني على الأطلاق ليس إلا الله تعالى ، وأما الذي لبس كذلك، فكالراحد منا لأنه لايستني معامًا وإنما يستني جذا من ذاك وبشي. عن شي. .

وتحرير الخلالة على أنه تمثل غنى، هو أعمىلاتجوز عابه الماجة فيجب أن يكون غناً ، وهذه الدلالة مبنية على أصابين: أحدهما، هو أنه نمال حي، وقد تقدم. والثان، أنه الأنجوز عليه الماجة. والذي بدل على ذلال (٢) أن الحاجة إنما تجوز على من جازت عليه الشهوة والتفار ، والشهوة والتقار إنما تجوز على من جازت عليه الربادة والنقصان ، والزيادة والنقصان إنما تجوز على الأجسام ، والله تعالى ليس يمسم، فيحب أن لانجوز عليه الحاجة . وإذا لم تجز عليه الحاجة وجب كونه

> ٠٠٠ الما م.م. and cold to children (1)

قَلِنَ قَبِلَ : ولم قلتم ذلك ، وما دلبلكم عليه ؟ . قاتا : الدليل عليه ، ما ذكره شيخنا أبو هاشم أن أحدنا إذا أدرك

ما تشبيه النفر فإله فرداد جسم وبصح بده عليه ، ولو أدرك ما تنفرطبيمة (١) عند قانه بضره حتى بورته البيزائل والضعف ، وذلك دلالة دالة على أن الربادة والنفصان من حكم الشهود والنفار . وقد المترض هذه الطريقة شيخنا أبو اسعق بن عباش بأن ظل: إن أحدًا

قد يشنعي الطين والجبن أشد الشهوة ومع ذلك يضره غاية الضرة ويتقص بدنه عليه ، و كذا الجام فإنه نتماق به الشهوة الشديدة "م لا بوافقه ، وعلى هذا قال فهه الأطباء ما قافوه . و بالضد من ذلك ، إنه مع نفار طبعه عن الأدوية الكريهة للرة للنفرة (٢) وكر اهته لها ، قد ينتصع بتناولها أشد الانتفاع وأظهره . امسادان أيي حق بن مباش

علب رأی این

إلا أن أبسائر يمكنه الاستذار عن ذلك، فيقول: ابست شهود الطين والجين بشهوة صادقة وإنما هي شهوة كاذبة ، وأما الأهوية فإنه لا يتم بهما الانتفاع وصلاح البدن بالنشر ننسه وأورثه الضعف والمزال ءثم يصبح بدنه على مايتناوله من الأطمعة الشبهة التذبقة بعد ذلك. إلا أن الاعتباد على هذه الطريقة غير تمكن ، لأن الجسم إعة بزداد وبنفص

بالأطمية والأدوية لمجرى الدادة من الله تعالى ، فكيف تجعل ذلك من حكم

والطريقة الرضية النشيدة في ذلك ، ما ذكره شيخنا أبو اسحق بن عباش ، وهو أنه تعالى فو جازت عليه الشهوة لكان لا يخو ؛ إما أن يكون مشهرًا (دانه ، أو لصفة من صفاته ، أو لمني ، أو اناغل(٢) . والأقدام كليا

إطلة . فلس إلا أنه لا يكون مشتبياً أصلا .

(۱) يغر طبه ، ق ص (۱) الفرة ، ق (

وسد ، فكان يحب أن يكون شتها فيا لم يزل ، وذلك يتنفي أن يكون ملجةً إلى خلق المشتعى ، وفي ذلك الروم قدم المالم وقد دانتا على حسيمو ته . ولا بحوز أن يكون محدثًا لأنه بجب أن يكون ملجأ إلى تحصيل ذلك للمني وتحصيل للشنعي جميةً ، وصار الحال في ذلك كالمائل فيمن يرى بدوة على خطاءته ، فإنه كا يكون ملجأ إلى تناولها ، يكون ماجأ إلى قطع نلك الساقة التي بينه وبينها ، كذلك في مسألتنا ، لوكان القديم تعالى سُنهياً بشهوة عداة لكان يحب أن يكون ملجأ إلى تحميل الشهوة والشنعي، وفاتك عال.

فَيْنَ فَاتُوا مَا لَمْ لِا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِماً لِذَانَه ؟ قَلْنَا : الأَنَّه لو كَانَ كذلك

الرجب أن يكون ملجاً إلى خلق التشهيات وإلى أن يزيد فيها إلى ما لاتهابة له ،

للمه بأنه بنتام بها ولامضرة عليه في الحال ولا في الدَّال ، وصار الحال فيه

تَمَالَى كَالْمَالَ فِي أَحِدِنا إِذَا عَزِ أَنْ تِحَصَّرتِه بِقُرةٍ وِلاَ ضَرِرَ عَلَيْهِ فِي أَخَذُها لاقي

المال ولافي المآل، فكما أنه يكون (١) ملجأ إلى تناولها والانتفاع بها،

كذلك القديم تعالى عن ذلك علواً كبراً ، وبهدند الطريقة بمؤ أنه تعالى

فين فالوا : لم لا يجودُ أن يكون مشتبها لمنى ٢ قلسما : لأن ذلك اللمني

الاعتد ؛ إما أن يكون قديمًا ، أو عدنًا . الإيموز أن بكون قديمًا ، الأن القدم

صفة أبن صفات النفس، والاشتراك فيها بوجب التائل ، وهمذا يوجب في

ذاك للمني أن يكون متلافة تعالى ولامتال له على ما ينينه إن عاء الله تعالى .

لايموز أن يكون مشتهياً لما هو عليه في ذانه ، ولا النامل .

وبهذه الطريقة نمغ أنه تعالى لايجوز أن يكون نافراً ، لأنه فركان كذهك

(۱) نضة مرص

بِمَا أَنْ بَكُونَ تَدِيَّا وَذَكَ بَشَغِينَ أَنْ بَكُونَ سُلَاقًةٌ تَسَالَ أُو بِكُونَ مُعَدًّا وذلك لابصح لما ذكر ناه في الشهوة .

والتانى بطريقة النافع والنفار .

استغراجه والالتفاع به .

ولما عرض في السكلام الإلجاء نسكلمنا عليه . ·LIY وجمة القول في ذلك ءأن الإلجاء على ضربين : أحدها يكون بطربحة التمء

ما يارم مراده من منا الله

أما ما بكون طريمة النم ، فهوكأن بطر أحدثا أنه إذا حاول استعزال للك عن سريره ، أو الزني بابنته بين يديه ، فؤته يُنم عن ذلك ويتنل دوه ، فإنه والحال هذه يكون ماجاً إلى أن لا بنمل ، وإما أن يكون ملجاً جاربتة اللكافع والضار ، فهو كان يعلم أحدنا أن تحت تدميه كنزاً ، فإنه يكون ملجأ إلى

لا تجوز عليه الحلاجة . فهذه طريقة القول في هذا الفعل .

اضل ، والفرض به ، الـكلام في النه تعالى لا يجوز ان يكون جِـــه

تم إنه رحمه الله بين في آخر الفصل ما بازم للكات صرفته في هذا الباب.

وجمة ذلك أنه بجب أن يعنم أنه تعالى كان لمنياً فيها لم يزل ، وبكون غنياً

فها لا يزال ، ولا بجوز خروجه عنها بمثل من الأحوال . والسكلام في ذلك مثل السكلام في كونه حياً ، لأن الرجع في كونه غنياً نيس إلا إلى كونه حياً

ين سيس الشاسر غير بن سنوان بأنه أول من هل جذه السكرة مناثر أ الإسراليات ، لذلك على حير أن مقول القربه ألله و في السفات و منه الطال السكر و الله المسلم . (+) السائمن (+) مقابلة في عن

و وال آخر (١) :

لقد عسل الحي من عام

وأنا الصالبت(A) يوم الوطي

a.i. (1) (1) [.i. - de p. (1) 1373 (1791 - 18 4 1 16 16 1 1971) 1771

وتما بحب عنه عن الله تعالى كو ته جسماً (١٠) . وقبل الدلالة على ذلك وذكر

طاع أن الجسر، هو ١٣٦ ما يكون طويلا عربضاً عيقاً ، والإبحصل فيه الطول والمرض والسق إلا إذا تركب من عانية أجزاه ، بأن يحصل جزوان في قبالة (٢)

الناظر ويسى طولا وخطًا ، ويحصل جزاهن آخران من عنيه ويساره(١)

متضان [4] إليما ، فيحمل العرض ويسمى سطعاً أو صفحة ، تم يحصل فوقها

أرسة أجزاء مثلها فيحصل المنق ، وتسمى الثانية أجزاء الركة على هذا الوجه

جِمَّ . هذا هو حقيقة الجسر في اللهنة . والذي يدل عليه ، أن أهل اللهنة مثى شاهدوا جسين قد اشتركا في الطول والعرض والممش ، وكان الأحدها مزية

عل الآخر فالرا: هذا أجم من ذلك ، يدل على هذا قول الفرزوق(١) :

وأجس من عاد جسوم رجالم وأكثر إن مُدواهديدامن الترب

وظال بعقوب(٢٠) في إصلاح النطق: تجست الأم إذا ركت أجسه.

(٥) من أام مرامي شهررا الإمكراق الوقوف أمام من يقول بتجمير الله ، وقد أنهم عامل

بأت اسا فروء الأجيم

إذ ما السواور لم تقسيم

الثلاث فيه ، عذكر حقيقة الجسير .

وْ ١٠٠٤ للله الأسرة السَّق ، لـ ال العرب ١٤٠ : ١٦٦ للله الأسرية ١٢٠٠ (٥) حالت ، فرص (4) هو يخوب فرالكيت صاحب الألفاظ واسلام المنطق ، سنرق سنة ٢١٢ هـ ويمكن إداد هده الجلة على وجه آخر ، فقول: و كان لله تعالى جساً مدوسفوم أن الأجماع كلما باشاقة — وجب أن يكرن الله تعلى تعدائل على الأطباط الأجماع و 10 الأجماع قديمة مثل أنه تعالى ، لأن الثامن لا يجوز أقدامهما في قدم ولا حدوث ، وقد مرف خلاف .

قبل تقل : ولوا هو أن الأجسام مناكلة فيم ما كرائم . قبل له : الديل طل ذلك . هو أن الأجسام لو لم تسكن مناكلة لكناف هنتلة إلا لو اصطفا يضها ، فسكان بجب التراقبها في معقم الافتراق في تك المعلة بكشف بهذا الاختارات . ومسلام أمها لا عشرف في صفر الافتراق بين بكشف من الاختارات . فيصب

آن تضمی پزائل . فارد الداره ا

بیان نقته (اه نا درسب کون املوهم موهر آنی ساز داخوران وجب نقات فی الجراهر کتابی ارداسا وجب کو مه تشیرهٔ اینشر فا اهرو و وجب نقلک فی سائر الجواهر مواضع کو مح کتال هده المله بلا یک ملاح کا کا المهام التی هم فیهام مع ناک فی ("کاکر جود (") دیل استثنال فی ("کاما الجواهر) الکرون فی فعد الجواه و اینشره با انتقال فی کسید برای کمک برای کمک فی کا سر جود فضع ما قائد دس آن الجواهر استرا تا تا کل می مستبد قائد این کسید برای

عن الاختلاف . (۱) أو ، ق ا (۲) مار دلوهر ، ق س ولفلة أقبل إنها تصبل في شيئن التركا في صنة من الصنات وكان الأسفاء برية على الأخر ، ولمنا بقال الصلل أمل من الدين الما للشركا في الملاوة وكان المدحد المند بدلوة من الأخر ، ولا لها السلل أصل بن المثل لما يميزاً في الملاوة أساد ، فولا أنا المسلم معم والطويل العربين السيق وإلا لما المسئولة فيك النهائة المنات الرافة فيه .

تم این المفاوش فی هذه السالة لا تبقر و إما أن يكون من طريق السی كأن پقرل: ين الله نشل جسم حل مدنى أن طول عربان عجد، و أبد يجوز خام بنا يجوز على الأوليسيام من المسهود والاوليات والطبيط والمؤكلة والسكون والاعقال من كمان إلى كمان او إقرافاً أن يكون من طريق البسالية ، يجوز أن الم پقرل: إلى الله نشال جسم ايس طرق الولام والا مورس والا تعلق ، والا يجوز خامه بامورات على الأحسام من السمود والمبود والمؤكرة والسكون والانتقال من

cia di ciale

ایر می طریق

الله نو ۲ – او شریل

: 11.11

hill

قان کان خلافه من هذا الوجه ، فالسّكلام عليه ما ذكر ناه من أن الجسم إنها الله كيكون طويلا عريضًا حيثًا فلا يوسف به القدم تعالى .

مكان إلى مكان ، ولكن أحميه جساً لأنه قائم بفيه .

وإن كان خلافه من طريق () للسنى ، فإلىكلام عليه هو أنه تنال فر كان جسا أسكان عندنا ، وقد ايت قدم لأن الأجسام كليا يستعيل الفكاكما من الحرارت التى هى الاجتماع والافتراق والمركة والسكون ، وما لم ينفث من الحدث بحب مدونه لا منظة .

(۱) الله قد س (۱) اله قد س (۱) الله قد س (۱) الله قد س (۱) الله قد س (۱) الله قد س (۱

)، عرط دق (العبداللة ما د

أن بصبر الهلان ماثلان بعد أن كانا عنانين ، وفقك مستحيل .

فإن قيل : أليس أن بعض الأجام أسود و بعضها أبيض ، فكيف بصح فرلك : إنها لم تفرق في صفة تنبيء عن الأخلاف ، وهل قضير باختلاف هذين الجسمين لافتراقيها في هذا الوجه ! قاتنا : إن هذا الافتراق ليس براجم إلى الجسمين ، وإنما برجم إلى ما محلهما ، بيين ذلك أن الأسودليس له يكونه أسود عال ، (١)ولا الأبيض(١) بكونه أبيض عال ، وإنما الرجع بهما إلى حارل السوادق أحد الحلين ، والبياض في الحل الآخر ، وهذا بما لآتأثير له في النخاء الخلاف والوقاق . لولا هذا و إلا كان يجب إذا النبي عن الحلين السواد والبياض

فإن قال : أليس أن يعض الأجمام تحصل ما الا يحدث البعض الآخر ، فإن الحي يمتمل الحياة والجاد لا بحتبالها ، والقلب يمتمل الشهوة والنام واليد لا تحصلها (١) ، فكيف مكثر بيّا للهما ؟ غيل له : إن الجلسم يحتمل ما يحدث لتحيزه ، والتحيز البت في سائر الأجسام

فلا جرم ما من جسم إلا ويحصل مثل ما يحشله الاخر ، بل مين ما يحصله الاخر على ما شرك في التأليف.

فأراث ما ذكر يه في الجلد و التي ، قلأن الحياة تحتاج في الوجود إلى بنبة محصوصة مركبة من لح ودم وليس كذهك الجاد ، لا الأن الحق لا يحتملهما .

وكذبك الكلام في الملم فإنه إنما لم يصح وجوده في البد ، لاحتياجه في الرجود إلى بنية مثل بنية القلب. بيين ذلك أنا لو قدرنا أن بنية البد مثل بنية التلب ، أو الجاد مثل الحي ، لصح وجود هذه العاني فيها .

a . idi (1) Lakers

فين قبل : أنبس سندكم أنه تمثل شي، لا كالأشياء، وفادر لا كالقانورن، وعالم لا كالمالذين، فهلا جاز أن يكون جسمًا لا كالأجسام؛

قبل له : إن الشيء اسر بفع على ما يصح ما بطر ويخبر عنه ، ويتناول|البائل

والمختلف والتصاد ، لهذا بقال في السواد والبياض أسهما شبئان متضادان . فإذا

قلما : إنه نماني شي. لا كالأشياء فلا بنتاهض كلامنا ، لأنا لم شبت بأول كلامنا

ما نعباء بآخره . وكذا إذا قاما : إن تعالى قادر لا كالقادرين، وعالم لا كالعالمين

فالراد به أنه قادراته ان وعالم قذاته ، وغيره فادر لمني وعالم لمدني ، وليس كذلك

ما ذكر تموه ، لأن الجسم هو ما يكون طويلا عريضًا عينًا ، فإذا قلز : إنه جسم

فقد أثبتم له الطول والعرض والعمق ، ثم إذا قلتم : لا كالأجسام ف كُأْ حَرَ فلتم:

ليس بطويل ولا عريض ولا صبق ، فقد شيئم آخراً ما أثبتموه أولا ، وهذا عمو سد(١) للناقضة فنارق أحدها الأخر ،

وأحدما يدل عل أنه تعالى لا يجوز أن يكون جساً ، هو أن تعالى لوكان

وهذه اندلالة سبنية على أصلين : أحدهم، هو (٢) آنه تمالي لو كان جسماً

أما الذي يعل على أنه تعالى (١١) لو كان جساً لوجب أن يكون فادراً يقلون

فهو أنه لو لم يكن فادراً بقدرة لوجب أن يكون فادراً قذات ، وصفة الذات

لكان الدرا بقدرة : والثاني ، أن القادر بالقدرة الإصح منه فعل الجسم (١٠).

حساً لرجب أن يكون فادراً بتدرة ، والتنادر بالتدرة لابتدر على فعل الأجمام، الله عن الله على الله تعالى فعل الأجمام ، وقد عرف خلافه .

(1) نافية من ص

الله ش. لا کالأشباء

أحد ما يدل مؤ أنه فيسائل لهم

وبهذه الطريقة بعلم أن الواحد منا لا يجوز أن يكون قادراً لذاته .

يتم بينهم أثمانع ، والمغرم خلاف ذلك .

و يُذَكِّن ساوك طريقة أخرى في الزاحد منا ، فيقال(٢) : إنه حصل قادراً سم جواز أن لايحصل قادرأوالحال واعدة والشرط واحد ، فلابد من أص و يخصص له ولمكانه حصل قادراً وإلا لم يكن بأن يُتممل على هذا الوجه أولى من خلاف. وليس فلك الأسم إلا وجود معنى هو القدرة ، فهذا هو الكاجم في أنه امال لوكان جمهاً لكان قادراً بقدرة.

وأما الكلام في أن القادر بالقدرة لا يقدر على فعل الأجسام ، فهو أم لو صح منه بما فيه من القدرة ضل الأجدام، لمنح منا أيضًا بما فينا من القدر،، لأن الشُّـدر وإن اختلفت فحقدوراتها متجانبة ، حتى ما من قدرة بصح أر يفعل بها جنس إلا وغيرها من القدر بصح ذلك الجنس بها . فيازم في الراحد

منا أن يخلق لنفسه ما شاه من الأموال والأولاد ، وللمارم خلاف ذلك . ومما يدل على أن القادر بالقدرة لا يصح منه فعل الجسم ، هو أن التادر بالقدرة لا يصح منه الصل إلا على وجه الباشرة أو التوليد ، ولا يصح فنا الجسر عل هذين الوجيين ، فايس إلا أنه لا يقدر على فعل الجسر أصلا .

لمح من أحدنا أن يمنع غيره من التصرفات من غير أن يماسه أو يماس ما ماسه، والمدم خلافه .

الاختراع ، والباشرة ، والتوليد .

فَيْنَ قِبْلَ : لِمَ لا يَجُورُ أَنْ يَشَلِ الجِسْمِ عَلَى وَجِهُ الْمَاشْرَةِ ؟

فإن قبل: ولم قائم: إن القادر بالقدرة لايفدر على الفعل إلا على هذين الوجهين؟

قاتاً : لأن الوجود التي بعنح أن يفعل عليها الفعل لا نمدر وجوهاً ثلاثة :

ألما الاختراع، فلا شلدُأن الناهر بالتمدرة لا يقدر عليه، لأنه إيجاد فعل

متمد عنه من غير سبب، وهذا لا يتأتى من القادرين بالقدرة، إن أو صح ذلك

قلنا : لأن الباشرة هو أن بفعل الفعل مبتدأ بالقدرة في تحايا ، فلو فعل الجسير بهذه الطريقة ازم مقول الجسم في الجسم ، وذلات محال .

غَانَ ظَالَ (١١) ؛ لم لا يفعل الجسم بطريقة النواليد ؟ قاما ؛ التوليد على ضرين ، أسدها : أن يكون سنديًا من نحل التدرد ، والآخر لا يكون سنديًا . لَهِنَ أَمْ يَسَدُ عَنْ يَحَلُّ النَّذِرَةُ لَرَمُ مَا ذَكُو بَادَ فِي الْمِاشِرِ ، وَإِنْ كَانْ مَسْدِبًا مِن يحل القدود فالذي يتمدي(٢) به الفطل عن محل القدرة ليس إلا الامتهاد ، والامنهاد مالا خطر له في توليد الباسم .

فَهِنَ قَالَ : وَلِمْ قَلْتُمْ ذَلِكَ ؟ قَلْمًا : لأَن الاعتبَادُ لَوْ كَانَ يُولُدُ الجُسمِ لُوجِب إذا المتنبط أحدنا في سمت أن تبلأها جواهر وأجداماً ، ومعلوم خلافه .

الله قبل: إنه عصل عن عبَّاداته الأجسام، إلا أنها طبدد وتتلاشي فلا ترى.

قانا: فيجب علىهذا أنَّ أحدنا إذا أدخل يده في رَق وصد رأسه عليها، ثم يتمد أن يمثلي. الزق فينضخ كما لو خخ فيه ، وقد عرف خلاف ا ا

فإن قبل : إن أحدنا يقدر على صَل الجسم ، غير أنه لا يتأتى منه لنع ، وهو كون الجانسشنوة بالجواهر ، فإن السالمتيل (١) جواهر . فاذا : لو كان الأسر

كَا ذَكُرُتُمْ (**) لوجب أن بتعذر علينا التصرف البئة حتى لا يُحكننا تحريك أيدينا ، والمنترم خلاف ذلك فليس إلا أن في المالم خلاء على ما ضواه .

فإن قبل: ما أنكرتم أن أحدنا إنا (الإيكن ضل الجسر لنع آخر ؟ قتا:

لا منع إلا ويصح ارتفاعه ، فكان يحب سمة أن يفعل الجسر في بعض المالات لارتفاع ذهك اللمع ، وقد عرف خلافه . فهذا هو السكلام على من خالف من

وأما من خالف من جهة النبارة ، فقال : إنه تعالى جسم على معنى أنه قائم

معمدن تباه من الريل السارة بذانه(٥) ، فقد مرمن الكلام عليه شعار، والذي نذكره هيناهوأنهم يستساون من هذه اللفتلة النظة أضل ، ولفظة أضل إنما تستمسل فيها يثبل التزايد ، وكوم

قائمًا بذاته مما لا بشبل التمزايد لأن المرجع به إلى أنه لايمناج في وجوهه إلى غير. . وهذا نني ، والتن لا يمنع دخول التزايد فيه ، وهذه طريّة ستندة . والأول من هذه الطربة والأحسم للشنب أن شول: إن الجسم هو الطويل السربس السيق، ولا بحوز أن يسمى بفقت إلا من كان طويلاعريفًا عميقًا ، والله سال

لبس كذلك الخلا يجوز وصفه به . والمخالف في هذا البلب شبه من جه (ه) السم والشل ^(ه) .

the star

وري خلاف قالت د يل. ص

1.4.6.60

(ع ۱۰ - الاسول الحسة)

شبية أمرى لهم في اللسأة ، وهو أمهم فالوا اللمقول إما الجسم وإما المرض والقديم نسالي يستحيل أن يكون عرضا ، فيجب أن يكون جميا. قُلنا دما تعدون العقاده ولا يكون جمها ولا عرضاً وهو الله تعالى.

- 170 -

ظارًا : فقد ثبت أنه تعالى عالم فادر ، والسالم الفادر لا يكون إلا جمها ، دليك الشاهد.وربما بنيرون السيارة فيقولون : إن من صح أن يعلم ويقدر مفارق لمن

" بصح أن بعلم ويقدر مقارقة الجسم للمرض . والقديم تمال بمن يصح أن بعلم

والأصل في الجواب عن ذلك ، أن الواحد منا إذا كان مالًا ظهراً بجب أن كون جساً لملة ، تلك المئة مفقودة في حق القديم نمالي ، وهو أن أحدنا

هالم يسلم وفادر بقدرة ، والنام والقدرة تحتاجان في الوجود إلى محل مهني مهاية

هصوصة موالحل الليني عل هذا الوجه لا بد من أن يكون جمها ، واپس كذلك

الصديح تسال لأنه عالم قداته ، فادر قداته ، فلا يجب إذا كان عالماً فادراً أن

عد أن يكون دا قلب وضمير ، وأن يكون مركباً من لحم ودم ، ففولوا مثله في

تم يتال لهم: الواحد منا إذا كان عالمًا فادراً كا يجب أن بكون جمعا ،

أما شبههم من جهة المقل:

ويقدر ، فيجب أن يكون جما .

الشديم تعالى ، والشوم لا يشولون بذلك .

علمة ول ؟ فإن أوضّم المدلوم ، فنبه وقع النزاع وعلا جاز أن بكون همهنا ذات معليم عالف الرُّجمام والأُعراض وهو القديم نعالى . وإن أودتم به ما يمكن المثنان ، فهو ضي النتازع فيه أيضًا . وهلا جاز أن يكون هينا ذات يمكن

فَيْنَ قِبْلِ : إِنَّا نَسَى بِالنَّمُولُ مَا قَدْ شُوهِدْ نَقَايِرِهُ ، قَانَاتُوهِلا جَازُ أَنْ يَكُونُ

هها ذات فريناهد نقاره قط وهو الله نتال . ثر يقال قم أنسم قد أنتيم المباد والقمرة وإن أرتناهموا نقارةً قط ، قهلا بلر عنه في ساأتنا ؟ هذا هو النكلام في تبهيم من جية النقل .

وأما شبههم من جهة السع فسكتيرة . منها : قوله تمالى ، هرحمن عن اهوش مستوى (10) فالوة الاستواء إنسا الهه السية

الرخزعل الدش

منها : قوله تنافى ه هر**مين ع_{اد} العربي استوى ه¹⁰ ق**وا الاستو^{د.} إنها هو التبام والانتصاب ، والانتصاب والقيام من صفات الأجمام ، فيعب أن يكون الله نمال جساً .

والأمن في المواسية من فشاف القطام : والا للا الانتظالات المساهم المنافعة المساهم المنافعة المنافعة المؤسسة المنافعة المؤسسة المنافعة المؤسسة المنافعة المنا

وذلك مشهور في اللغة . قال الشاعر : قال عنونا واستوبنا عليهم إ تركناهم سرعي النسر وكاسر

وقال آخر(۱۱): قد لشوی بشر عل البراق من نجر میف ودم میراف

طاقحد المنهين الخاراتي (۱) مورد شاه د (۲) مواوف دال ص (۲) ماه د ان ص

نَكِ فَتَوْا : إِنه مُشَالِهِ فَا مُسْتِولُ عَلَى فَسَالُحِ هِوْ، فَا وَمِهُ مُفْسِعُهُ مِنْ يُشَافِرُ ؟ فَضَا : لِآنَهُ الْمَثْمُ مَا مُشَالِّ لَفْ سُلُّ فَلَهُمْ الْمُمْدِيَّةِ وَالْكَ _ وَقَدْ فَيْلَ : إِنْ الْمُرْشُ هَمِناً بِمِنْ لِللَّتِهِ ، وَقُلْ مُشَامِّ وَاللَّهِ فِلْلُ : مِرْشُ بِنَ فَانَ ءَأَى إِنْهِ ﴿ وَاللَّهِ لَلْكُمْ ، وَقُلْ النَّمْلُ اللَّهِ ، وَهِ فَلِلْ النَّامِ :

ایان ما بنو مروان کنت عروضیم - ولودت کا اورت ایاد و حیر وقد تشتر آبیا یک برته نشان ، وقصنے من مین (۱) عالمات بانات نشد نشد . د، وفد اشتر لایکون (لاجب) . د، وفد اشین لایکون (لاجب) .

والأصل في الجونب عن فلك ، أن الراد به تفتح الصنمة(*) على على ، يمني قد تورد يحمي السلم ، يتال جرى هذا بعينى أى جرى سلم (١٥ . إلا ما ذكر ندو والاتراح أن يكون فه تسلل هموان كديرة، الأنه قال: ويضيهنته لندو حرض فلك .

وقد سنترا غوله الشاراء كل شره هلاك الاوجهه ، فالراد فأثبت الذب يعه دونو البوجه لا يكون إلا سببا . وجوابنا عن هذا مأن الراد به كل شره هلك إلا ذاته أي نشه ، والرجه عن القات شهرو في الله ، بالله : وجه هذاك إلا ذاته أي ذاته ، أي ذاته عدة .

وخواجا من هذا مأن المواد به كل شوه هائك إلا ذاته أي ضه ، والرجه الدرائفات مشهور في اللغة ، يظهر : وجه هذا الثوب جيد ، أي ذاته جيدة . عند، فتوكان الأمرا⁶⁰ على ما⁶¹⁰ ذكروه ، المزم أن (¹¹بنطق كل شيء منه الجميد⁽¹⁰⁾، تطالى عن ذاك علمياً كبيراً .

> (*) المستمى (*) الذكر ، في من (*) المستمى (*) كامنح في ا (*) المستمى (*) (*) وأد ألفني ، في من (*) المستمى (*) ال

والجواب عنه؛ أن الجنب هينا بمني الطاعة، وفقك مشهور في الفنة . وعلى وقد تطاو أيضاً بقوله السال: « \$10) خطان يبدى السنكيون (19) » فيا خفت بدى طارا: فأثبت لنف اليدين ، وهذا بدل على كو ته جساً . وقد نداتوا أيضاً بقوله تدال ه والسهوات مطويات بيميته ، كالزااا) : والجواب عنه أن البدن هينا عملي التوة ، وفقت ظاهر في الدنة ، بذل وذو البين لايكون إلا جمها . مال على هذا الأسمر بد ، أي قوت فإن قالوا فما وجه النشبيه إذاً ؟ قاما : إن دغت وجوابنا أن الجمين بمنى القوة ، وهذا كثير ظاهر في البنة ، على هذا ستسل في الفلة ، قال الشاعر (٢) ، or) atom to نا حلت منك الضاوع بدان فقلا شفاك الله والله ماجــــــا إلى البلياء منقطع القرين رأبت عرابة الأوسى يسمو على أمن عادتهم وضع التني كان(٢٠) المترد، وعلى هذا قال الشاعر (١٠) : ناقاها عرابة بالبين إذا ماراية رفست لجمد فإن نخلت سدوس بدرهميها فإن الريم طبيسة قبول م مکشف من سیال^(۱)ه نازا د ذرالدان وقد تباتر الأمنا شراه تبال وقال أن وهي والوليد بن علية : لا بكون إلا جيا. والأصل في الجواب من ذلك ، أنه لا يقر لسكم بالنظاهر لأنه لم يضف الساق أرى دالزار يشعد شنرنه إذا حبت ريام أبي عقيل إلى نعب ۽ فنقول ۽ الراد به الشفة ۽ بيبن ذلك أنه تمالي يصف هول يوم وإنا أراد تنبرته ، ولكن تني . القيامة وشدته جرياً (*) على عادة العرب ، فهو بمنزلة قولم قاست العرب على رائد البلادة أبيناً القراد البال واطر يعقو مسوطنان و عادا : فألبت الدار اليد وفو(٥) اليد لابكون الا جسا . وقد تعلقوه بقوله تعالى هوجهه و بك (١) و غالوه : عاليَّه تعالى (٧) و صف نف ه والأصل في الجواب عن ذلك وأن البد هينا بمنى النصة ، وذلك ظاهر بالحيء ، والحيء لا يتصور إلا من الأحسام. في اللهنة ، يقال ؛ الملازماني منة وأي منة و نسبة ، فإن قبل فنا مدنى الثنبية ؟ فانا : والأصل في الجواب عن ذلك ، أنه تمالي ذكر نحسه وأزاد غيره جرياً قد أجينا عن ذلك . على عادتهم في حذف الطاف وإقامة المضاف إليه مقاءه ع كما عال عزوجل : وقد تباتيرا أبيناً بقولة تبالى ، ياهير لا على هاهرطت فيجنب عقد ، دار A trust rd1-5(1) is obs to (٣) طالوًا في من د وآية ، والسولت ، من الزمر ١٧ وقو الجنب لايكون إلا جما . di nin (۲) هو الشاخ ين ضرار ، اخار الديواني ۹۹ - ۹۴ Pin link (n) (١) البلم هو عروة ف سرام، الشروق الأساقي ١٠٩ or to Ball (53) (و) الرام عبد الأخيال وط طنان عول الدراء ١٠٠ . or to half (4) by will be a stroke a filter of a show (4) er . c 3 all (e)

- 144 -	- rr-
احتراز عن الأمراض الباقية فإنها نبق ، ولسكن لاطى حد بذاه الأجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	هواستان الله يعني الموالة الله يعني أعل القرية وقال في موضم آخرة الله والصيفاق وعن الأ ⁽⁺⁾ أي إلى حيث أمركن دق .
وایا قد عرفت هداد ، قادی بدل مل آمه نمایل از جرز آن یکون عرضا	ثم إن رحد الذي ينا باليتر الكاف سرف في هذا الله.
هم آه اکان کشف ، لسکان لاجود ؛ ابدا آن یکون بزیها بواگرفش جمده	مرات
وقائد بخشن کرد هم اصفات مشداری مال از یکون بریها بسنها	وحل القرار أن قلت أن الذي يزيد أن يتر أن الدن أن المنافئ إليكن جدا فها
عرف حدد وقائد بخشن آن کیل الفادم قساس مشتم این افراد می	إيرال دولا يكون كذهت ⁽⁶⁾ فها الازال، ولا يحرز أن يكون على هذا المنت
مثل الله تمایل و تاکیلا الفادیل باشد کان الله بینا ندم القدیم و حدوث اگر ارتش	بمثل من الأحوال.
سل سه سهی دوسه سویی صدو تا مه دینا سه جعدیم و صدوت او مرشی.	والذى يدل فق ذلك ، هو أن مادل على استعدال كره جسيا الآن ثابت
ویان شک افات: الأمراض مل ضرین: باقی، و وغیر باقی، و او با پروز آن	في جميع المالات؟ ، فيجب استعدال كره جسيا فى سائر المثلاث فهذه طريقة
بکون اهدیم تسل من قبیل مالا بینی انا قدام من قبل ، ولا آن یکرون، من	القول فى ذلك .

الى ولا يحوز أن 11:20-أبيل ماييق لأنه مامن شيء منها إلا وهو عضم بحكم ، وذلك الحكم مستعما

فسل، لا بين رحمه لله السكلاء في أن تسائل(١٠١٧ يجوز أن يكون حسا(٥٠ ما الدرا) زمال ا بين استيمالة كوله عوضه ، ونحن نبين أولا حقيقة التعوض. وفي شقت ، قلت : الأعراض على ضريت : مدرك ، وغير مدوك ، لاعهوز

الطرأن المرض في أصل الهنة هو ما يعرشي في الوجود ولا يطول لبته Add before أن يكون القديم تعالى من قبيل للدركات الما سفينه من بعد إن شاء الله تعالى ، سميه وادكان جميا أو مرماً ، ولهذا بقال السحاب عارض ، قال الله تعالى : ولا أن يكون من قيسل مالا بدوك الأره ملن شيء منها إلا وهو محتص بمكم، و عدد عد في معطرته (١) و أي مطرنا ، ولا بد من هذا التقدير لأن صفة التكرة ذاك الحكم مستعبل على الله تعالى . نكرة ، وقيال: الدنيا عرض ماشر يأكل منه (١٤) البر والعاجر ، هذا في

وإن شئت ، قلت: الأعراض على ضريين : علقه والأخرابس بعلة ، والقديم أصل اللغة . لم. الإسطال

الله الم يجوز أن بكون من قبيل العال لمنا بيناد من قبل ، ولا أن بكون من التمييل الآخر، لأم مامن شيء منها إلا وهو مخص بدنة بالك الصفة مستحيلة	وأما في الاصطلاع ، فهو ما بعرض في الوجود ولا يجب ابت فابت الجواهر والأجمام ، وقولنا ^(١) ولا يجب لبته كلبث الجواهر والأجماع ·
مل الله (** تعالى . 	(۱) يومد AT دو) و السفات (۱) يسبأ د في س (۱) يسبأ د في س
	(٥) ليس عميم ، في س

(۱) الدير ، في ص

or discoult (t)

وتحقيق ذلك، أن يقال: قد ثبت حدوث الأعراض جمة ، وصح أن الله عنالي

تديم وفيكون بكون عرضاً ؟ وذكر السيد الإمام (١٠ أن ١٠ أن هذا الجنس اليس

تم إنه رحمه الله أورد في آخر النصل ما يزم للكاف معرفته في هذا الباب. وجهة القول فيا(٢) بازم ذلك ، أن بعز أن الله تعالى ليكن مرضاً فيا ذل ،

ولا يكون عرضًا فيالا بزال، ولا يحوز أن بكون على هـ لما الصفة بحال من الأحوال . وقادى بشل على ذلات ، أن مادل على استجالة كونه عرضاً الآن تابت في جميع الأحوال ، و١١٧) يجوز أن يكون عرضًا في وقت من الأوقات

فضل اور نان الرؤية (١)

وتما بجب نديه عن الله تعالى الرؤ بة .

ما يازم السكاف

43213

وهذه سألة خلاف بين الناس ، وفي المقيقة ، اطلاف في هذه الدألة إنها يتعقق بينا وبين هؤلاء (١١) الأشعرية الذين لا يكيفون الرؤية ، فأما الحسمة فهم

(4) مو الإدام الزيد بن أحد إن المسبن الأبل التولى سنة (10) هـ ، كان من اللامة

قاني الفضاة ۽ أخلي القاب (P) بأن ۽ في مي (4) موضوع الوؤية من مواصرم الملاه بين متسكري الإسلام ، ويتماني بعثكا- المجدم

النبيه أو البحير . (١) العدِّين س

ومل من له مية وكا أويداً وومياً إلله ذمين الراشة لل أدر عامس أو هذا وسيد يمرك وبدكر وبزون وبتقل . وقال الدية والكرامية لن الله جسر ٧ كالأسلم الماونة وسوا البدال، وادبع والربه ساء عليه ، وكلك سوا تل الرأه في بها سب وهي البرش، ومن على على مذا الكلام إذا بجير رؤة الله في كل أن . وعلى الأشرى الموار رقيه عد وأنيت مد وجها ويداً ومنين لا سرف كينهما ورض جُوش الإيات الواردة بهدا على ، جنا اس فك الرارى دا دير خرجه باهات و لواسر شيحت ١٠٦٠) . أما الشرك عد موارزية على في اكترد أو الديا ، كا رصوا أنند الكيات الواردة في الوجه والد والاستواء والحد على ساما النافري وأوارها ، وهذا بلي س أخريهم الله هر كل سبي من سائي

بسقون أن الله تعالى قولم يكن جسها لا (الصح أن يرى (١) ، وتحن نسل للم أن ألله تعالى لو كان جميا لصح أن يرى ، والسكلام معهد في هذه السألة لنو . ويَكُنَ أَن تُبتدل على هذه السألة بالنقل والسمع جمِعاً ، لأن صحة السبع

يسج الإرداد بالجمر والتقل لد لاقف عليها ، وكل سألة لانقف عليها صعة السم فالاستدلال عليهما بالسم مُكُنَّ ، ولهذا جوزنا الاستدلال بالسم على كونه حيًّا ، لما لم تلف (١) صعة سع طيها ، بين فلك ، أن أحدنا يُحكنه أن يعر أن للمالم صانعًا حكها ، وإن إيخطر بياته أنه هل يرى أم لا ، ولهذا لم سكفر من خالفنا في هذه المسألة ، لا كان الجيل يأنه أمالي لا يرى لا يُمتشى جهلا بذائه ولا بش، من صفاته . ولذذا جوز با في قوله تمال » ربه فولي اللقو هيك ع^(م) أن يكون سؤال دو سي عليه

السلام سؤالا (١٠ لنفيه ، الأن الرأن ليس له بكونه مرأيًا عالة وصنة. وعلى أهذا لم نجيل شيخنا أبا على بالأكوان حيث قال إنها مدركة بالبصر . إذا تبت عند الجاة فاعل أنه رحد الله بدأ الاستدلال على عنه السألة بقوله النالي ولا تقواله الأبصال وهو يعرك الأبصار وهو القطيف القبير (١٠), جدار لأنا

في الآية ، هو ما قد ثبت من أن الأهراك إذا قرن بالبصر لا بحنمال إلا الرؤية وتبت أنه نعال عن عن غميه إدراك البصر ، وتجد في ذلك تحدماً راجماً إلى ذاته ، وماكنان من غيه تحدماً راجباً إلى ذانه كان إلبانه غماً ، والنقائص لمير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال .

فإن قبل: ولم قائر إن الأدراك إذا اقترن(١٦) بالبصر لم تحتما. إلا الرابة ؟ فاذا: الأن الراني ليس بكوم رائياً عال زائدة على كون مدركا ، الأمال كان

- 1. - W . K. (T) A . S. (1) (١) نائمة من ص (۲) کام اف ۱۱۲

أمرًا زائمًا عليه لصح الفعال أحدها عن الآخر إذ لا علاقة بينهما من وجه ممقول ، والعلوم خلافه .

وإن احمل بإطلاقه شيئًا آخر .

(۲) است و فرص (٥) پستمبل ۽ في س

وبعد ، قان الإدراك إذا أطاق يمتمل معانى كثيرة . فقد يذكر ويراد به البلوغ ، بقال: أدرك الغلام أى بلغ الحلها وقد بذكر وبراد به النضج والإبناع ، بقال: أدرك الخر إذا أينع تقاماً إذا قيد بالبصر فلا يحتمل إلا الرؤية على ماذكر ننه، وسار المال فيه كالمال في الحكون فإنه إذا قرن(١) بالتفس لا يحتمل إلا العلم ،

بین ما ذکرناه ، أنه لا فرق بین تولم أدركت بصرى هذا الشعص وبين قولم رأيث (٢) بيمري هذا الشخص ، ورأيت بيمري هذا الشخص ، أو أبصرت بيصرى هذا الشخص ، حق لو قال أدركت بيصرى وها رأيت ،

أو رأبت(؟) وما أدركت ، لعد مناقضاً . ومن علامات الغاق الففاين في الفائدة . أن بنبتا في الاستنهال ممَّا ويزولا ممَّا ، حتى لو أنبت بأحدهما وغي بألَّا م

الناقص الحكام وإيهد الطريقة تدلم الفاق الجلوس والنمود في العالدة وغيرها

غَيْنَ قِبَلَ : كَيْفَ يَسْحِ قُولَ لِمَ إِنْ مِنْ عَلَامَاتَ الْفَاقِدِينَ فِي الثَالَاءِ أن بيمنا في الاستمال مناً ويزولا مناً ، ومعلوم أن الإرادة والحية واعدة تم

بمنصل (*) أحدها حيث لا يستصل الآخر ، فيقال : أحب جاريق ولا بقال أريدها ، قلنا : كلامنا فيها إذا استعملا حقيقة ، وهذا فقد استعمل(٩٠) مجاراً .

(9) أنت ۽ أن س

(١) استسل ، في ص

(1) خدد الإمام الأشهري 13.00(1)

فإن فيل : ولم قلتم إن هذه اللُّهِ الآبة وردشمورد التمدح ؟ قانا : الأن سياق الآية يقتضى ذلك ، وكُذلك ما قبالها وما بمدها ، لأن جميع في مدائع الله تعالى ،

وحثيته أحب الاستمتاع بها ، فلا جرم يجوز أن بقول : أربد الاستمتاع بها ،

وصار القال فيها ذكر ماد كالمقال في النائطة فإنه اللكان الطمئن في الأصل ،

ثم يتجوز به في الكتابة عن قضاء الحاجة ، ولا يستمل بدله الحكان الطمال

في الكتابة من قضاء الماجة لما كان ذلك الاستمال على سبيل التوسع

قولكم: أن الإدارك إذا قرن الهمر لا يحنمل إلا الرؤية ؟ قاما : ايس هذا

من المتنة في شيء وإنما اخترعه ابن أبي يشر الأشهري(١) اليصمح مذهبه به ، إذ لم يرد في كلامهم لا التطور ولا المثور .

أَلَةَ فِيا دَحَلَتَ فِيهِ ، كَتُولِمُ مُثَبِّتُ بَرْجَلِي وَكَتَبِتُ بَقْلِي . والبصر ليس بَآلَةَ

في إدراك المراوة إذ الخيشوم بشاركه في ذلك ، فقر كان آلة ف لم يجز ذلك .

إلا ترى أن البصر لما كان آلة في الرؤية لم بشاركه فيس. آلة السم وفيره

إِذَا الرَّابِةَ ، سَنَى (١/ كِنُونَ هذا شَمَّا لَكُلانِنا ، وإنَّمَا قِنَا: إِنَّهَ إِذَا اقْتَرَنْ(١) الصر لا يحتمل إلا الرؤية ، فلا يتوجه هذا على ما قاتاه .

فإن قبل: البس أنهم بقولون: أفركت ينصري حرارة لليل فكيف يصح

بيين ما ذكر ناه و يوضمه ، أن هذه الباء إذا دخلت على الأسامي أفادت أنها

والجاز لا مل وجه الحقيقة ، كذلك هينا .

من الحواس وكذلك كان يحب مثله في مسألتنا . على أنا لم غنل: إن الإدراك إذا قرن بالبصر وقيد بالحرارة فإنه لا يغيد

وفير جائز من الحكيم أن بأتى بجملة مشتملة على المفح تم بجلطها بتا ليس بدع البنة ، ألا ترى أنه لا يمسن أن يقول أحدثا : قلان ورع تني بني الجيب مرضى الطريقة أسود ياكل اغبز يصلى بالليل وبسوم النيار ، لما لم بكن لكو مه أسود بأكل الخبز فأثير في المدح .

جِينَ فَلْكَ ءَ-أَتِهِ ثَنَائِي لَا بَيْنَ تُمَيِّرُهِ مُمَا عَدَاهِ مِنْ الأَجْنَاسِ بِنَقِ السَّاحِة والولد بين أنه يصير عن فيره من القولت بأن لا يُرى و يُرى؛ وجد ، فإن الأمة انفقوا على أن الآبة واردة مورد القمح فلا كلام في ذلك ۽ وإنما الكلام

فنهم من قال: إن العدم هو بأن القديم(١) مز وجل(١) لا يرى لا في الديا لا في الأخرة على ما نقوله ، ومسهم من قال إن الأدب (*)هو بأن(*) لا يرى في دار الدنيا ، ومنهم من قال إن القدم هو بأنَّ لا يرى بهذه المواس وإنَّ جازَ أن يرى بماسة أخرى . فصح أن الآية واردة مورد التمدح على ما ذكرناه ، ولا تمدح إلا من الجهة التي نقوطها .

فإن قبل ؛ وأى مدم في أنه لا يرى القديم تعالى وقد شاركه فيه المدومات وكثير من الموجودات؟ قاما : لم يقع القدح بمجرد أن لا يرى ، وإنما ينم الند-بكون رائياً ولا يرى ، ولا يسم في الني، أن لا يكون مدماً ثم بانضام شي. آخر إليبه يصبر مدماً ، وهَكَذَا فلا مدسر في نني الصاحبة والولد مجرداً ، ثم إذا انضر إليه كونه حباً لا آفة به صار مدحاً . وهكذا فلا مدسوق أمه لا أول له . فإن المعدومات تشاركه فرخلات ، ثم يعمير مدماً بانديام شيء آخر إليه وهو كو ،

فادراً علماً حيا سميعاً بصبراً موجوداً ، كذلك في سألتنا .

سواء ضم إلى غيره أو لم يضم ، وايس كذلك سيل ماايس بملح ولا غمس، فإن قبل: لجوزوا أن يصبر قوانا أسودمدها ، بأن ينصم إليه قوانا عالم ،

وحاصل هذه الجلة ، أن التملح إنما يقع ثا نقع به البينو ة بينه وبين فيره من

لدوات، والبينوع لانفع إلا بما نقوله ، لأن الدُّوات فلي أقسام : منها ما أبرى و ری کاؤ امد منابوسها مالا ری ولا ری کالمنومات، ومیا ما ری ولا ری

كالجاد، ومنها سالاً ترى و ترى كالقديم سبجاعه (١) وتسلل . وعلى هذا الوجه

عَلِنَ قِبَلَ : إِنْ مَا لِيسَ بِمُدِحِ إِذَا انضَمِ إِلَى مَاهُو مَدْحٍ ، كَيْفَ بِمِبْرِ مَدْحًا ؟ فيل له : لامانم من ذلك، للمارم أن عوله عزوجل والافاطلة سنة ولانوم، بتجرده

. عدم ، ثم صار عدماً لانشيانه إلى قولة « عند لا الله الا هو دفي الليوم (٢٠ » » وكديث فقولنا في الله تعالى أنه موجود ايس عدح ، ثم إذا ضمنا إليب القول

اله لا اشداء له صار مدماً و ظائر ذلك أكثر من أن يذكر طانسكر له

عِنْ ابل: فارجاز فيا ابس تفح أن يعبر مدماً بالطبامة إلى فيرد الكان

لا يمتدم أن يصبر الجهل مدماً بانضامه إلى الشجاعة وقود القاب ، حتى يحسن أن يحد الواحد(١٩٠ النبر بأنه جاهل فوى الناب شجاع . فيل له : إن ما وضع

للمقص من الأوصاف نعو قولتا ، جاهل وعاجز وما شأكلها ، لانختاف فائدته ،

ولا تمير حاله لابالانضام ولا عدم الانضام، بل يفيسد النقص(١١) بكل حال

الهج اللدم بقوله و وهو ينظم ولا يعامم .

(۱) باللهة من ص

فإن ذلك تما لايمنتم أن بصير مدحاً بمهره على ماذكر ناه -

(۱) (العالم من من Tee Labor

(1) 6 19 6 6 12 16 0

ericular (1)

الأفراق أأواج مدم الركهة

الأساح لا إلى لكوه لا يمك

نون کاشر هسو ااینو به

ومعلوم أن ذهك لايصير مدحا ثا لربكن مدما في نفسه ، الإذا لريجز أن يصير مدما ، فكذلك لا يجوز في قوله تدالى و لا تعوكه الايسلو ، أن يدير مدماً بأن ينضم إليه قوله و وهو يعزله الابصار به قبل له : إنا أر قال : إن ماأيس بمدح إذا انضم إلى ملعو مدح صار مدحاء على كل حال، بل قلناً: إن ما ليس بندح إذا انضم إلى ماهو مدح وحصل بمجموعهما البيتونة صار مدحا ، ولم تحصيل البدوية بانضام قولنا أسود إلى قولنا عالم ، بخلاف مسألتنا ، لأنه حصل هيئا بينونة على الوجه الذي ذكرناه .

فإن فيل : وما وجه البنولة ! قاتنا : وجه البينونة هر أنه برَى ولا يُرَى . قلِن فيل ، هلا جاز أن تكون جهة القدم هو كو به نادراً على أن يمندنا من رؤيته ؟ كانا : هذا تأويل بخلاف تأويل سائر للنسرين ، وما هذا سيله من التأويلات يكون فاسعاً . ويعد ، فإن هذا حل خطاب الله تمال على فير ما تقتضيه مقبلة اللهة ومجازها ، قلا يحوز .

بيين ذلك ، أن أحدنا إذا قال : فلان لا يرى ، فإنه لا بتتضي كو مه فادراً على أن يمتم من رؤيته ، لا في حقيقة الفنة ولا في مجازها ، فسكيف بصح

فإن قيل : ولم قائم إن هذا الشح يرجع إلى الذات ؟

إلى النفي ، وذلك نحو قولنا لا يظرولا يكذب .

قلماً : لأن الدح على قسمين ؛ أحدهما ، يرجم إلى المنات والآسر ، يرجم إلى النمال. وها يرجع إلى الدات فعل قسمين ؛ أحدها، يرجع إلى الإثبات ، تمو قوانا قادر عللم من خميم بصير . والنافي ، يرجم إلى النفي ، وذلك نحو قوانا لا بمناج ولا يتحرك ولا يمكن . وأما ما يرجع إلى الصل فعلى ضريين أيضاً : أحدها ، يرجع إلى الإثبات ، نحو قوانا رازق ومحسن ومتفخل والثاني ، يرسع

إذا ايت هــذا ، فالواجب أن ننظر في قوله ه لا تعويجه تقايصان ، من أى التبيلين هو . لا يجوز أن يكون هذا من قبيل ما يرجع إلى النمل لأنه تمالي ﴿ يَمْعَلُ صَالًا حَقَى لا يَرَى ، وايس يَجب في الشيء إذا لم يرى أن يُعصلُ منه فعل حتى لا برى فلين كتيراً من الأشياء لا ترى وإن لم نامل أمراً من الأمور كالمعدومات وككتبر من الأعراض ، والشيء إذا لم يرى فإنما لم يرى لمنا هو عليه في ذاته ، لا لأنه يفعل أمرأ من الأمور ، وإذا كان الأمر كذاب صح أن هذا التمدح واجع إلى ذاته على ما غوله .

هإن قيل : ولم قائم :إن ما كان عليه مدحاً راجعاً إلى ذاته كان إثبانه عَساً ١٠٤٤م قبل له : الأمالو لم يكن إتباته نتماً لم يكن نب مدماً . ألا ترى أن بن السنة وهنوم لمنا كان مدجاً كان إثبانه خماً، حتى لوقال أحدثا: إنه تعالى بنام، كان هد أبناً شماً . وبند ، فإنه تبال إذا لم يرى فإما لم يرى لا هو عليه في ذاته ، فنو رئى وجب أن يكون قد غريم عما هو عليه في ذانه ، فكان شماً .

فإن قبل وأي نشي في أن بري التدم تنالي، وما وجه الطفي فيه ؟ قانا : "بازسا أن نعز ذلك مفسلا ، بل إذا علنا على الجلة أنه تعالى يمدس بدني الرؤية عن نسبه مدحًا واجمًا إلى ذاته ، وعلمنا أن ما كان نفيه مدحًا يرجع إلى الله الم كان إثباته شعباً ، كل

فإذا أردت التفصيل قلأن فيه الثلابه وخروجه محا هو عليه في ذانه .

ظِينَ قِبل: وما أَسَكَرْتُم أَنْ الراد بقوله نسائي والانصوعه الأيصاره أي لا تحيط به الأيمار ؟ وتحن هكذا شول ، قلنا : الإساطة ليس هو بمنى الادراك لا في مفيقة اللمنة ولا في مجازها والا ترى أسهم بقولون السور أحاط بالدينة، ولا بقولون:

> (١) فاء دائده w. d. (Lat. (1)

أوركما أو 10 أورك بها ، وكفك يقولون : عين البت أحاطت السكافور ولا يقولون أوركته . وبعد ، فإن هذا نأول يخلاف تأويل الفسرين ، قلا بذيل. طل أنكا لا تخيط به الأبسار فسكذك لا يجيط هو بالأبسار ، لأن اللام عن ذكك في للوضين واحد فلا يجوز حل الإوراك الذكور في الآية على الإحاطة

قان قبل : لا ديبل كم قالطاهم ، لأن الدى يقضيه الطلام هو أن الأبصار لا تراه و كن كذلك شول . قبل له : إند الل تحدث على الرؤة عن هند » فلا بدين أن كمان طل وجه يقيع مع الديونة بيت وين تابير من الدوات سي يعدل في باس المتنح . ولا تقع البدونة بيت وين تميز من الدوات بهذا الدى قدر كركم بد، أن الأبصار كا لا اراد كشاتك لا ترك فيد.

وبعد، فإن الراد بالأبصار الممرون، لأ أنه نتالى علق الإدراك بنا هو آلة فيه وعنى به الجلة . ألارى أنهم يقولون: مشت رجل ، وكتبت يندى، وسمت أوَّلَى ، وربيدون الجَلة . وعلى هذا الثال السائر، يداك أوكنا وقوك نخخ .

تم إن تسليق الشر، بما هو آلة فيه فاشد ظاهرة ، لا تحصل نتك الناأشد إذا ماتت بالجان بالن ذلك ، أن أحدثا إذا قال كتبت ، محتمل أن يكون قد كتبه ينسه ، ويحتمل أن يكون قد استكتب غيره ، وليس كذلك كتبت بيشى، ومشيد رجل ، فإنه لا يحمل ذلك .

وبعد، فإن همدذًا تقسير بخلاف تأويل الفسرين، فإن الفسرين من انت الصعابة إلى يومنا هذا ، على أن الراد بالإبصار البصرون، إلا أنهم اختلفوا ؛

الله في قبل : في كان المراد بنموله تعالى لا نعركه الأبصار، الميصرون ، فوجب مثل في قوله « و **وهو بعوله الاجسار** » أن يكون البصرين ، فيسكون النفي مطابقاً المالاجات ، وهذا يقتضى أن يرى القديم غسه لأنه من المبصرين ، وكل من قائل إنه تعالى برى غشه قال إنه براه غيره .

قبل أنه: إنه تعالى وإن كان مبصراً وفؤنما برى مانصح وؤيته، وغسه يستحيل أن نُسرى، لما قد ينا أنه يمدح بنغ الرؤية مدماً يرجع إلى ذائه ، وماكان غيه فياً راجعاً إلى ذاته فإن إلباته غنماً . والنفس لا يحوز على الله تعالى .

وبعد ، فإن الراد يقوله و لا تصوحه الايصار ، البصرون بالأيصار ، ضكفت في قوله يوهو يدرك الأيصار ، فيجب(١) أن يكون هذا هو المراد ليكون النفي مطاننًا للاثبات ، والله تنالى ليس من البصرين بالأيصار ، قلا ، بلام ما ذكرتموه .

روسد ، فلا بحوز من الله تعدال أن يمتع ينه دين فيرد في الحلطي ، بإلي يجب أن طرد واللاكو أن كما قاط إلى التعديم ، ⁽¹⁾وطل هذا ⁽¹⁾وال البرد المؤمنان طله الدائم المساح خطياً بقول المن المقاطة أهد فقد درشه ، وين مصحبها فقد فيرى ، فالآن؟ البين خطيب القرم ألت ، علاقت رمن بصص الأن ورطو التعديم فيرى ، فالآن؟ البين خطيب القرم ألت ، علاقت رمن بصص الأن ورطو التعديم

(2) $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

في مجال التدليل كان أحدها هو الآخر ، لـكان أحدها(١) بمزلة أن يجمل الشيء غاية لنف الدنيا ودار الآخرة وقوله a **وچوه بؤمثة تفضية الى ربها ناظرة** a⁽¹⁾ خاص على رؤية أفت أو مدسيا في دار الآخرة ، ومن حق العام أن يحمل على الخاص ، كما أن من حق المقتيد (١١ وذلك لايجوز ، ولذلك لايسح ان بقال : رأيت حتى رأيت . أنّ يحمل على المقيد . وبعد، فإنهم يعقبون النظر بالرؤية فيقولون؛ نظرت فرأيت ، فلو كان أحدهما هو الآخر ، لـكان في ذلك تعقيب الشيء بنفســـه وبنزل منزلة قولك وربما يستدلون بهذه الآبة ابتداء على أنه تمالي يرى في دار الآخرة . وأبت فرأبت، وهذا لايسنقيم .

وجوابنا ، أن العام إنما يني على الخاص إذا أمكن تخصيصه ، وهذه الآبة

فإن قبل : قوله تعالى « **لاتمر محالا بصاد وحويمر لثالا بصا**ر » عام في دار

بن النام و الماس

الاتحتمل التخصيص ، لأنه تعالى يمدح بنني الروابة عن نف مدحاً راجعاً(٤) إلى ذاته بوما كان نفيه مدحاً راجعاً (١) إلى ذانه كان إثباته شعاً ، والتقص لايجوز على الله تعالى على وجه . وبعد ،فإن هذه الآية إنما تخصص تلك الآية إذا أفادت أنه تعالى يرى في حال من الحلات، وليس في الآبة ما يقتضي فلك ، لأرث

التظر ليس هو بمعنى الرؤية . هذا هو الجواب عنه إذا تعلقوا به علىهذا الوجه فأما إذا استدلوا به ابتداء ، فالكلام عليه أن يقال لهم : ماوجه الاستدلال بِالْآية ؛ فإن قاتوا: إنه تعالى بين أن الوجوء يوم القيامة تنظر، إليه والنظر هو(")

بمعنى الرؤية ، قانا : لسنا نسلم أن التنظر بمغنىالرؤية فما دليلكم عليه ؟ فلا يجدون إلى ذلك سيلا -ثم يقال لهم : كيف يعنم أن يكون النظر بمنى الرؤية ، ومعلوم أسهم

يقولون: نظرت إلى الهلال فلم أره ، فلوكان أحدها هو الآخر اتنافض الكلام، ونزل منزلة قول القائل: ﴿ أَيْدُ الْمَلالُ وَمَا رَأَيْتَ. وَهَذَا (1) مَنْافَضَ فَاسَدَ .

TT 4-Lift (1)

(٢) برجم ۽ في س

(a) نالسة من [

(٢) للطائق ۽ في س

(١) يرجع ۽ في س

(٦) وفائله ۽ في س

وبعد، فإنا نعلم ضرورة كون الجاعة ناظرين إلى الهلال، ولا نعل كونهم رائين له ضرورة ، ولهذا يصح أن نــأل عن ذلك ، فلو كان أحدهما بمعنى الآخر لم يحز ذلك .

وبعد، فإنهم بجعلون الرؤبة غاية فلنظر فيقولون : نظرت حتى رأبت، فلو

والعداء فإبريم الوعول النظر فيقولون؛ عارت الخراراتس، ولظرت نظر

نظروا إليك بأعين مزورة⁽¹⁾ نظر النيوس إلى شفار الجسمازر

تخبرني العيدان ما العسدر كاتم وماجن(٦) بالبنضاء والنظر الشزر

إلبك كأنه ينظر إلى غبرك ، فلوكان النظر هو الرؤ بة، لسكان تقديره: هوالذي

وأبضاً فإنهم يقولون في نفسير الأقبل، وهو الأحول، وهو الذي إذا نظر

غضبان ، ونظرت نظر شزر (٢٦) وعلى هذا قال الشاعر :

وقال آخر (٠) :

(۱) اللسة من س (۲) سرور د کی ص \$ i i f (+)

(e) نسبه اللمان السويد بن عمير . انظر اللسان مادة جن . (١) ولا جن ۽ في ض (١)

إذا رآك كأنه برى غيرك، وهذا لا يستقير.

فإن قيل : النظر الذكور في الآية إذا لم يفد الرؤية فما نأويل الآية ؟

قيل له : قد قيل إن النظر الذكور هينا بمنى الانتظار ؛ فكأنه تعالى قال:

وجوه يومئذ ناضره لتواب ربها منتظرة ، والنظر بممنى الانتظار قد ورد قال

أثبت النظر ونني الرؤية ، فلوكان آحدها بمبنى الآخر لتناقض الكلام ، وبنزل منزله قول القائل برونك ولا برونك ، وهذا خلف من المكلام. فَلِنَ قَبِلَ : إِن ذَلِكَ عِبْلُوْ لأَنْهِ وَرَدَ فِي شَأْنِ الأَصْنَامُ ، قَانَا : إِنَّهِ وَإِنْ كَال

كذبك ، إلا أن الجاز كالحقيقة في أنه لا يصح التناقض فيه . وحاصل هذه الجلة ، أن النظر من الرؤية بمنزلة الإصفاء من السباع ،

والفون من إدراك العلم ، والشم من إدراك الرائحة .

فإن قيل : النظر إذا أطلق بحنىل معانى كثيرة على ما ذكر عوه ، فأما إذا علق بالوجه فلالـ(١٣) يحتمل إلا الرؤية ، كما أنه إذا عاق بالقلب لا يحتمل إلا الفكر . وربما يقولون: إن النظر إذا على بالوجه وعُـدى فإلى لم يحتسل

قلنا: ما ذَكرتموه أولاً عا لا نسله ، فما دليلسم عليه ١

فإن قالوا : الدليل عليه، هو أن الآلة التي يرى بها الشيء في الوجه، فيجب في النظر إذا علق به أن لا يحتمل إلا الرؤية ، لأنه لو لم يكن كذلك لا يتبت لنطيقه به فائدة ، قانا : لو وجب صمة ما ذكرتموه من حيث أن الآلة التي برى بها الشيء في الوجه الوجب صحة أن يقول القائل ذقت بوجهي ويريد به أدركت

العلم ، لأن آلة الدوق في الوجه ، وهكذا في قوله شمت بوجهيي ، وقد

or it : 4 = 16 (1) (١) الأعراف ١٩٨

ف نشكلم عليه إن شاء الله نمالي .

نىالى د فتظرة الى مسيرة ع⁽¹⁾ أى فانتظار ، وقال (¹⁾جل وعز⁽⁷⁾ فيا حكى عن بانيس و فتاقرة يم يرجع الرسلون و(٢) أي منتظرة . خرارتها وقال الشاعر : فين غــــــداً لفاظره قريب فإن يك صدر هذا اليوم⁽⁴⁾ ولى

أى التنظر وقال آخر :

بنبرك عن حد النتي حد جابر وإن امرأ يرجو السبيل إلى الغنى بأعين آمال إلبك نواظر تراه على قرب وإن بعد الدى وقال آخر (١) :

إلى الرحن بأتى بالخسلاس وجمسوه يوم بدر ناظسرات وقال الخليل : إتمايقال ألظر إلى الله تعالى وإلى فلان من بين الخلائق، أي أنتظر خبره تم خبر فلان .

فإن قبل: النظر إذا عدى بإلى كيف نجوز أن يكون بمعنى الانتظار ٢

(٣) عز وجل ۽ في س (1) البد ، في الأصل (a) مو ه حمان بن تابت

TALAH(1) T+ jil (T) على أن الرجه هيئا ليس بقصود ، وإنما القصود صاحب الوجه (١٠قال الله للها : كا قال (ا) الله تعالى (ا) و فتظرة في عيسرة»؛ ذكر النظر وعداء بالى وأبرا

> به الانتظار ، كا يقول المرب على ما قاله اعلمل : إنى إليك لما وعدت لتاقل " نظر النقسيم إلى النفي الوسر

فلِن قبل ؛ النظر إذا علق بالرجه وعدى بإلى فكيف^[17] يراد به الانتظار قلعاً : إِنْ ذَلِتُ غَيْرِ مُنتَعَ وَعَلَى هَذَا قُولُ الشَّاعَرِ :

وجمسوه يوم بدر ناظرات إلى الرحن بأتى بالحالاص على أن إلى في الآية على ما قبل ، هم م ف الحر والأحرف اليعدية ، و إ هو واحد الآلاء التي هي النم ، فكأنه تعالى فال : وجوء ومنذ عاظرة ألاء ر. ر متطرة ، ونبيه مترقية .

وقد أجاب شيخنا أو عبد الله البصرى، بأن النظر إذا كان يمنى نظ الحفقة الصحيحة يمدى بإلى ، فكذلك إذا كان الاعتقار لا يمتم أن يعدى بال لأن الجازات بسئك سامستك الحقائق ، وهذا إشارة في أن النظر تعني الاست مجاز و مقبقته تقليب الحدقه ، وايس كذلك ، لأن النظر قنظة مشتركة بين...

كتبرة على مام .

1 in talk (1)

(٢) نافية مل ص

وبعد، فلو جاز أن يعلق النظر بالدين وبراد به الانتظار ، لجاز أن س. به الوجه أيضاً وبراد به الانتقار ، ومعاوم أسيم معقون النظر بالدين التاويسدو .

بإلى(٢) و يريدون به الانتظار .

وعلى هذا قال الشاعر :

بأعين آعال إليهاك نواغل أراه على قرب وإن بعد الدى

10-45(7)

(٥) ق الوله تمال ، في ص . والآية من سورة الدامة ٢٥ (٣) رمير ، في ص - والصحيح أنه عارة اعلر ديوان عارض ٢٢١ (r) الأسار - ال (1) الأسار - ال (1) الأسار - ال (1

مال (** و يوجوه يوشد باسرة تثان ان يامل بها فاقرة ، وسارم أن الرجوء

وأما التأويل الثاني ، فهو أن النظر بمني تقليب المدنة الصعيعة ، فكأنه

نمانی قال و وجوه بوشد تعثوة ، ذکر غنه وأرادغیره ، کا قال فی موضع مر = واسكل القرية = أى أمل القرية ، وقال = الى فاهيه الى وبي و أى إل

حيث أمرتي وفي ، وقال ، وجه د بك ، أي وجاء أمر ربك ، وقال عنترة (١١) :

هلا سألت الخيسل يا ابنة مالك إن كنت جاهة بما لم تملى

سل الربع أنى بحث أم مالك وهل عادة الربع أن بشكلا

وكالا التأويلين (م) مرويان عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وعن عبد الله

قاتوا على التأويل: إن هذه الآية وردت في تأن أهل الجنة فكيف بجوز

ل يكون بمنى الانتقار، لأن الانتقار يتضن النم والشقة ، ويؤدى إلى التنفيص

والتكدير، حتى بقال في التل: الانتخار بورث الاصغرار، والانتظار الأأوث

لا تنلن وإنما أصحاب الوجوء يظنون .

أى أرباب الحيل ، وقال آخر :

ان عباس ، وجاعة من الصحابة والتأمين .

الأحمر . وهذه الحالة غير جائزة على أهل الجلمة .

هذا عو التأويل الأول والكلام طبه .

. يدى ، فيجب أن يكون لصحة الحاسة في ذلك تأثير ، لأن بهذه الطريقة بملم ار اللو ترات من الأسباب والعال والشروط .

وأما الكلام في أن الرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو -الا

الفايل أو في حكم الفابل ، هو/أن الشيء متى كان مقابلا لتراثي بالحاسة

حلا في القابل أو في حكم القابل (رجب أن يري) ، وإذا لم يكن مقابلا

ما في حكمها شرطًا في الرؤية ، لأن بهذه الطريق بعلم تأثير الشرط .

حالا في القابل ولا في حكم للقابل لم ير ١٠٠ ، فيجب أن نكون المقابلة]

وأما الكلام في أنه تعالى لا يجوز أن يكون منابلا ولا حالا في القابل

في حكم للنابل يوقهو أن للناباة والملول إنما تصع على الأجسام والأعراض

ألله نمالي ليس بحسم ولا عرض ، فلا بجوز أن بكون مقابلا ولا حالا في الفابل

فإن قيل : كيف يصح قولكم أن الواحد منا لا يرى الشي. إلا إذا كان

للا أو حالا في المقابل أو في حكم للقابل، ومعادم أنه لا يرى وجمه في الرآء

وجوابنا أن الانتظار لا يتنضى تنفيص العيش على كل حال ، وإتما يرجب ذَهُ مِنْ كَانَ النَّنْظُرُ لا يَعْمِن وصول ماينتظره إلى ، أو يكون في جنس ولايدري متى يتخلص من ذلك وهل يتخلص أم لا، فإنه والحال هذه يكون في غرو حسرة. فأما إذاتين وصوله فلايكون في غروحسرة ، خاصة إذا كان في(1)حال انتظاره في أرغد عيش وأهناء . ألا ترى أن من كان على مائدة وعليها أثوان الطمام اللذيذة يأكل منها ويلتذبها ، وينتظر لونًا آخر ويتيقن وصوله إليه ، فإنه لا يكون في تنفيص ولا تكدير ، بل يكون في سرور متضاعف ، حتى لو قا م إليه الأطمعة كلها لتبرم بها . كذلك حال أهل الجنة لا يكونون في غم وتننيص إذا كانوا بتقينون وصولم إلى ما ينتظرون على كل حال .

ولما فرغ رحه الله من الاستدلال بالسع على هذه السألة استدل بالأطقالمذابة

ويدأ منها بدلالة الفاجة ، وتحريرها هو أن الواحد منا راه بحاسة ، والراأر بالحاسة لا مِرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في القابل أو في حكم القابل . وقد ثبت أن الله نعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً ، ولا حالاً في القابل ، ولا و LIGHT BASE

وايسل لقابة

الكار بالمارة

وهذه الدلالة مبنية على أصول: أحدها ، أن الواحد منا راء بالحال والثاني ، أن الراني بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً في الناما أر في مكم الفنابل . والتالث ، أن القديم تعالى لا يجوز أن يكون مقاءً! ولا حالا في القابل.

أما الأول ، فالذي يدل عليه أن أحدنا متى كان(٢) له حاسة صعيعة .

(١) ناشة من (

النبع أنه (١) ليس بمقابل ولا حالاً في القابل ولا في حكم المقابل؟

لا في حكم القابل.

قاتنا : إن وجهه في حكم للقابل ، لأن الشماع ينفصل من نقطته ويتصل لرآة فيصير كالمين ، ثم ينعكس إلى المكس ، فيرى وجهه كأنه مقابل له . وعل هذا لو جم بين المرآ تين لرأي قناء ، لأن الشماع ينفصل من نقطة وبتصل

الرأة المنقبلة ، ثم يتمكس إلى المنديرة فيصير كالمين فترى قفاه .

(1) is 12ml + 20

(۱) و د في س

فإن قبل : ما أن كرتم أن أحدنا إنما لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا له

قبل له : إن ما يكون بمجرى المادة بجوز اختلاف الحال فيه ، ألا زى

أن الحر والبرد والتاج والمطر لمما كان بمجرى العادد اختلف بحسب البلدان

والأهوية ، فكان يحب مته في سألتنا لو كان ذلك بالسادة . فيجب صمة

أن وي الشيء أحدنا ، وإن لم يكن مقابلا له ولا حلا في القابل ولا في حكم

التنابل في بعص المالات ، لاختارف الماديد ، بل كان يُعب أن يرى الحجوب

کا بری السکشوف، و بری البدید کا بری القریب، و بری اثرقیق کا بری

الكتيف. ومثر ارتكبوا هذا كله ، فالواجب أن برى الحجوب كا برى

قِينَ قبل : ما أنسكرتم أن ذلك من باب ما نستمر العادة فيه ، كافي حصول الوقد من ذكر وأش ، وكملتوع الشدس من مشرقها وغروبها مغربها ،

وكمول(١) كل جنس من الحيوانات من جنمه ، وكتاب الزرع وما يجرى

وجوابنا ۽ أبا لم نوجب فيا طريقه الدارة أن يخنف الحال هل كل وجه ، بل إذا اختلفت من وجه واحد كني ، ومامن شيء من هذه الأشياء الله ذكرتها

إلا والحال فيه تخلف على وجه . ألا نرى أن الولد قد يحصل لا من ذكر وأشيء

قان أدَّم عليه السلام خلق لا من ذكر وأننى، فإن أدِّم عليه السلام خلق

لامن ذَكر وأنتي ، وعيسى عليه السلام حلق لامن ذكر ، وفيا بينا فما من

أو مالا في القابل أو في حكم للقابل ، لأنه نمالي أحرى الممادة بذلك ، فلا يمتم

أَنْ يُعْتِلْفَ الحَالَ فِيهِ ، فبرى القديم جل ومز في دار الأخرة .

فإن قبل : أليس أن الله تعالى برى الواحد منا ، وإن لم يكن مقابلا له ولا حلا في القابل ولا في حكم القابل فهلا جاز في الواحد منا أن جرى الشيء وفن لم لكر بقابلاله ولا حالا في القابل ولا في حكم القابل ؟ قبل له : إ: وجيت هذه التضية في الشديم تنافل لأنه لا يجوز أن يكون رائيا بالحاسة . والواحد منا راد بالماسة (١١ ، قلا يمو أن ري إلا كذلك .

فان قبل: إن هذه الدلالة تنبهم على أن أحدنا يرى عالمات ونحن لا سر ذلك ، يا رغول (٢٠)ن أحدنا وي(١٠) ماوله وؤية خافها الله تعالى في عدره فادا : قد سرق كلامنا ما هو جواب عن ذلك ، لأنا قد بينا أن (٢٠)الراحد ١٢٠٠٠ من كانت حاستة صيعة ، والل في سيده الأوصاف وجب أن براء ، ومق لي بكن كذلك لم يصح أن يراد ، فقل على أنه إنما يرى ما يراد بالماسة على ما شواه بين ذاك أنه لو رأى ما يراد برؤ بد خاتها الله تمالي فيه ، الصبح أن لا يمانم مع عذه الأسوال كلها ، فلا يرى الرقى ، أو يراد مع فقد عدد الأمور ، ودال

ويمكن إفرادهذه الدلاتة على وجه آخر لا يلزمنا هذا السؤال ، فبذال إن أحدنا إنما يرى الشيء عند شرطين : أحدها يرجع إلى الرأتي ، والأ. يرجم إلى المرأى ، ما يرجم إلى الرائي فهو صدة اغلسة ، وما يرجم إلى الرأى مو أن بكون للرأى مع الرائي حكم ، وفقت الحكم هو أن يكون مقابلا أو ١١٠ في القابل أو في حكم القابل . وإذا أوروته على هذا الربيه عقط منك ما السؤال ، على أن هذا السؤال الذي أورده ينبني على أن الإدر الشمني ، وسبيه . السكلام في أن الإدراك لسي عمني إن شاء الله تعالى .

مذا الح عر

Lite Jam (1)

الكثوف، ومعارم خلافه .

(ج) إننا بي أعدة ، في س

1 de (1)

من دون أن نكون على هذا الوجهأو ما يجرى مجراه ، وقد علم خلافه . فإن قبل : ما أنكرتم أن الواحد منا إنما لا يرى إلا ما كان مقابلا أو حالاً في التنابل أو في حكم النقابل ، لأس يرجع للى المرقى لا إلى الراق " قيل له : هذا الذي ذكرته لا يصح ، لأنه كان يجب في القديم تعالى أن لابرى هذه المرثيات لققد هذا الحكم فيه ، واللمغوم خلاقه .

ولد إلا والحال فيه بخلاف الحلل في غيره ، فواحد يولد ناماً ، والآخر يوك

ناقمًا ، فكان يجب مثله في مــألتنا حتى بصدقيمن أخبرنا أنه شاهد ما ليس

بمقابل له ولا حال في المقابل ولا في حكم القابل الوشاهد أقواماً يشاهدون الأشباء

فإن قبل: إنا نرى القديم تعالى بلا كيف كا نعله بلا كيف، ولا يحتاج إلى أن يكون مقابلا أو حالاً في المقابل أو في الحكم القابل، قبل له : إن هذا قياس الرؤية على العلم من دون علة تجمعهما ، فلا يصح . فإن قلط أصلا في الشاهد وقارؤية أصلاء فيعب أن يردكل واحدمهما إلى أصله. فالط من حمه أن بتماق بالمدَّوم على ما هو به ، ولهذا يتعلق بالموجود والمعدوم والمحدث والقديم ، فإن كان معدوماً علم معدوماً ، وإن كان موجوداً . وكذلك السكلام إذا كان

محدثًا أو قديمًا ، وليس كذلك الرؤية ، فإنها لا تتملق إلا بالموجود ، ولمد: لا يمح في المدوم أن يري . فإن قبل: هلا جاز أن ترى القديم أمالي الله بحاسة سادسة ، فلا يجور أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ولا في حكم القابلي ، لأن تلك الحاسة بخلاف هذه الحواس؟ قلنا : مخالفة تلك الحاسة لحذه الحواس ليس بأكبر من مخالنة

هذه الحواس بمضها لبمض فإن فيها شهلا^(٧) وزرقًا ومليمًا ، ومعلوم أن هذه (١) كالمنة بن س

(٢) شهلا ، وشكلا ، في [

لواس مع اختلافها واختلاف " بناها ، متفقة في أن لا يرى الشيء بها إلا إذا ان مقابلًا أو حالاً في المقابل أو في حكم المقابل ، على أنه لا دلالة تدل على نثث

(١) المعة من من

to has (e)

السة قلا يصح إثباتها . وبعد ، نفتر جاز أن يرى القديم تعالى بخاسة سادسة ، أن يذاق بماسة سابمة ، وأن بلس بحاسة ثلدنة ، وأن يشم بحاسة ناسعة ، مسمع بحاسة عاشرة ، تعالى عن ذلك عاراً كبيراً . وقد سم في الكتاب ما هو إشارة إلى دلالة الموانع لأنه قال الشي، إنما بري

دلالة المواسم أهو عليه في ذانه ، والقديم حاصل على جا هو عليه (1)في ذاته(1) فما المساح

> وأجاب عنه بأن قال: ومالا برى ينقسم إلى ما لابرى انع، وإلى ما لابرى استعدالة الرؤية عليه . والقديم تعالى(٢) إنحا لا يرى لاستعداله رؤية عليه لا لنع . قان قال : ما مى هذه الدلالة إن أحدنا لا يرى اللَّه عز وجل ، فتنَّ أين أنه

> ل بحرفي في نفسه؟ قامًا : كل من قال: إن أحدنا لا يرى القديم تعالى ، قال إنه ى ئرنى فى ناسە .

دليل آخر ، وهو أن الفقيم تمالى ، لو جائز أن يرى في حال من الأحوال ب أن تراء الآن ، وممترم أنا لا تراء الآن . وأعرير هذه الدلالة ، هو أن أهد مناحاصل على الصفة التي لو رأى المرفى (٣٠ لنا رأى إلالكو زم عليها، والقديم ساته(٤٠) وتمالي حاصل على الصنة التي لو رئى لما رثى إلا لكونه عايما، والمواتم للولة مرنفعة ، فيجب أن تراه الآن ، فتى لم تره دل على استحالة كو نه مرثيا .

أوجارت رؤيته

لوجب أن تراء الآن وهــــدا غير حاصل

(٣) ناسة من [(١) تىالىء قى س

احد منا مع صحة الحاســــة وارتفاع للوانع ووجود الدرك ، أن لايري ما بين

﴾ في بعض الحالات بأن لا يخلق الله له (١١) الادراك ،وهذا يتنضى أن بكون

وأيدينا أجسام عظيمة كالفيلة والبعران ونحوها ونحن لا نراها لفقد الادراك

ا يرفع التقة بالمشاهدات وبلعق البصراء بالسيان وذلك محال، وما أدى

وهذه الالاستية مل أمانين : أحدها ، أن الواحد ما خاصل عز " منه " مع الحالت إنما يرى النهي ارزية سقها الله في صبر و إمراك بمقفه ، قالما : النه او رأى با رأى إلا لكرد عليها ، والتأني أن القسدم شال حاصل على " إن الله التي يعنى ، وليس بآمر زائد على ماذكر تلد ، المنعة اللي او رئى الرئى إلا لكرد عليها .

و وسما أن يكون عاقلاً . جان قبل : إلى نشط طل أنه البن تمضر عنا مسام عطابية ، فكرف يجوز - يحكن و اللا تراها؟ قبلها : إن البلغ بأنه لهن عضرتا على باشته إلى طرق ما الحرابات أن كان أز إياده ، وقد مندقع على الطريقة على أأنسك المجروع لل كون ولا تروعه ، قال يمكنكا القطل على أنه ليس بمضرتها عجى ، فيلام

أنرمتاكم . يبين ذلك أن الأعمى لنافندهذه الطربق(¹⁹) ، وهو العلم بأنه لوكان أه ، لم يتمكنه القطع على أنه ليس بحضرنه ثمى. من طريق الادراك، وكذلك اجرزم أن يكون ولا ترونه ، وجب أن يكون حالكم حال الأهمى.

فان قبل: ولم تشم فتك ؟ ففدا : لأمه متى كان على هذه العمنة و . . . برى ، ومنى أم يكن كذلك استحال أن يرى، فيسب أن تدكون رؤم . 1 ، وله لمكونه حيائيسرط سمة الحاسة على ما غنواة بالأن بهذه الشاريخة بهنم بالنير النه : م من الأسباب والطال والشروط .

فإن قبل: أليس الأعمى مع تجويزه أن يكون ولا يرى ، يمكنه التنظيم على أيس تجدرته شي. بأن يلس فيجد ذلك الموضح تائياً ؟ قانيا : كلامنا في لهن بـتند أحدثه إلى الآخر ، وكان الأول طريقاً إلى اتنانى ، وهذا الذى

اللها و المستقبل الم المستقبل أن أن لا تسلم ذلك ، بل غول : إن الحلى (⁽¹⁾ بسالاً) إذا الله مستقبل المستقبل ال

(۱) نائمة من م

على أنه ليس بمضرته شيء من طريق المبر ، لأن كالبمنا في النفر الله يستند خلافه ، فإن في الثان من يشاهد شخصاً مرة ، ثم إذا رأة ثانياً نبيته وتمرقه ، وفيهم من يشاهده مراراً ثم إذا رآه بعد ذلك لم يتبنه ولم يعرفه ، ولا(١٠) فلك

فإن قيل : أاستم جوزتم أن يقلب الله الجيال ذهبًا مع أسكم قطمتم على أن لم بفعل، فهلا جاز منه في مسألتنا ، فيجوز أن يكون بين أبدينا شي، و نمن (١١ لانواه ، ومع ذلك تعلم على أنه ليس بمضرننا ؟ قيل له : إن بين الوضمين فرقًا ، لأن كالإمنا في عدين يستند أحدهما إلى الآخر ، والأول طريق إلى الناني. ، فقاتنا ؛ مِن أَفَسَد عَلَى نفسه عَلَى العَارِيَّة لم إعصال له العَمْ التَّالَى المُقاصَل مِن العَارِ بق وليس كذيك (٢٠) ما أردتموه ، لأن الملم بأنه نمالي لم يقلب الجيال ذهماً ضروري خاليه (٣) الله نمال فينا أبدًا ، فلا يشبه ما ذكر ناد .

فإن قبل : ألستر جوزتم أن يقلب الله صورة زيد إل صورة أخرى ثم فطمتم على أنه لم بنماره فهالا جاز مثله في صبألتنا. والجواب عنه مثل الجواب عرا مضى ، لأن كلامنا في عامين أحدها طريق إلى الآخر . فقاما : من أفسد ناك الطريقة على نفء ، لا بحصل له النفخ الذي مجمل من ذلك النظريق . والنظر بأن زبدا هو الذي شاهدرادا ، من قبل ، لابسنند إلى طريقة قد أفسد اهاعل أحسن فجاز أن نقطه على أنه هو .

فَيْنَ قَيْلُ : إِنَّ النَّمْ بِذَاكَ بِسَلِنَدُ إِلَى طَرِيقَ وهو الأدراك ، وقد أَفْسِفُ بتجويزكم على أغسكم أن يقلب الله صورته فلا يمكنكم القطم على أنه هو . فيل له : البس الأمر على ما طلقته لأن هذا العنم لا يستند إلى الأدواك . إذ توكان كذفك لوجب فبمن أدرك زبدائم شاهده بمد نقك أن يتبنه لا محاة والمدر

(1) اللية من من

4 9 1 45 (4)

(١) داند ۽ ق س

100.711

فيْن فيل : ولم قائر إن الواخ المقولة مرتفعة ؛ قاتا : لأن الواخ المقولة من الرؤية سنة : الحجاب ، والرقة ، والكنافة ، والبصر الفرط ، وكون الرقي Bur Salt (Y) (٣) وأن الواحد منا ، في من (۱۳۰ - الأسول الحسة)

معنى الوكنا (الوا مرافعية

إلا لأن هذا اللغ غير مستند إلى الأهر الله ، فصح ما قاتاء .

فإن قبل: ما ألزستمونا في الادراك لازم لسكم في الشباع ، لأن من الجائز

مندكم أن يقلب الله تساع أحدنا عن حمت الرأى ، ومع ذلك يمكنه القطم على

أبد لبس بحضرته شيء، كذلك في مسأفتنا، فلنا : إنَّ من قلب الله معالى(١٠)

شعامه عن ممت للرأى لانكون حالت صيحة ، بل يكون ماله و حال الأعمى

فإن قبل : إن الط بأنه ابس بحضرتنا شيء مل يخلف الله تعالى قينا ابتعاء ،

الآأنه يستند إلى طريق قد أفسدناه ، قاما : ليس الأمر على ما طلننته ، بل العلم

بأنه ليس العشر تناشىء ، استند إلى أنه لوكان ترأيناه ، وعلى هذا فان الأهمى

لا تقد هذه الطويق لم يتكنه التطم على أنه الس اعضر تعتبي ، والبصر !! حصل له

هذا الدَّرْ أمكنه القطع على أنه ليس بحضرته شيء ، فعلنا أن أحد العقبين بسلند

إلى الأخر ، والأول طريق إلى الثاني ، فن أفسد على غسه المؤ الأول لا يحصل له

النظ التاني . قد صم بهذه الجلة ووضع أن الإهراك ليس بمني و(ع)وأن أحدياه، ماصل على الصفة التي لو رأى لما رأى إلا لكونه عليها ، والقديم نمالي حاصل

على السفة التي لو رأى ذا رأن إلا لكونه عليها ، وللواخ للمقولة مرتفعة .

سواه ، و کلامنا فی الحی إدا كان سميح الحاسة . فلا پازسنا ما ز كر موم .

فَإِنْ قِيلَ: كِفَ قَلْمَ إِنْ الرَقَةَ مَنْعَ عَنْ الرَّوْيَةَ ، مَعَأَنَ الْحُتَضَرِ بِرَى اللَّكِ (١)، والجن يرى بعضهم بعضاً ؟ قامًا : لأنَّ الرَّقة لاتمتع بنفسها وإنما تمنع بنيرها وهو ضن الشماع وقلته، والمحتضر إنما يرى المائلان شماعه أقوى وأكبر، وكذلك حال االجن .

فإن قبل : كيف قائم إن اللطافة منع ، ومعلوم أن الجزء الواحد إذا المضم إليه غيره بشوك ؟ قلنا : أبلز ، الواحد إذا انضم إليه غيره خرج عن كونه لطيناً ل هو كثيف ، فللكثافة تصح رؤيته .

فإن قيل : كيف قاتم إن البعد الفرط منع ؟ مع أنا ترى السياء وما فيها من الحواكب، تحو زحل وغيره من النجوم ؟ قلنا: إنا إنما ري السهاء على بعد لأنها إتحق بجرم عظيم وضوء كثيت ، فلا جُرم أن هذا القدر من البعد لا يثبت قى حقه بعدًا مفرطًا . وبعد فإن زحل لبس في(٢٠)الجرم والعظم بهذه المنزلة التي أ راها ، لا ذلك إلا لبعده عنا .

فإن قيل : كيف قائم إن كون الرى في غير جهة محاذاة الراقي سنع ، وسفوم أن أحدنا برى وجهه في المرآة مع أنه في غير جهة محاذاة الرآني ؟ ا قاتنا : إنا فد أجبنا عن هذا من قبل و نكلمنا عليه .

واعلم أن الموانع على ضربين : أحدها يمنع بنفسه والثانى يمنع بشرط. ، أما المانع بنفسه ، فهوكالحجاب ، وكون المرثى في غير جهة محاذاة الرائي . وأما للانع بشرط ، (*)فهو على(*) قسمين : أحدها ما يمنع لأمر يرجع إلى

(٢) هو في ، في من

(٢) قبل ۽ في س

(۲) المية من س (1) في حال ۽ في س (٢) وهذا ۽ في س

كا أمكن رؤية المكشوف.

في غير جهة محاذاة الرائي ، وكون محله ينقض هذه الأوصاف ، وشيء منها

وإنما قلنا إن الحجاب منم ، لأن المرأى إذا كان محجوبًا لا يمكن إدراكه .

ومتى كان مكشوقًا أمكن إدراكه(٣٠ . وهكذا٣٠ الـكلام في الرقة ، واللطافة والبعد للقرط ، وكون المرثى في غير جهة محاذاة الرائى ، لأن المرثى إذا كان

بهمض هذه الأوصاف لا يمكن أن بدرك ، وإن لم يكن كذتك أمكن أن يدرك .

وهكفا إذا كان عل المرثى ببعض هذه الأوصاف لأن الثون متى كان في محل

محجوب أو رقبق أو لطيف أو بعيد ، أوكان محله في غير جهة محاذاة الرانى

لم يمكن إهراكه ، ومتى لم بكن كذلك أسكن ، وبهذه الطريقة بعرف للنع

فإن قيل كيف فلتم إن الحجاب منع عن الرؤية مم أنا ترى ماور ا، الزجاج؟

قلنا : لا يمكن إنكار أن الحجاب منع ، ومن أنسكر هذا فقد أنسكر الديان وجعد الضرورة ، وأما ما ذكرته في الزجاج فإنا نرى ما وراءه لأن فيه خللا

على طريق الانعراج، ويختص بضرب من الصقالة والضياء فلا يحجب ماوراء..

بل تحصل قاعدة الشعاع مع ماوراه على وجه لاساتر بينهما وبينه ، ولا مايحري

بجرى السائر . وإنما قانا: إن فيه خللا على طريق الانبراج ، لأنه إذا أمل، دهنا

وغد رأسه وترك في الشمس فإنه يذهب ما فيه من الدهن ، فلولا أن فيه خللا

على ما قلناه ، وإلا لم يُذهب . فلهذه العلة أمكن رؤية ما فيه ورؤبة ما وراءه ،

لا يجوز على الله تعالى بحال(١) من الأحوال.

(۱) اللاتكة ، في س

بنفبه والأسائي ينشع بصرط

الوانع ضربان: أحداها بهزم

الرائي ، والثاني ما ينع لأمر يرجع إلى الرَّقّ . ما يرجع إلى الراق فهو كالرقة والتنافذ، فإنه إنذا يُنم لأمر يرجع إلى الرائى وهو ضعف الشناع. وأمد ما يرجع إلى الرئى، فنحو الهند للفرط فإنه إنما لا يرى لبحد حتى أو قرب لرئى.

نصار الحال في اللم عن الرؤية كالحال في اللم عن الفعل . فسكما أن اللم من الفعل على قسمين ؛ أحدها ، يمنع بنف، وفقت كانتيد وما يجرى مجراء : والآخر ، يُمَاع بشرط ، تم ما يمنع بشرط على ضربين؛ أحداثا ، يرجع إلى العامل وذلك نحو قلة التُدر والضنف؛ والآخر يرجع إلى السل، نحو كثرة التقل فيه . كذلك الوانع عن الرؤية .

فإن قبل : ما أنكرتم أنا إلا أوى القديم تعالى لمناتع نجر سقول قلنا : لأن إثبات ما لا يعقل يفتح باب الجمالات ، ويلزم عليه جواز أن يكور بمضرتنا أجمام عظيمة وتحمل لاتراها لمباتع غير معقول ، وبازم عثل فلك في المفوم ، ومعاوم خلافة .

فإن قبل : ما أنكرتم أن المانع من الكروية الله تسلل هو أنه تسلل لم يت أن وبنا غلم ، ولو شاء أرأيناه ؟ قلنا : الشيئة إنحا تدخل فها يعج دور ما يستحبل ، وقد بينا أن الرؤية تستحيل عليه تعللي فلا يعثم حا ذكرتموه وبعد ، فترجاز ذلك في القديم سالي ٢٠١ لجاز مئه في المدوم ، فيقال: إن المدو-إنا لا يرى لأنه تمالي لا يشاء أن يريناه ولو شاء ترأيتاه ، فكما أن فك خاف

نِهَنَ قال : ما أحكرتم أن هذه الأمور التي عددتموها ليست بمواح

من السكلام ، كذلك هينا .

I (e) المنا من [130,400

من جائبها قرقه تدائل د وجوه **يوئند قاصرة الى ريها للظرة ،** w3.3(1) (١) الله من ا

قشاء بن (⁰⁹ كان الأمر على ما ذكرته فقد ارتفع غرضنا ، لأن غرضنا بيان أن

الوانع عن الرؤية مرتفة ، وأن تعلى تركان مرتَّكَ في نف توجب أن نراد الآن ،

وهذا قدتم بنا ذكرتموه، على أناقد بينا أن هذه الأمورموانع بما لا يمكن دفعه. فين قبل : ما أنكرتم أنا رى القديم تعالى ١٠١ الآن؟ قلنا : فو وأينا. لطفاله

ضرورة ، لأن الرؤبة طربق إلى الملم ، وهذا يرجب أن نجد كوننا عالين به

الله قبل أنيس أنه تمال حاصل على الصفة التي لو عز⁽¹⁷⁾ 1.1 علم إلا لكونه عليها ، والواحد منا حاصل على العقة التي لوعوما علم إلا لكو ععليها ،

واللوانع المقولة عن الملم مرخمة ، ثم لا يجب في كل عاتل أن بعلم القديم

أمالي، فولا جاز منه في مسألها، أن(") يكون القديم عاصلا على المنة التي الورثي

الثاني الانكونه عليها ، والواحد مناحاصل على الصفة التي فورقي لممارقي

قاتا : إن بين الوضين فرقًا ، لأن المعج في كونه عالمًا غير الوجب له ،

إذ المصحة إننا هو كو، حيًّا ، والوجب له إنماله! هو العلم ، ولبس كذلك

في كونه مدركا ، لأن الصححة هو كونه حيًّا ، وهو الموجب له أيدًا ، فقاوق

من أنفسنا ، وقد عرف خلافه .

إلا المكونه عليها ، ثم لا يحب أن تراء الآن.

احدا الأخر.

والنوم شبه في هذا الباب:

١٣٥ لمل حنا نفعةً ، فكون البلوء على النعو التلل : لمان أن يكون . 13.62/(0) (e) کاستان (

فالواء بين الله تعلق أن الرجوه تنظر إليه يوم القيامة ، وهذا يطل على كونه مرائياً على ما نقوله . والأصل في الحكام عليهم أن تصمهم من الاستدلال(١) بالسبع أصلا ،

لأن الاستدلال بالسم ينبني على أنه تعالى عدل حكم لا يظهر السجز على الكذابين، والقوم لا بقولون جذا بقلا يمكنهم الاستدلال بالسم على شيء أصلا. وعلى(١٠ أنا قد بينا أن التظر ليس هو الرؤية ، وتكلمنا عليه فلاوجه لإعادته .

ونما يتملقون به قوله تنالى **درب اوني النظر الباده (*)** قالوا : فهذا سؤال ، فقد سأل موسى الله الرؤية ، فعل ذلك [16] على أنها جائزة على الله نعالى ، فار استحال فلك لم يجز أن يسأله . فاتوا : والذي يعل على أن السؤال سؤال موسى عليه السلام وجيان ، أحدها هو أنه أضاف الرؤية إلى عنمه ، والتأنى أنه ناب ، والتوبه لا تصح إلا من قبل نسه .

وقد أجاب شيعنا أبو الهذيل عن هذا: بأن الرؤبة هينا بمنى الطولا اميّاد ر شاورتون عليه ، لأن الرؤية إنما تكون بمنى المؤ منى تجروت ، فأما إذا فارتها النظر فلا تكون بمعنى العلم . فالأولى ما ذكر، غيره من مشايخنا ، وهو أن السةِ ال لم يكن سؤال موسى وإنمنا كان سؤالا عن قومه . والذي (")بدل عليه قوله عز وجل أحد صلى الله عليه وآكه و ويستانك العل السكتاب الن تنزي عليهم كتابا من البسعة فقد بسائوا موسى اكثرهن ذلك فقائره لرقاعة جهرة وأأأرق أدعر وجار و والا قائم يا دوس لن لؤمن لك حنى لرى الله جهرة و٢١) فسرح الله نداني

> Lister Work 117 Pale 721

بأن القوم هم الذبن حاود على هذا السؤال.

Linkell (a)

** 5,23 (1)

ap : 1 (1) 1+5-64 (1)

1 (4 Stude 613 (۲) چنها فرق و في س (+) كالمسة من ص

وبدل عليه أيضاً القوله حاكيًا عن موسى عليه السلام ، ا**تهاسكنا بعه فعل** هسفها هذا عا^(١٤) قبين أن السؤال سؤال عن قومه ، وأن الذنب ذبهم .

فَإِنْ فَيْلِ : لَوْلَا أَنِ الرَّوْيَةُ غَيْرِ مُسْتَحَيِّةً عَلَى اللهِ نَمَالِي وَإِلَا لِمَا جَازِ أَن يَسْأَلُه فَلَكُ لَا عَنْ نَفْ وَلَا عَنْ قَوْمِهِ ءَكَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلُ اللَّهُ عَنِ السَاحِيَّةِ والرَّك لا كات مستحيلة عليه .

قاتا : (٣)وق يا بهما(٣) : لأن مسألة الرؤية يمكن معرضها بالسمع لجاز أن بطاب فيها دلالة ممعية ، بخلاف مسألة الصاحبة والولد.

وفيل: إنه علم أن الرؤية مستحيلة على أنى ، ولسكن سأله عن ذلك لأن الأماة

 إيكن يقنمهم جوابه ، فسأله الله سبحانه ليرد من جيته جواباً يفتعهم . فأما ما ذكرمني الماحبة والولد فلا يصح الأند إنا لم يسأل لا لأن الصاحبة والراء ستحيل على اللهُ تمالى والروَّبة غير مستحيلة ، بل لأنهم لم بطلبوا منه

فئك ، حتى لو قدرنا أنهم طابوا منه فلك ، وعلم أنه لا يقنمهم جوابه لجاز أن يسأل الله تعالى ذلك ، البرد من جهنه جواباً يقنع .

وقد قبل : إن بين الموضعين فرقًا الأن إحدى السألتين لا يمكن ١٩٠١ل استدل(١) عليها بالسمع، والأخرى يمكن فقت أيها ، فغارق أحد ١٩ الأخر . وأما ما ذكروه من أن السؤال سؤال موسى (١٠)عليه السلام ١٠١ ، يأن

أَمَانَ سَوَّالُ (١) الرَّوْية إلى نفسه بقولة : 8 ريه **كوني النفر اليك ؟، فلا يصح،**

(٣) أفعيلكنا ، في الأصل ، والآياة من الأعراف هـ ه إ (۵) الاستدلال ، و بر (٦) كالمدة من من

لأمنيتر مسم أن بكون السؤال فومه تجهاء بطينه إلى ضعه ، وهذا طاهر في المساهد ، لا تتحد و بناها عليه و بما الماهد ، لا تتحد في الساهد ، لا تتحد في الساهد ، لا تتحد في الساهد ، لا تتحد في الله الماهد من أن السؤال طوال موسى و إلى كات المناهد من أن السؤال طوال موسى و لأن مناهد أن المناهد من أن السؤال طوال موسى أن تتحد بلا بمنح أيضاً ، لأن تأميد من ذلا بمنح أيضاً ، لأن تأميد من ذلا بمنح أيضاً ، لأن تأميد من ذلا بمنح أيضاً ، لأن يتحد إلا تمام لله بناهد أن يكون في المناهد أن يكون لله المناهد أن يكون لله المناهد أن يكون قراء تمام المناهد أن يكون المناهد أن يكون قراء المناهد أن يكون المناهد أن يكون في المناهد في تطول قراء المناهد أن يكون ال

وأما الصاعقة فلم يكن ذلك عقوبة ، وإنما كان ذلك المتصانًا وابتلاء كل استحن الله غيره من الأنبياء .

وهذه الآية حجة لنا عليهم من وجهين : أن ما _ (ه) 1- ما عليهم من وجهين :

أحدها « مرا () أن تدائي الل عبداً خزية و درية **دي ادي تعبر عليه** عنوان الرئي والم حرات المجاه ، ومد خدا أن تراك وال مراك الله عن و وحد خدا أن أن تدائي و المستلجة الرؤية عنها . و وحد خدا من المستلجة الرؤية عنها . و فائل يحقونها أيها في العدت المجهم عنه أن يك يجدون الرئيت . ثم قال حال كل عمل مع على المستلج ما يحتون . من محكون المن حال حال المستلج المناقبة عنها المناقبة على المناقبة على المناقبة المناقبة

(1) المشبة من من (٣) وينا أن د في من (٣) وينا أن د في من (٣) المشبة من من (١) المشبة من من (١) المشبة من من (٣) المشبة من من (٧) المشبة من ال

(١) لميوانات نخصوصة (١) ثم تستميل في غيرها على سبيل الجاز والتوسع ، واستمائم في غيرها لا يقدح في حقيقه (٢) ، كذلك همنا .

والرجد الثانى من الاستدار بهذه الآية ، هو أنه نشال قال و ان والى والمن الغفر الله بالجين هان استقر عليقة هيوه تواني (Wi) وإذا المنتظر أو الجمال المؤجدة بالما أن كان مشها الكابلاتية أو بعد تحرك ، وإنذا كما أن الجهال بعد المرتم كر الا يجوز أن استكون الرؤية منتها بالمشرار المبلى ، لأن الجهال المداخرة والمرتم موسود به وتبيد الى كون أنه قائل المنتظر أو الحليل عالى ... محرك ، دالا بذك على أن الرؤية ستمية عليه ، كاستخالة المشرار الحليل عالى ...

تحركه و ويكون هذا بمارلة قوله تمال (*) « ولا يردفلون الجنة حتى باليع الجمل في سمع الخليف » . و عما يتعافون به ، قوله تعالى « تعييتهم يوم بإلغوقه سعام »(*) وقوله تعالى

و العن الأن يرجو قله وبه قليسل عبد صفاله (٥٠) إلى غير ذلك من الآيات الى ذكر فيها القدا.
والأصل في الجواب عن ذلك أن القصاء ليس هو بمنى الرؤية ، ولهذا والأصل في الجواب عن ذلك أن القصاء ليس هو بمنى الرؤية ، ولهذا استصل أحداثا حيث لا يستمسل الآخر ، وهذا الهن الأجمي بقول : لقيت قلاكاً وجلست بين بنه، وقرأت عليه ، ولا يقول راياء ، وكذلك تقد بسأل اسدم

الثقاء شير الرؤر

فيتهوي بالتو

غيره هل النيت الذك ؟ فيقول: لا ، ولكن (4) وأيته على القصر. نفوكان أحدها (1) لميوان تصدير، فقد س

(1) لميوان مخصوص ، في س (*) حقيقة ، في س (٣) الأعراف ١١٣ () على الرؤية ، في سي (ه) الخسة من في والآية من الأمراف ، ع (١) الأسراب ،) (٣) الأحكيف - (1 (() والحكيل ، في سيّ

الآحر ، ولا بتناقض المكلام ، وقال : لوكان اللقاء بمنى الرؤية لم يختلف لمقال قيه بالزَّمنين والتافقين . وقد قال الله تعالى ه فاعقبهم العاقا في فالوبهم اللي يوم بقوقه ، فيصيأن بدل على إلى النافقين برونه. قال له القاضي: من أبن الشعدا ؟ فقال له : من رجل بالصرة بقالله أبو على بن عبد الوهاب المبائي ، فقال: لمن الله ذلك الرجل، لقد (١) بث الاعتزال في لدنيا حرّ سلط لللاحين على القضاة.

وعا يتعاقبون به مقولة تعالى: كلا الهم عن يهم يومثك للحجو يون، قالوا: بين الله الله أن الكنار بوم اللهامة محجو ون من رؤية الله وهذا بدل على أن

الؤمنين لا مجبون ، وفي ذلك ما شوله .

و الأصل في جوابه ، أن هذا استدلال بدايل النطاب ، وذلك لا بعنمد في فروء اللقه فكيف في أصول الدين . و بعد ، فابس في ظاهر الآية ما يدل على أَنْ السَّكُمَارُ جِمَ اللَّهَامَة محسوبون عن روَّ بِهُ اللَّهُ مَا لَأَمْ تَمَالَى قَالَ * كلا الهم عم يرجم ا⁻⁾ يوط الحجوجون (*) = ولم بقل عن رؤية رسم . رمني قالوا : الراد بقوله عن رسيم، عن رؤ به ربيم ، قشاد ليس كذلك، بالراد من تو اسبر بهم، الأنسكم إذا عدلتم عن الطاهر فنستم عالتأويل أولى متاء فنحداء على وجه جولفق

وتما يتعاقلون بحد إجماع الصحابة على أعشناني بري، وإجماعهم مجة بقيوب أجام الم القيمان آنه تعالى برى .

فدا : لا يَمَكن إدعا. إجماع الصعابة على ذلك ، فقد روى عن عائشة أنها

pj. 10 (1) (١) المات من ا والأياد المناصر من والأياس الفنس مع عمل الأخر لم تم ذلك و فلت أن القاء السراهي عمل الرؤية ، وأسير إعا بوافق دلالة المقل فننول: الراد بتواه نمال « تعجبتهم بهوم يافونه سلام » أي برم باقرن ملائمكته ، كا قال في موضع آخر « والثلاث كة يعخلون عليهم هن كل باب سلام عليسكم ١١١٠

وأما تولد عز وجل = فهن كان يرجو للله ربه فليعيل عبلا صافقا = أى تراب ربه ، ذكر نف وأراد غير ، كا قال في موضع آخر « واقا العصوكم ال المؤير النظر ۽ (١٠ أي إل طاعة الحرار التقار ۽ ﴿ وَقَالَ لَتَي فَاهِبُ الَّا دِينَ -ای پل حیث ارنی دیی . و کفوله د وجه ریات ه ای وجاد آمر ریات . واوله ه واسال القرية ، مني أهل القرية (٢٠) . ونظائر هذا أ كثر من أن تحص

وبعد ، فتركانت (١) هذه الآية والذ(١) على أن التوسين يرون الله من . ارجي في قراء ه فاعليهم **نعاده و عدوجم ال** يوم **يطوله (*)** أن بدل على أ المنافقين أيضاً برونه ، وهم ما لا يقولون بذلك . فابس إلا أن الرؤية سند، على الله سال في كل مال ، وأن القامد في هذه الآية محول على عناب ، كا وال الآبة محول على لقاء تواب الله أو لقاء الثلاثكة .

وفي الحبكانة أن قاضكم القضاة استدل بقوله عز وجل والعين كان يرجو 40 ربه و على أنه تعالى برى : فاعترض عليه ملاح فقال : السي اللها. عمر الرؤية ، لأن أحدهم يستصل حيث لا يستصل الأخر ، بل ينيت أحدهم وسو

torius (r)

مطمون فيه من وجيين : أحدها ؛ أنه كان برى رأى اطوارج ؛ بروى أنه قال :

قالت الما حمد قائلا خول إن محداً رأى ربه ، فقالت: الله قف شعرى عاقلت، ثلاثًا من زعر أن محداً رأى ربه فقد أعظم القرية على الله تعالى ، شم تلت قوله تنال د و (۱)ما کان لپتر آن یکلیه اشالا وجیا او من ورا، حیاب او پرسال رسولا فيوهي بلاق عا يشام د(١): وبعد ، فعاوم من حال أمير التومنين على عليه السلام وكبار(٢٤) المنحابة ،

أنهم كانوا ينقون الرؤية من الله تعالى. وأنت إذا نظرت في خطب أسبر المؤمنين ، وجدتها مشحولة بنتى الرؤية عن الله تعالى ، (الكنيملل ما تائزا(12) ومما بتماللون به ، أخبار مروبة عن النبي صلى الله عليه وآله ، وأكنزها

الخافر مرو بادن الروسول

بتضمن المابر وانتشبه ، فيجب الشلع عل أنه صل الله عليه وســــرٌ⁽⁴⁾ لم بالله . وين قال فإنه⁽¹⁾ قاله حكاية من قوم ، والرارى مذف الحكاية وغل الخبر ومن جماتها وهو أنت ما بنطلون به دما يروى من النبي صلى الله عا

أنه قال: ٥ سارون ربكم بوم القيامة كا ترون النسر ليلة البدو ٥٠) . ولنا في الجواب من هذا طرق اللائة :

أحدها ؛ هو أن هذا اللبر يتضمن الجبر والتشبيه ، الآنا لا برى الله إلا مقوراً عاليًا متوراً ، ومعلوم أنه لا يجوز أن يرى القديم تعالى علىهذا المد ، فيجب أن غطع على أنه كذب على النبي صلى الله عليه ، وأنه لم بقله ، وإن طة فإنه فالله مكاية عن قوم كا ذكرنا.

1 5 5 6 (4) (٧) شخاري مواليت ١٦ ، ٢٩ ، أذان ٢٩ ، ولود الدغه ١٩ ، الرمذي المنا ١١ - 19 - TI - SP - IT - T Jan Ji

منذ سمت عليًا على منبر الكوفة يقول: انفروا إلى فية الأحزاب ب أهل البهروان -- دخل بنضه قامي ، ومن دخل بنض أمير المؤمنين قلمه ، فَاقِلَ أَحَوِالُهُ أَنْ لا يعتمد (٢) على قوله(٢) ولا يحتج بخبره . والتاني ؛ قبل إنه خوالط في عقله آخر خمره ، والكتبة يكتبون عنه على عادتهم في جال عدم أثبيز ، ولا ندري أن(؟) هذا انتابر رواء وهر صعيح المثل أو نختلط العقل ، ريحكي(4) منه أنه قال ليمش أصحابه : أعطى ودهماً أشترى به عصاً ، أضرب با الكلاب، وهذا من أفعال الجانين. ويقال أيضًا أن كان محبوسًا في بيت كان يضرب عل الباب فكاما اصطفق (١٠ الباب أهك، فلا يمكن الاحتجاج أشواه الأن هذا ولالة المدين عليه .

وأمالاً؟ الطريقة التالثة ؛ هو أن يقال : إن صح هذا الخبر وسلم ، فأ كبر عافيه أن بكون خبرًا من أخبار الأحاد، وخبر الراحد مما لا ينتضى العلم، وسأنتنا طريقها(٢) النظم والثبات دوإوا صحت هذه الجلة بطل ما يسلقون(٩) يه . ثم إن هذا اللبر معارض بأخبار رويت، منها ما روى أبو قلابة عن أفي ذر أنه قال : قلت الذي : هل وأبت ربك ، فقال : نور هو ، أني أراد(١٧ أي ،

Links (1)

or what (r) (a) شيئي ۽ في س

1 in Fall (s)

1.1.50

(A) الطفوة و في س

وفاق حائم بن طي(١١) :

أماوى إن يصبح صداى بقفرة

من الأرض لاماء للدي ولا خو ترى أن ما أغشت لم يك ضر أن وأن بدى بما غلت به صفر أما وى ما بنني الذاء عن الذي

أما وي إن المسال غاد ور أنم

فإن (٣) غانيا : النبي صلى الله عايم (١) وآله(١) إنما أورد هذا الخبر مورد الدشارة الأسماع ، وأي شارة في أن بعذوا الله تعالى في دار الآخرة، ومعلوم

إذاحشر جتبوماً وضاق مهالصعو

ولأفرين المال الأساويث الذكر (١)

. نهير يعامونه في دار الدنبا ؟ قاتا : إنما يشر با بالدؤ الضروري ، والدؤ الضروري لا بشت إلا في دار الأخرة ، فإن فالوا ؛ أي بشارة في أن يعلم المُتنال ضرورة؟ قال : الأن لا يازم منونة النظر وتعب اللكر . فإن(٥) قال: فيجب على هذا أن يَكُونَ النَّافَقُونَ وَالنَّرِمَتُونَ سُواءً ، لأَنهُمْ بِمُلُونَ النَّهُ ضَرُورَةً كَالنُّوْمَنَكِينَ . لماناً : إن التنافقين والكمار وإن مانوا الله نعالي ضرورة فلا يكون حالهم

وحال التؤمنين سواء ، لأن التؤمنين إذا عرفوا الله تمالي ضرور، ، وعلموا هوام تواميم ، ازدادوا فرحاً وسروراً ، ويكون ميشهم أهاأ وأرغد، والس كفقت حال المنتقين ، لأنهم إذا عرفوا الله تمسال ضرورة ، وعاموا دوام عقامهم به ازدادوا غاً و مسرة ، وكانوا في عقوبة وعذاب.

فإن قانوا : الرؤية إذا كانت بمنى المؤنتمدي إلى مضولين ، نحو وأيت فلانًا فاضلاء ولا يجوز الاقتصار على أحد مفموليه إلا إذا كان تصفي المشاهد ،

> (۱۱ هجوان من ۲۹ د والمنتاب اروجاد داوية - (۲) گانس من س (1) وعل آله وسلم و في س 18 - 1 - 1 - 18 mg

أنور هو ؟ كيف أراد؟ لحذف همزة الاستفهام جريًّا على علاتهم في الاختصار ، وعل هذا عال الشاع (١) :

وعن جاور بن عبد الله عن وسول الله صل الله عليه (١٠)وعلى آله وسلو(١١

أَمَا قَالَ : لن برى اللهُ أحد في الدنيا ("أولا في الآخرة!" ، وقد قبل ألمل عليه السلام: هل رأيت ربك؟ فقال: ما كت الأعبد شياً ق أره . فقيا : كف رأيت ؟ تقال ؛ ﴿ تُره الأَيمار عشاهدة الديان ، ولكر (١) رأت التفري بمقائق الإيمان وموصوف بالدلالات وسعروف بالآيات و هو الله الدي لا إله الا هم اللي القيوم .

يُم نتأوله نحن على وجه بواقق ولالة المثل ، فنقول: الراد به سترون رك يوم الليامة ، أى ستعانون ربكم يوم القيامة كا نطون الشمر قبلة البدر . وعلى مذا عال ؛ لا تضادون في رؤيد، أي لاتشكون في رؤيد فسبه بالشك، واركان بمنى رؤ بة البصر لم يجز ذلك ، والرؤ ية عمني المار عمما سلق به الترآن ، وورو يه الشعر . فذال الله تدالى + اللم تو اللي رياك كيف عد الاهل ه (م) وعال » اقم تر کیف فعل و یک بامستان تقیق ۱^(۱) و ذال : « کو کر و تقدیر کنرو» أنَّ السموات والأرض "اتنا رطا فلنلناهما وجملنا من ألله كل شيء حر أعلا

تؤملون » (٧) وفي الشمر : رأيت الله إذ سمى نزاراً hubb The (Almital)

أي علت الله تعالى (٩) .

1 - 148 143

1...240.00 (۱۱ امر ن أن ريط ، الديوان ٢٥٥ Later or 14 3 21 (4) 2- 1-91(2) 1 41 -55 74 (4)

قلماً ؛ لا يمنعرأن يكون الأصل ما ذكرتموه ، تم يتنصر على أحد مقموليه توسماً وجازاً ، كا أن حمزة الندية إذا دخلت (١١ في ١١) النمل الذي يندي إلى مفعولين ، يقتض تعديه إلى ثلاثة مفعولين ، ثبر قد بدخل على القمل الذي هذا ماله ويقتصر على مفمولين ، ولهذا قال تمالي » لا ته منصبحته » (*) تأد خل (*) اللمزة على الرؤية واقتصر على مفعولين على أن حال الرؤية إذا كالت يمني

العلم ليس بأ كثر من معنى حال العلم ، ومعنوم أنهيم يقتصرون في العلم على أحد مغمولين فيقولون أخلر ما في نفسك ، ولهــــــذا قال تمالى ؛ ﴿ تعليم ها في قاسي

ولا اللم ما في المساده فإن قال: إن المام حيناعمي المرقة ، فايدًا جاز أن يقتصر

على أحد مفمولين ؟ قامًا : فارض منا يمثل هذا الجواب ، فنقول : إن الرؤية في

التقبر بممنى اللعرفة ، لأن الراد بقوله : سترون وسكم يوم القباسة ، أى ستمرفون

ربكم يوم القيامة كا تعرفون التسر لولة البدر، فلا يحب أن ينمدى إلى مفعولين.

وللمقالف في هذا الباب شبه من جية المثل من جانبها ، قولم : إن القديم تمالي (١) معدكم راد ١) لذاته فيجب أن برى نسمه فيه الم يزل ، وإلا خرج عن كونه واثبًا لذاته ، وكل من قال إنه يرى نفسه قال إنه براء غيره . قلها ؛ الدافي هذه للمألة علر يقان ؛ أحدها ، هو أن يقول : إنا لا نسر أنها * ا را، لذاته ، بل القديم تدالي إنما يرى الشي ، لكونه حياً بشرط وجود اللدرك ، وكونه حيًّا من مقتضى صفة الذات ؛ وكونه مشركًا من مقتضى صفة الذات ،

Jail Ly

والطريقة الثانية ، هو أن قول: هب أن الله التالي را، لذانه ، أيس أنه

p. j. Fin 14 (1)

(4) Stead of the

فكيف يسمرأن بقال إله عزوجل وارقداته ؟

القديم تمال ، فلا يصح ما أورتموه . وهل هذا إلا كأن يقال : إن(*) من كان عِيَّا أَكَا يَهِبِ أَن يَكُونَ وَانْهَا قَشَى - ، بحب أَن يَكُونَ مِنْهَا . ف كَمَا أَنْ هذا

عز وجل لا يجب أن يرى المعتومات سم كونه رائياً لذان ؟ فإن غالوا : إنميا

لا يجب (١٠) أن يرى المتومات(١١) لأن الرؤية مستعيلة عل المدومات ، قلنا :

وكذفك القديم تدالى تستحيل عليه الرؤية ، فلا يجب(١) أن يرى نفسه قبية

ومما بتعلقون به ، قولم : قد ثبت أن لله تعالى را. لنهر، فيجب أن يرى نسه ، لأن الدنة في حمة أن يرى غيره هي الدنة في عمة أن يرى ننسه(٢) .

دلیا الشاهد . فان کل من صح آن بری فدر. بصح آن بری نفسه ،

ومن لم يصح أن يرى غيره لم يصح أن يرى نف ، وافعة هو ما يقبت الحسكم

قاداً: ابس الأحر على ماظنانه ، بل الطريق إلى صمة العلمة هو أن يثبت

المف بشائها ويزول بزوالها ، ولم يكن (١٠ هنا النما تعليق الحسكم عليه أولى ، وفي مسألتنا ما تعليق الحسيم عليه ، غلا بصح ما ذكر تموه .

وبعد ، فإن هذا قباس الرائي على المرقى ، وأحدها سباين للآخر ، الأن

الرائي إنما بصح أن برى الشيء لكونه حبًّا بشرط صدًا لحاسة ، والرثي إنسا

يرى الكونه مرتباً في نف بشرط أن يكون موجوداً في الحال ، وليس كذتك

بثباته ويزول بزواله .

للندسن السكلام ، كذيك هنا ، لأن المعلوم أن الشي. لا يرى لكونه سيَّة (1) المية بن [

(the other out ألم ي لمده الحق مذكورة في السلة [a 'n hall (a)

Children - tart

لو كان النجيز هو المصح الرؤية في الجوهر ، توجب في كل مرثى أن يكون أن الممحم الكون أحدثا عالمًا فادراً حاً موجوداً ، إنا هو (١) كون القديم

ومما بمثلتون به أبناً ، قولم : قد ثبت أن القديم نعالى موجود ، فيجب

أن يكون مرثياً . وجوابناً عن ذلك هو أن غول: ولم قلم: إن من كان موجوداً بحب(١) أن يكون مرئيًّا ؟ فإن قالوا : لأن (٢) مصمح أروْبة (٢) إناهو الرجود ، بدليل

وإلها يرى لكوم على الصفة التي بتعلق بها الإدرات ، والرائي إله ابرى الشيء

لكونه مياً. ويعد، فاأنكرتم أن الواحد منا إنما يسح أن يرى خــه لأنه عما نصح رؤية ، وليس كذهك القديم نعال لأن ارؤية مستحيلة عليه ، فنارق

أحدثها الآخر.

أن الني ومني كان موجوداً كان مريئاً ، وسنى لم يكن كذك (يكن مريئاً ، وبهذه الطريقة يعل تأثير للؤثرات من التصحح وغير الصحح . قانا : كيف يصح قولكم إن الشيء متى كان موحوداً برى ، ومعلوم أن كثيراً من الموجودات لا ترى ، كالإراوات والكراهات وغير ذلك؟ ثم خول لم : ولم قائم أنه إذا لم يكن موجوداً لم يصح أن بري ، أو نيس عندكم أنه يجوز أن بري للمتومات بأن يخلق الله تعالى الإدارك النساق جها ؛ تم يقال لهم : كيف يصح أو لكم إن السعج قروية إنما هو الوجود ، ومعاوم أن الشي، عبدما تصح رؤيته كا تتجدد له صفة الوجود تتجدد له صفات أخرى د اليس بأن تجمل الصفة المسحمة إرزية عن الوجود ، أول من أن تجمل السفات الأخر ، فنا أنكرتم أن السميما غير هذه الصفة ؟ فإن قبل : وما تلك الصنة قلنا : لا بالزمنا بيانه على طريق

المبلدل ، غير أنا تتبرع فشول : إن نلت الصفة إنما هو التحبز في الجوهر ،

والهبئة في الكون . قَانِ قالوا نوكان كذلك لأدى إلى اختلاف للمستح ،

(١) ايب ، ال

قطن القوم لجهلهم أن هذا بدلم على إثبات الرؤية . فيقال لم : إن في الرؤية عن الله تسمال لايؤدي إلى حدوثه ، ولا إلى حدوث معنى في ، ولا إلى تشبيه، بخلفه ، ولا إلى تجويره في حكه ، ولا إلى قلب السوية ،

متعيزاً ، والسلوم خلافه . وجوابنا أنه لا يمتع اختلاف الصحح ، ألاترى

تَعَلَى (٢٠) قادراً عالماً حاً . ثم قيس يجب أن يكون الصحح لهذه الصفات فيه

ومما بتسللون به أيضاً ،(40 قولم : إن إنبات الرؤية بأن تسالي لانؤدى لل

حدوثه ، ولا إلى حدوث معني فيه ، ولا إلى تدبيه مجانه ، ولا إلى تجويره في

حكه ، ولا إلى تكذيبه في خبره ، فيجب أن تنبت الرؤية في تعالى وبلسال

وهذه شبهة مسترقة من شيخنا أبي على ، فإنه قال ف كناب ه من يكافر

ومن لا يَكْمَر ٥ أَنْ إِنْبَاتَ الرَّابَةِ فَمُ تَمَالَ عَلَى مَا يَقُولُهُ هُؤُلًا، الأَشْمَرِيَّةُ لاَ يَكُون

كفراً لأنه لا يؤدي إلى حدوثه ولا إلى حدوث سنى فيه رعدًا هذه الأمور ،

تعالى ما ذكر ناه ، بل الصحح لما ما هو عليه في ذاته ، كذفك في مسألنا .

(۲) السندو الرؤية ، في ص

(1) الواسد ، غي س (۲) السلامل ص

Living (r) (t) الله ص [

وسده وفق إثبات ببريل طلبه السلام في السباء الساسة لايتودي بال صورت القديم شال/؟ ، ولا إلى سورت سنى أسيه ، ولا إلى الشيه، يقده ، ولا إلى تمكنيه في فيره - ثم لايجب أن يقال إن بجريل في السباء السابية ، وكذلك فإن البات بتد عظيمة بين لإرى وأمانها ن أشاط شباء لايؤدى إلى 1825 فقدد 20 عليه الطريقة ،

م قبال في الإستان الم يقوى إلى معرف موليد. ومن من من المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع ا إذا يرى إذا كل بالإلمان المنافع المنافع والمنافع والمنافع المنافع المن

الحم أن من خالفنا في هذه للسألة للا يمثو حجه من أحد أمرين ؛ أما أن يحتق الرؤة فيقول : إن الفلاكاتيال برى 7 منابع قال حلاق اللنابي أقدال أن محكم أقدال أم أو كاميل فيقول : إنه سناس برى بلا كيان . أن وضب إلى للفحب الأول فؤنه يكون كامراً الأمه مباطن إلى النساس الله و أن المياليل ، إلى أكثر والماليل طرف المنابع المؤنة ، وإنجاعة الأنام حسد ، ومراح إلى تعالى 70 م

(۲) الله قامل (۱	(۱) المصادمن (۱
(1) خجوز د قی س	(r) باسد ، نی ا
(١) له د في س	(ه) جاز ۽ في س
(A) Ulais of 1	(٧) السة من ص

2. لا كان تازيكر، ان التكافير إذا برف تركم ولا ولائد (1) ميه(0) الشرخ جل في قلت، والتحالي الله يكل مو إنه انها في خيا إلى يرى بلو أن أيس ويلم «الحاسة في منصهم أن وؤية الله نتال من المسلم التواب الهجمه إن يكون اللهج التالي مشهرها أن وؤية الله نتال من المسلم جماراكيراً ومؤمد جلة التكافير في نشا القسل.

السال ۽ بي لفي الشاقي

والقرض به ، السُكلام في أن افي تمال و اهد لا تأني أه يشاركه فيا بستمته من انسفات غام وإثباناً على الحد الذي يستمقه .

وقبل الشروع في السألة لا بد من أن نبين مقيقة الواحد .

امام أن الراحد قد يستمل فى الشرب رواد به ام لا يجينوا ولا يضمن حمل على احدة فى الحرام الشرواء جزء مواحدة وفى جزء من السودو المياسا أنه واحد رواد يستمر الحرام المام كسيس جملة لا يشترك فيها غيره . يمكن الذكار واحد المرامات راحات راحاتها إذا وحاساتك اللها بالم واحد إغاجه المشتر الانتخاب الأن مقدود المداحل فلنال يقلك الولامنع فى أن " لا يجرأ لا يجرأ لا

إذا تبت هذا الحافظ في السألة لا يعقو ! إما أن بقول: إن مع الله قديمًا ثانيًا بشارك في سنانه ، ولا يتال بهذا بقول! (، ولن كان الإنكال في إبطاله كالإشكال في إبطاق الذهب الثاني ، بل أكثر . أو يقول : إن مع الحة تمثل

(۲) مشيا ، ق ((۱) ق. د ق.ان
(۱) النول ، ق ص	(۱) آه د قراس

قديمًا ثانيًا بشاركه في بعض صفاته ، والقائل جِدًا المذهب الديصانية ، والثانوية ، والحجوس ، وستفصل السكلام عليهم إن شاء الله نسال وبه النفة .

وتمن نورد ولالة تمر كلا الذهبين بالافساد ، فتقول ؛ لوكان مم الله سال قديم ثان لوجب أن يكون مثلا له الآن القدم صنة من صفات النمر يوالاشترات فها يوجب النائل والاشتراك في سائر صفات النفس . وإذا كان كذك ، والقديم تمالى فادراً لذاته وجبأن يكون الثاني أيضاً قادراً لذاته ، فيجب صدة وقوع الثانم بينهما ؛ لأن من من القادر على الشيء أن يكون قادراً على جنس ضده إذا كان له ضد ، ومن حته أبناً أن يحصل مقدوره إذ حصل داعه إزه ولا متم وذلك يوجب ماذكر ناه . إذا ثبت هذا ، فلا فُدرُ وقوع النَّام بيهما ، بأن يريد أحدهم أتمر بك جمعه والآخر يريدا الكان لايختر الما أن يحصل مرادهاوفلك يؤدى إلى أجباع الصدين ، أولا يحصل مرادها ، وذلك بقدم في كون الواحد الذي يثبت بالدلالة للدراً لذاته ، أوبحصل مراد أحدم دون الآخر ، فن حصل مراده فيو الإله ، ومن لم يحمل مراده فيو السنوع والمنوع مناهي القدور فادر بقدرة والقادر بالتدرة لايكون إلا جسها ، و مذ في العالم لاعوزان يكون جمها.

وهذه الدلالة مبنية على أصول: شها أن النديج قدير لنفسه، ومنها أن الاشتراك في صفة صفات الذات بوجب العائل والاشتراك في سائر الصفات ، وسها أن من حق كل الدرين صحة وقوع العالم بيهما ، وسها أن من حق القادر على الشيء إذا وعام الداهي أن يحصل لاعالة، حتى قولم يحصل غرج عن كونه فادرأ ، ومنها أن من حق الغادر على الشيء أن يكون فادرأ على جنس

ضعه إذا كان له شد، ومنها أن من لم إسل مراده بكون ممنوعاً متناهي القدورة ومنها أن متناهى التدور لابد من(١٠) أن بكون الدرأ بقدر، ، ومنها أن القادر . القدرة لا بد من أن بكون جساء ومنها أن خالق النالم لايجوز أن يكون جسها .

أما الكلام في أن القديم فديم لف ، وأن الانتراث فيها برجب المُأثل فقد تقدم .

وأما السكلام في أن من حز كل فادرين صعة وقوع اتمانع ينهما ، فهو لأن من حتى القادر على الشيء أن يكون فادراً على جنس ضد، إذا كان له ضد، و إذا قدر عليه صح وقوع النَّانع بينهما على ماذكرنا .

فإن قبل : وما الماند ؟ ثانا : هو أن ينمل كل واحد من النادرين ما يمتم

وأما الحكلام في أن من من الذاهر على الشيء إذا دعاء الداعي إليه أن محصل لا عنالة فظاهر ، لأن الواحد منا إذا كان جائمًا وبين يديه طنام شهيري الديد ، وكان له داع إلى أكله لابد من أن بأكاه حتى لوا بأكله غرج عن 10005

وأننا السكالام في أن من لم يحصل مراده فإن بكون ممتوعًا فظاهر الايتكال فيه ، الأنه لو لم يكن محتوهًا لحصل مراده ، فقا لم يحصل دل على الدعنوي

وأما الكلام في أن المنتوع منتاهي القدور ، فهو أنه لو لم يكن كذلك لمعل مراجه ، فقالم بحصل مراده دل على أن مقدوره قد تناهي . ألا تري أن وما دل على صعة وقوع الخالع بين القادرين، لم يفصل بين أن نكون هـ.نــه أحدنا إذا حلول حمل الثقيل فلا بدمن أن تكون قدرت زائدة على ثقله المفة كعقة الذات أو لمني. حتى بمكنه رفعه ، ومتى لم يمكن رفعه علم أن مقدوره قد تناهى. وأما الكلام في أن سناهي القدور غادر بتدرة ، فهو أن الذي يمصر يان ذلك ؛ أن من حق الشاور على التيء إذا وعاد الدامي إلى قبل ؛ أن القدورات في الجنس والعدد إنما هو القدوة ، فإذا تناهي مقدوره ول على أنه بحمل لاعمالة ، وفي ذلك صعة ما نقوله ، وكان يقول : إن هذه المنقة لانتم الطريقة لا يصح لأن هذا ينتض الأصل الذي مهدناه من قبل، وهو أن الاشتراك وأما الكلام في أن القادر بالقدرة لابد من أن يكون جميا ، فهو أن في صفة من صفات الذات يوجب الاشتراك في سائر صفات الذات ، في كان القدرة لابمنح الفعل بها إلا يند استعال محلها في الفعل أو في سبه ضربًا من الاستمال ، ألا الرى أنه لا يمكننا رفع التقبل بما في أيدينا من القدرة (١٠) إلا بعد أن استعمالها في النمل أو في سبه نوعًا من الاستعبال ، فؤذا كان كذهك وجب

وأما الكلام في أن خالق العالم لايجوز أن يكون جيا فقد نقدم . فإن قبل ، ما ألمكرتم أن مقدورها واحد ، الأنهما نادران إذات فلا يعل وقوع التمانع؟ وصار ٢٠٠ الحال فيمه كالحال في الواحد منا مع نفسه ، فسكما أما

الإبساع وقوع التمانع بينه وبين نف لما كان متدورها و اسداً ، كذلك هناد؟. والنافي الجواب عن ذلك طرقي :

ان بكونجمها .

أسماه ماسلكما شيخنا أبو إسعق بن عياش، وتحريرها، هو أن مزحق كل

طريفة أيراسحل أبن عياش

الدرين أن بكون مقدورها متنابراً، سواء كانا فادرين الذات أو الدي لأن الذي

ول على استحالة مقدور ي الدرين، لم بفصل بين أن يكونا فادرين للذات أولمني (۱) افتر دان ص

(۱) چېپېر د لی س . e is [] [] i (t) 1 in Smit (1)

يجب إذا قدر أحدها على شي، قذاته ، أن يكون الآخر فادراً على ذلك الشيء . والطريقة التانية ، ما ذكره فاضى اللضاة . وتحريرها ، هو أنا نمام سمة التمانع بين كل فادوين وإن لم نظر تناير مقدورها ، ولهذا فإن غاد الأمراض يعرفون سمة التمانع ، وإن لم يحنظر بـالمر نتاج المتدوران ولا تماثلها ، إلا أن ثنائل أن يقول: إنا ما لم سلم تناير القدورين لا سلم صمة التاسع ، وأما ما ذكرتمو. في غالة الأعراض فليس يصح (١) ، الأن نفاة الأعراض بمرفون تنابر القدورات

هل سبيل الجلة وإن لم يعفوا على سبيل التفصيل . والطريقة الثالثة ، وهو (*) أن القدور الراحد بين القادرين محال ، وإثبات التأنى يؤدى إليه ، فيسب أن بكون عالا ، لأن ما يؤدى إلى(٢) الحال يكون 4.45 مالا منه. وهذه الطريقة سهاة من طريق العلم ، مشكلة من طريق الجدل ، لأن للمخصر أن بخول هذا التقال من دلالة الثمانع إلى دلالة أخرى . وتمكن أن يقال إن(١٥) هذا ليس بانقال ، وإنما هو استعانة ببعض مابذكر في دايل آخر ودفعاً

t Joseph Cri

السؤال السائل، بيون ذلك إنا لم نعند على هذا القدر ، بل قانا : تو كان مع الله

قديم آخر لكان مثلا له ، فسكان يحب أن يكون فادراً كيسو ، ومن حق كل فلورين صمة التمانع بينهما - ثم لمما أورد علينا هذا السؤال أستطناه بقوانا : إن للندور الواحد بين القادرين محال فلا يكون انتالا.

والأحسرة شف ، هوأن تحرو دلاته القائم تحريراً أخرفتقول: لوكان مع الله تعالى قديم آخر لوجب أن بكون فادراً منه، فلا يخو ؛ إما أن يكون مقدورها واحداً ، أو بكون متدورها متنايراً ، لا يجوز أن يكون متدورهما واحداً لأن للقدور اقواحد بين القادرين محال، فيجب أن يكون مقدورهما متفايراً وإذا لنام مقشورهما وجب محبة التمانع بينهما، فيؤدى إلى نلك الوجوه التي د كرنادا .

ظان قبل : قد بذيتم صعة وفوع النَّاس بِنها(١) على أختلافهما في الإرادة، وها لا مختلفان في ذلك ، لأن الإرادة الموجودة لا في عمل كما توجب الصفة للذا ، توجب الهفة لذاك ، إذلا اختصاص لها بأعدهما دون الآخر .

قاناً: إن من حكم(٢) كل حيين صعة اختلافهما في الإوادة ، سواء كانا مر بدين بارادة موجودة لا في محل ، أولم يكو نا كذلك . وإثبات الثاني ينتضى ف الدهدَا الأصل فيجب فساده . وأيس لنائل أن يقول : هذا انتقال من دلالة العَالَم إلى غيرها ، لأن هذا استمانة بيمض ما تذكره في دليل آخر وفعاً السؤال

السائل على ما تقدم ، وذلك لا بعد انتقالا . على أنا لم نبن سِمة وقوع الخانع بينهما على اختلافهما في الإرادة ، وإنسا بيتاد على صعة اختلافها في الداهي، وحاسن فادرين إلا ويصح اختلافها في الداعي. ألا ترى أن النائمين قد بتاضان في تجاذب كساء مع قند الإرادة .

فَهَا وَلَالَةَ عَلَيْهِ " فَأَكَرُ مِنْ أَنْ تَذَكِرُهُ تُمُو قُولُهُ جِلْ وَعِزْ 6 \$10 \$10 \$10 و __114948

وبعد، فإن التمانع ليس بأكثر من أن بفعل أحدهما ضدمايفناه الآخر ،

وهذا يصح في بجرد النمل ، وبجرد النمل لايحتاج إلى النصد والإرادة ، ولهذا

قَانَ مِن وقف على شفير الجنة والنار ، وعلم مافى الجنة من الثنافع ، وما فى النار

من الضار ، وسلب عنه إرادة دخول البانة ، وخلق فيه إرادة دخول التار ،

فإن قبل: ما أنكرتم أنهما حكيان لا يهانمان؟ قلنا: إما لم بين الدلاة على وقوع النَّاخ وننهما ، وكوف وفي ذلك إثبات ما فروم نفيه . وإنَّمَا بَنْهِذَا على

تقدير الخانع بينهما ، والتقدير (١١ كالتعقيق هيدال البوصار الحال ف ذلك كالحال

في تقدير الاصطلاح بين زيد والأسد وإن علمنا أنهما لا بتصارعان البعة ، فكا أنا إذا (" أقدرنا بيتهما الاصطراع أكننا أن نعام كون أحدهما غالماً وكون

الآخر مناوبًا ، ونمام أن من غلب فيو المنوع ، والمنوع ضعيف مناهي الشعود

واعار أن التقدير رعا يقوم مقام التحقيق وذلك مثل ما تعن فيه دوريما

لا يقوم مثاره ، وذلك كنقدير وفوع الطلم من جهة الله تعالى فإنه لا يقوم مقام

الرقوع ، إذ لو وقع من الله نعالي النظر حقيقة للمل على الجهل والمطاحة ، وليس

كذلك إذا هو قدر وقوعه من قليه . فاترجه في ذلك أن يمال السؤال وبقال :

خطأً قول من غول: إنه يدل على الجيل والحاجة ، وخطأً قولى من يقول إنه

فإنه بدخل الجنة لا عالة مع فقد الإرادة .

وكلف في سألنا .

لا اعتماج النسد والإ

(۱) کارب مما کشم جه التباقین د ای می

لا بدل عليه ، فرفه هي الدلالة النقلية .

(e) وأنا قالاة السعية ، غي ص

111 Blue of 11

وأشياهه ، وكذك فعلوم ضرورة من دين النبي عليه المبلام ، فعلى هذا بجرى الكلايل هذا النمل (١١)

على يكون سرائد

يعنى مــــانانه لاكانيا

يشاركه في بعض صفاته دون البعض . والحَمَانَ في ذلك هم الشوبة ١٣٦٦. ثم اختفوا ؛ فحنهم من أثبت إلحين: النور

والنظفة وقال "" كمونهما حيين وهم المانوية ، ومنهم من أثبت بلطين النور بين هؤلاء وبين اللانوية في قدمهما وأن العالم ممتزج منهما، وأن جهة النور العاد وجهة الطائمة السقل، ومنهم من قال بإنبات نالت مع النور والطامة الأنهبر الما وأوا أن العالم ممتزج منهما فالواء لا بدسن مازج يمزجه فأتبنوا النالث

وهم للرة يونية . وأما المجرس فهم طائفة من الشوبة أبيثًا ، إلا أنهم بديرون (4) مشهى في استانة د بد من مصدران اللاحي من إن اللدرم التأني ، فال : أو كان فقد بان الوجب أن وعاركه في جير منانه و من جديا البعل و الحسكة ، ذلاً كان كذات لمراجر أن يرسل at the private stable on at he had be able to the year band yo that Viction 1 Lifferin W. J. on "White with Misses and she Well V

علكم _ أهو لرمال الكنية _ ومر دليل ميد عل في الثاني . والإنجال الذي ية بأصفت أز لبن ما الذي والطلبة و والشائدية أسمات بناني الدرة بالداران الارائيس والأرد المركز والرزم أدرالهال مركز مرامه ومور أمروان وولان شد [الكل والمعر و: ١ ه ١٩] أما الرووية عد أجراته بهين منفادي أمرم البور واكار الثقلة ، كما أجنوا أماد التأ هو العل الجامع وهو سبب الرّاج (التان والنحل ؛ : ٥٠٠ والهدس أتتها أمند ولا أن أحريم قدر أزلي مواتور وولاخر محمث مر الملد [التال والتحل ، : ١٨٧] واد أدت المسانة أصليد نوراً وثقة أحدها بنس تشر ديداً والمتارأ وهو الوراء والأند بالبلاب ينبل المراطباً والنظرائراً [اللاواليس: ١٥٩٥]

Listen (a) minths (t)

، اعلم أنا قد ذكرنا أنه لا خلاف في أنه ليس مع على نعال (١٠) الن

يشاركه في جميم صَّلَاته ، وإنَّا الطلاف في أنه خل يجوز أن بكون مع اللَّه ثان

فكرن الردية ، فإن (١١) يزدان الاستوى له الأمر واستنب، فكر (١١) في شد(١) فقال : لو كان مضاد ينازعني كيف يكون حالى سه ؟ فتواد من فسكر ته الردية هذه (١٠) أهرس، فقال له: (١) أنا سناز عك و عاصمك ، وكانا بتنتالان فسفر هناك

عَلَّ فَاصَلَتُمَا إِلَى أَجْلِ مِعْلُومٍ. وعندهم أنه إذا نباء ذلك الرقت(*) ينف سينتذ وَرُدانَ أَهُر مِن وَيَقْتُكُ ، وَيُصْفُو لَهُ البَّالِمُ .

وبالقنب وأراس

(×) الولان الملوم ، في ص

وعند هؤلاء الفرق الأوبع، أن النور مطبوع على تنظير لا يقدر على خلافه، وأن الناشة عليومة على الشر لا يشدر إلا عليه . واقدى أدام إلى هذا للنصب، أتهم اعتقدوا أن الالام كلها قبيعة لكونها الاناء ولللاذ كلها حستة لكونها لللانًا ، وأن الناعل الواحد يستحيل أن يكون ظملا للحسن والنسيح ، فأجتوا

الصارة ، فيسمون اللوو يردان والفائلة أهرمن. ثم اختلفوا؛ فنهم من البقدمها،

ومنهم من قال جَمْمَ يَرُدُان وحدوث أهر من . ثم اختلفوا في كُفِية حدوثه ؟ فنهم من قال إنه حلث من علوغات الأرض، وصيم من قال لا بل حلث من

كنظة (١٦ فاعلين: بفعل أحدها الحسن بطبعه ، والآخر التبوح بطبعه . ودلاتة الناخ ،كا ندل على فساد القول بأن مع الله تعالى ثانياً بشاركه WAS BY في جميع صفائه ، تدل على فساد مذهب (١٠ عو ١٤/١٨) .

> وأحدما يدل على فساد مذهبم أيضًا ، هو أن النور جسر رقيق مغييه ، والنشة جسم رقيق غير مضي، والأجسام لاتخلو عن الحوادث ولا تنفك عنها ، وما لم ينفك عن الحوادث وجب حدوثه مثلها ، فكيف بجوز أن يكونا

الدلالة على قساء

انور والشاء جيان مران

A 18 (T)

10 man (6) or contains (11)

a to hot (a)

الصهبر، وذلك الرجه هو أن غول : إن هذا الثالث إذا كان قدماً وجب أن وأحد ما يدل على ذلك ، هو أسها إذا كانا قديمين وكان أحداثا غادراً لون مثلا لمَّا ، لأن القدم صفة من صفات النس، والاشتراك فيها(١) يوجب لذاته، ومن يكون كذلك إلا والمبر والشر متدوران لكل واحد سهما ، dizay) . a J to talk of ائل ، وهذا بوجب أن يكون مثلا للنور والظلة جيماً ، فإذا كان أسدها وهذا بوجب أن يقع الاستفناء بأحداً عن الآخر . ÷91 الماعل الحير وجب أن بكون الآخر أيضاً قادراً عليه، ووجب أيضاً أن يكون وأحدما يدل على فلك ، هو أنه لو كان الأص على ما فالره توجب أن يبتال التائث فادراً عليه ، وهذا تؤذن برقوع الاستداء به عنهما . يبال سان الأم والنب الكالم على الجبوس وألمة السكلام على الجوس الذين بقولون بمسمدوث أهرمن ، فهو ما طير ، أو أمراً بالشر ، فإن كان أمراً باغير فلا عنو بدا أن يكون أمراً الده الى بقال ١٦١ غرة راز يزوان راذا جاز أن يخلق ماهو أصل ل يحل شر ، فهالا جاز أو فظمة ، لا يجوز أن يكون أمراً فطلمة الأنها غير الدرة عليه ، ولا يجوز أ ن بحلق الشر(٢٦) بناسه من هون واسعة ، وايس يمكنهم أن بقلبوا ذلك علينا بكون أمراً قنور لأنه لا عكنه الانتكاك عنه ، والأمر عاهذا عاله ، يدلة المقولوا : ألبس الله عندكم خلق الشيطان وهو أصل الكل شر ، فإ لا يجوز إمرة الرمي به من شاهق بالنزول ، فكما أن فقت قبيح الما لم يمكنه الانتكاث ل تعنق الشر بنسم . لأناغ على : إن الشيطان موجب تشر وأنه مطبوع من ذلك ، كذلك هينا . . إن كان أمراً بالشر قلا يمنو : إما أن يكور أمراً له ، بل هو فادر على التأبر قدرته على الشر ، إن شاه اختار هذا وإن شاه اللور أو الطالة (١) ، والكلام فيه كالكلام في الأول . وز فالله أ ، خلا بارسا ما أثرمنا كر . وإن تزم هذا لأما يازم إخوانكم الجيرة، وهذه النسمة تمود في النهبي وفي الدح وفي الذم . فيذا هو السكالام على أسهر بالولون إن الندرة موجبة ، وأن المؤمن لا يقدر إلا على الإيمان ، السكافر لا يتدر إلا على الكنر . وهذا هو أحد وجوء المناهاة بين مذهب ال اوية من الثنوية . ورة وبين مذهب الجوس الأسه يتولون : التور مطبوع على الملبر ولا يقدر وهكذا السكلام على الديصانية يكون(٢٠) ، غير أنا تخصيم بوجه ا. عميس في الرد على الديمانية أمل الشر المينة ، والطانة مطبوعة على الشر ولا نقدر إلا عليه . وهذا مذهب فتول: إن النقلة إذا كانت طاعة قشر لا بد من (٣٠ أن نكون طاء. . وإذا الان العد، لا بد أن تكوت سية، فكيف يصح قول ا ووجه آسر من الضاعاد بين المذهبين ۽ هو أنهم يقولون : إن مزاج العالم الما مراث ا ال خاعاين فالنور والظامة ، وأنه حسن من جهة النور، قبيح من جهة الظامة . وأما للرقيو بة فالكلام عليهم مثل الكلام عل أواثاك "، ووجه ا 2.50 Jun.

order property (T)

J. 4. 44507 6 1 3

or it . Ysa (a)

or in half to b

on . is a 15th C & 3

وهذا هو مذهب القوم الأمهم يقولون : إن الكامر حاصل بناعلين بالله ندال

وَ اللَّهِ ، وَهُو حَسَنَ مِنْ جَهَةَ اللَّهِ قَبِيحٍ مِنْ جَهَةَ النَّبَد . ووجه آخر من المضاهاة ، هو أن الجوس يستحمنون الأمر بما لا يتدر ماه ، وتحتجم ، ونستقبح بطوانا الانتفاع بالأثياء للنصوبة. والنبي (١) ها لا عكن الاشكاك عنه . فإنهير رعمة يصعبون يبقرة إلى موصع عال ، ويشدون قرائها ثم بدهدونها من هناك إلى أسفل ، ثم بدولون : افاق

ولا نغزل، ثم إذا سقطت ومانت بأكلونها وبقوارن : إنها يزدان كشت (١١) وهذا هو (٢) بعينه مذهب القوم الأنهم يقولون: إن الله تعالى أمر الـ ١٥٠ W يمان ، وهو لا يقدر عليه ، ونهاء عن الكنر وهو لا يمكنه الانتكال سه ووجه آخر من الضاهاد، هو أسهم يقولون: إن نكام الأم والبنات عساه الله تعالى وتصوه كما أن الحبرة بقولون فيه وفى جميع القبجات . أنها خصاه

الله وقدره . بل عالم أسوأ من حال الجوس، لأن الجوس اعتدوا أن . الا م البنات والأمهات حسن ، ثم أضافوه إلى الله تعالى ، والجبر: اعتقدت فيه الدير ثم أضافته إلى الله تعالى . وقد ذكر وجود في الشاهاة بين مذهب الجيرة ومذهب الجوس ، ١٠٠١

كر اهية الإطالة. وإذ قد تقروذات صح دخولم تحت قول النبي صلى الأساء واله و التمدرية عبوس هذه الأمة وال) وسنمود إلى هذه الجلة إن شاء الله نمال . مردا هو السُكلام على التنوية من النانوية والديمانية والوقيونية والمجوس.

وشبههم في هذا الباب ، هو أن اللواد إن الآلام قبيعة كلها ، واللاد . كلياه العاط الواحد لا محوز أن يكون موصوفاً باتثاير والشرجيعاً .

(۲) مارة فارسية بندن دادادات July 11 (1) (۲) ثانیة می س (د) روى مذال لمدين يو در دانشه، معمل أكثر رجال الجديث وحكري ١٠٠٠

وجوابنا ، أنا لا نسلر أن الآلام قبيعة كلها . وأن اللاذ حسنة كلها ، بل فيها ما يقيح وفيها ما يحسن ، لأنها إنَّا نقيح (الونحسن (ا) لوقوعها على وجه ، وطدًا استعسن بعقوانا أصل المثلق في الاسفار طالباً العلوم والأرباح وأن غنصد

وبعده، فقر لايجوز في الفاعل الواحد أن يكون موصوفًا بالمير والشر ؟ الذة والألم من جنس واحد فين فاثرًا : لأنهما متخادان ، قلنا : ومن أين أن الألم واللذة بتضادان وتحن لا قسار ذلك بل هما من جنس واحد . وبعد فإن لم يجز في الغامل الواحد أن بكون موصوفًا بهذين دفعة واحدة ، أيموز أن يوصف بهما على وقتين، فهلا جاز في الغامل الراحد أن ينمل الأثم في وقت واللذة في وقت آخر ، فلا تُعتاج M. daley.

ماكل ماكل ما الخ المائرة المسومين منها ، هو أنا أو قدرنا أن يكون هينا رجلان دفيا إلى ظلة عديدة ، ضاع من أحدهما بدرد واستتر الآخر من العدو ، فإن هذه الطالة محسنة ١٦٠ إلى من ستقر من الدوء وسينة (١٢٦ إلى من ضاع منه البدوة . وكذلك إذا طنت الشمس

فإن هذا النور بحسن إلى من ضاع هذه البدوة منه ، مسى، إلى من استتر عن العو ، وفي هذا فياد مذهبيم . وهذا السؤال إنما أورده شيخنا أبو المذبل على سعن الثنوية فأسلم .

ومن ذلك أخذ أبو الطيب ثوله(ع) و

A 3 - 423 - 16 (1)

وقد سألم مشايخنا رحهم الله مسائل لا عبيص لم عنها .

(١) شرع الديوان البردوق ٢٠٣١ والأسان في سدم كافير الأشتروي .

(م ١١ - الاسول الحسار)

أنبرات ثاوية تكذب فكم لظلام الديل عندك من يد وقالتروى الأعداء (١) بسرى اليهم (١)

ومن هذه الأسئلة، أن أحدثا يعل أنه كانب ، فن الذي بعل ذلك ! إل فالوا : النور ، فقد وصفوه بخصاة من خصال الثمر وهو الكذب، وإن فاتبا الغالم ، فقد وصفوء بخصائة من خصال النابر وهو النظم . ولا يملكهم أن بلوابا ا إن العالم أحدها والكاذب الآخر ، لأن كان منا " أ في شخص واحد.

ومنها وأن أحدنا يسيء ثم بعتفر في السيء ومن المتقو ؛ فإن قالوا

التروه فقد وصفوه بخطة من خمال الشروهو (٣٠ الإساءة، وإن فالواء الطفة، ظدومفود⁽¹⁾ بخملة من حمال التاير وهو الاعتذار ، فإن فاتوا : الفادة . لمني. والنور يعتذر ، قاتاً: الاعتذار من فير الاساءة فيهم ، وهذا يتنس وصف النور بخصلة من خدال الشر . فين فانيا : الاعتقار من غير صاحب الإسامة لا يقبح ، وطفا الله فإن الواقد بعنفر من إسامة والده ، والراكب بعند من وفس دابته ، قانا ، الولك بعنذر من إساءة غمه حيث ترك تأديب والده وكذلك الراكب إنما بعنذر من إساءة نفسه حيث لم يجر قرسه في السبت الذي

ومنها، أن أحدنا بنصب ثم يرد ، فن الناصب ومن الراد؟ فإن فالوا : النور ، قامًا قد وصفتموه بخصلة من خصال الشر وهو النصب ، وإن فالوا الفالة ، قانا : قاد ومختموه بحصلة من خصال اللير وهو (١٠)رد المنصوب(١٠)

يكون أبعد من الرفس.

(۲) کارم! د فی ص (۱۱) السرى عليهم ۽ قريس Jr Jr 1 (1) (٥) عالمية من ص

(١) الرد النسوب ، في ص

Ta , 5 (1) (T) 1.19 a So No. (») ئائدة من (

ومنى فالواء ألبس قال تعالى في كتابكم ه فقه قور السهوات والارض و(١) وهذا هو مرادنا ، قانا : لا تناق لكم بُكتاب للهُ تنالى ، لأن الاستدلال كذابه يتمنى على الثول بتوحيده وعدله وأثم لانفولون بذلك . ثم إن الراد والأرض ، فذكر النمل وأراد به الفاعل وهذا كثير بى كلامهم . ألا ائری آنهم ^{۱۱۱} یفولون : رجل صوم وعدل ورضی . والنک یؤکد هذا آن أَشَافِ النور إلى بنمه فقال : « مثل لوره ، وهذا ينتضي أن بكون النور والحجره والن يكونةالك كذلك إلا وما قائله على ما قلناه .

السل ي. **ق الـعدم عن** التعماري

المَمْ أَنْ مَذْهِبِ النصاري لا يَكَادُ يَتَحَصُّلُ عَلَى مَا ذَكُومُ النَّوِيخَيُّ (١) في كتلب د الآراء والديانت ؛ ، وكنى بالمذهب فساراً أن بصعب على المقاء ضيطه ، خاصة على مثل هذا الرجل . فقدكان للشار اليه في معرفة للذاهب، والكلام منهم يقع في موضين :

أحدهما ، ق.(١٠) النتابث ، فإنهم بقولون: إنه تعالى جوهر و احد ، وثلاثة أبير: أقنوم الأب ، يعنون به ذات البارى عز اسمه ؛ وأقنوم الابن ، أى المكامة ، وأقنوم روح القدس ، أى الحياة ، وربحا بغيرون المهارة فيقولون : إنه ثلاثة أقانيم ذات جوهر واحد .

(۲) بنوله ، ني س (1) أن الأصل ، أن الدِعلي ، والنوعلي هو مقمب قرق الديمة ، فإن قبل: ألسر تقولون : إنسان واحد وإن كان ذا أجزاء وأبعاض ، ودار والنوضع التاني في (١) الأتماد . فقد الفقوا على القول؛ ، وقالوا : أنه تعالى ولمد وإن اشتلت على بيوت وأروقة ، وعشرة واحدة وإن اشتمات على آحاد اتمد السيح فحمل السيح طبينان: طبية السوتية ، وأخرى(٢) الاهوية . لتبرة ثم لا يتناقض كلامكم، فهلا جاز أن نقول: جوهر واحد ثلاثة ألهانيم تم اختلفوا فيه ، قال بعضهم : إنه إذاً أعد به ذاتاً حتى صار ذاتا عا ذاتاً رأى البطورية والسطورية في الإنمياد ولا يتنافض كالامنا أيضاً ؟ واحلة ، وهم اليشوية(٣) . وقال ، الباقون : وهم النسطورية لا بل أنما مثينة ، على معنى أن مشيشهما صارت واحلة ، حتى لا يربد أحدهما إلا ماير بدء قيل له : ولا سواء ، لأن هذه الأسماء كلها(١) من أسماء الجل . ظالم ش الأخر . ونمن نصد كلامهم في الوضين جيماً بمون الله تعالى . يقولنا إنسان واحد أنه واحد من جنة الناس لأنه شي، واحد، وكذبت إذا قلما و واحدة وعشرة واحدة ، خلاف مانقولو به (١) في القديم تعال فإنكم تجملونه الما(١٤ الـكلام عليهم في التثليث فهو أن يقال : إن قواح أنه تنال تسرح الطيت والرد طيه واحداً في الحقيقة ، تلانه أشياء في الحقيقة ، فيازمكم التنافض من الوجه جوهر واحد ثلاثة أقانم منافضة ظاهرة ، لأن قوانا في الشيء أنه واحد ، بتتغي أنه في الوجه الذي صار واحداً لا يتجزأ ولا يتبعش ، وقوفنا ثلاثة يتنض أن متجرى. ، وإذا قائم : إنه واحد ثلاثة أقانيم كان في التناقض بمنزلة أن بنال تم يقال للم : ما تعنون بياه الأقاليم ؟ في الشيء : إنه موجود معدوم، أوقديم محدث. فإن قاتوا : نسق بأتنوم الأب ذات البارى ، قانا : هب أنهكم رجمتم وعلى أنه تعالى لبس بجوهم ، إذ لو كان جوهماً لكان عدثًا وقد ثبت ا الأصوم إلى ذات الله تعالى على بعد هذه العبارة وفسادها ، فإلى (١٠) مازوره قدمه ، فلسد قولم إنه جوهر واحد ثلاثة ألانيم . الرجعون الأنتوين الأخرين ا و بعد ، فقر جاز في الله تعالى أن يقال إنه جوهر واحد ، ثلاثة أقام لما فإن قالوا : ترجع بهما إلى صفتين يستعشهما التديم تمالي وهو كونه أن يقال: إنه غادر واحد ، ثلاثة فادرس ، وعالم واحد ثلاثة عالمين ، وسي عكا ما ، قلا : إن الحي وإن كان له يكونه ما عال ، فليس له بكونه واحد ثلاثة أسياء . ومتى فالوا كيف بكون فادراً واحد ، ثلاثة فادر ن ٢

وعالم واحد ثلاثة طلين ؟ قاما : كما يكون شيء واحدًا ثلاثة أشياء ، فايس جد أحدهما في البقل إلا كبعد الآخر ، فقد ظهر تنافض ما يقولون في ذلك . J. J. Lat. (4) (1) فالمناسل من من

A AM

(٢) البغوية ، نسبة لل يتقوب ، وقد هل البغوية بالأقائم الثانة ، وعالم الغانب الكان فأ ودماً تصار الإله هو النبع وهو التقعر عبده بل هو هو [الله والحل ١٥٠] والساورة السبة النمطور و وقد تألوا أن عد تناق وأحد لمو أقاح الانة (الوجود والمر والميانة) والدين واللذعل الدان [الله والعل : ١١٠] . (١) وأمَّا ، أل ص

على أن الذات لا تتعدد بصد أوصافه ، فإن الجوهر الواحد و إن كان (۱) اللهة من من (۱) عوثرن ، ق س J. 3. 1. (*)

الشكا عال وإنما الرجع به إلى أنه فاعل فسكلام على ما هو مبين

العبارة ؟ فقال : لا ، فقال : فكذا سببك مع النصاري ، الأنهم بقولون موصوقًا بكونه جوهرًا ومتعيزًا وموجودًا وكائنًا فيجه ، فإنه لابتند: تعالى جوهر واحد ثلاثة أقانيم ؛ يعنون بها الحياد الأزاية ، ومتكلم بمددهذه الأوصاف ولا يخرج عن كونه واحدًا ، فسكيف أوجبتم تعدد الله بكلام أزلى ، فابس بينيكم خلاف إلا من جهة المبارة . التعدد أوصافه ، ولم جعاتموه واحد أو ثلاثه ؟ ويقال لمؤلاء التصارى: بازمكم أن تقتصروا على أقتوم واحد ، لأجل وبعد ، فإن هذه الطريقة ُ تُوجب عليكم أن تزيدوا في هدد الأقائم بعد ن حدة الأقانم إذا اشتركت في القدم (١) قلا بدسن تماثلها ، والإبد من أن يسد C ald W صفاته (١)جل وعز(١) وأن تتبعوا له أفنوماً بكونه قادراً ، وأقدوماً بكونه من يشوا يعشها مند البدض فها يرجع إلى ذاتها ، وذلك يرجب أن يتع الاستفتاء عالمًا ، (١) وآخر (١) بكونه مدركا ، ورابعًا وطلماً بكونه مربعًا وكارهًا حق أمدها من الباقي ، حتى يقال : إنه تعالى جوهر واحد وأفتسوم واحد يلغ عدد الأقانم تمانية أو تسعة ، وقد عرف فساده . ، ما نفوله السكلانية أنه بازمكم أن تقتصروا على إنبات معنى من هذه هذا إن رجموا بالأقائم إلى المنات . وإن قال ا إنا إمّا وجع بها إل مان ، وأن لا تجنوا سواه ، لأنه^(و) يقع الاستفاد من الجميع اشاركته إ**إما** ممان قديمة هي اغياد والكلمة ، فقد(٢) فسعت مقالتهم بدلالة التمام ، وما ر التدم . ضل هذا يحرى السكلام في التأليث . أوردنا على الكلاية. وأما السكام في الأنماد ، والأصل فيه أن بين عنيت أولاً. واهل ، أن أقرب ما يحمل عليه كالام النصارى هو هذا الرجه ، وعلى هذا المساري والـكـلاية اعلِ أَنْ الأَحَادِ فِي اللِّمَة اقتمال مِن الرحدة ، لأُمَّهِم مِنْ اعتقدوا في الشَّيثين جمل شيوخنا رحمهم الله هذا الرضع وجماً من الضاهاد بين الكالاب لهما صار اشيئًا واحدًا يقولون: إنهما أنحدا . والشيئان ٢٧) وإن استحال أن يصورا فيئًا واحداً ، إلا أنهم إذا اعتقدوا سمته لم يكونوا مخطئين في التسمية ، وإنما فقد مُمكى أن أبا عباد (١) وكان من شيوخ العدل ، اجتم مع ابن كلاب علوم في الدي على مثل ما نقوله في تسميتهم الأصنام آلمة ، وهذا لأن الأسامي

تُومروى(٥) وقال الآخر : أنت رجل ، على الحِلفا في وصفك إلا من حيا وإذ قد عرفت ذلك ، فاعلم أنهم وإن النفوا في الأتماد اختلفوا في كيفيته ، لنهم من قال بالأتماد من جهة الشبط وهم النسطورية ، ومنهم من قال إنه ن جهة الذات وهم البطوية . (١) والتوبا دق ص (۱) عز وجل ۽ ق ص erie hall (t)

(1) هو أحد يو الحديد الندادي من أقده الذان وأطهم بالحديث كان ، من أست. w d 1 4 3 9 (4) (1) اللهم و في عن الجعارين وأخذ هنه أبو الحسن الحباط ، ذكر، الثانس والحاكم وأبن الرضى في العلبه الناسا (۲) فالمية من (

يرماً من الألم فقال له : ما تقـــــــــــول فى رجل فال لك بالنارب:

. (+) W (+) wild (+)

(د) اوهادایم ، فرس

ونحن نبدأ بالكلام على النساطرة فقول: قولكم أنه تمال أتحد بالسيح من حيث الشجة ، لا يخلو ؛ إما أن تربدوا به أنه تعالى مريد بإرادة السيح ، وأن السيح فريد بإرادة الله تعالى الموجودة لا في محل ، أو تريدوا به أنهما لا يختلفان في الإرادة ، بل لا يريد أحدها إلا ما يريده صاحبه ، وأى هذه

أما الأول ؛ فلأنه تعالى لو جاز أن يريد بإرادة السيح مترانها موجودة في قلبه لجاز أن يريد بإرادة موجودة في قلب فيره من الأنبياء ، وذلك يخرج وبعد ، فلو جاز أن يريد بإرادة في للسيح لجاز أن يكره بكراهة

في إبراهم عليه السلام ، لأن بعد أحده في المقل كبعد الآخر ، وذلك بتنص وأما الثاني ، فاؤن الإرادة لا توجب للنبر عالا إلا إذا اختصت به غاية الاختصاص ، والاختصاص بالسيح هو بطريقة الحاول ، حتى يستحيل أن بريد

يارادة في قلب غيره ، لا لوجه (٢)سوى أنها(١) لم تحله ، فكيف يريد بالإرادة وأما الثالث ، فلأن القديم تمال قد يريد ما لا يعلم السبح ولا يعتقد ولا يطاعه ولا يخطر يناه أصلا ، وكذهك السيح ، بريد ما لا بريد، الله تعالى

كالأكل والشرب وغيرهما من المباحات ، ففعد كلام الفسطورية "إذا قائدًا

بالأتحادين جية الشيئة . وأما اليعقوبية ، قالـكلام عايهم إذا قالوا بالأعاد من جهة الذات ، هو

الوجوه أردتم فهو فاسد .

السيح من أن يتبين (١) له مزية الأنحاد والنبوة .

أن يكون حاصلا على صفات متضادة ، وذلك مستحيل .

الموجودة لا في محل ولا اختصاص لها به .

P. 4. 05 (1)

وقد(٧) تبت فساد ما يقوله النصاري في الأتماد والتثليث جمعً . (١) پرينوا د في س lah / (1) (t) السامز س (1) c + i . v 1 . i . b do (a)

أَنْ يَقَالَ لَمْ ؛ لا يَخُو النَّرضَ يَذَلِكُ مِنْ أَعَدُ وَجُومُ ثَلَالُهُ ؛ فَإِمَا أَنْ يُرَادُا ١٠ بِهِ

أَن ذات أَنَّهُ نعالى وذات السبح صارا ذاتًا واحده ، أو يراو(١) به أبهما

تجاورا ، فحصل بينهما الاتحاد من طريق الجاورة ، أو براد به أنه تعالى عل

أما الأول ، فلأن الشيئين لو صارا شيئًا واحداً تنزم خروج الذات عن

وأما الثاني ، فلأن الجانورة إنما تصح على الجواهر لأجل أنها من أحكام

التحيز ، ألا ترى أن العرض والمدوم لما استحال عليهما التحيز استحال عليهما

الجاورة ، فك فقت سيل القديم تعالى(١٤) ، لأن التحير مستحيل عليه. وعلى أن الحجاورة لا تقتضى الاتحاد ، فإن الجوهرين على تجاورها لا يخرجان(*) عن

وأما الحلول ، فالترجع به إلى الوجود تجنب(٢) النير ، والنير متحديز ،

والله تعالى يستحيل ذلك عليه الأنه يترأب على الحلموث ، وينتضى أن يكون

ان يكونا جوهرين ، ولا يصيران جوهراً واعداً .

من قبيل هذه الأعراض وذلك محال .

w \$1.00 (V)

صفتها الذاتية ، أو (٢) مصول الذات الواحدة على صفتين مختلفتين للنفس

بالسيح ، فأتحد به على هذا السبيل .

والأصام كلها باطة .

وقاك ستحيل

(د) اسب ال

والذى أدام إلى القول بالاتحاد ، هو أنهم رأوا أنه ظهر على عيسى عليه السلام من المعجزات ما لا يصح دخوله تمت مقدورالقدنز : تحو إجماء الموقى ، وإيرة ذلك ؛ فلشوا أنه لا بد من أن يكون قد تنهر وضرع (انهن طبيعة المالوم تياه أن) إلى طبيعة اللاهونية ، وذلك بوجب عليهم أن يقول بأنه تمالى عند المناجعة كلام كرابراهم ودوس وغيرها عليهم السلام ، فقط علموت عليهم السلام ، فيالهم المسلام المسجزة التي لا يدخل جنبها نحت تحقور القادرين ، ولولا على المسيح أيضاً ، ولولا على المسيح أيضاً ، ولولا على المسيح أيضاً ، ولولا على الملوم أن من جهة الحدة على المناجع ان من جهة الحدة المناجع ان من جهة الحدة المناجع ان حاله الملوم المناجع المناجع ان حاله الملوم المناجع المناجع المناجع المناجع المناجع المناجع المناجع المناجع المناجعة المناجع المناجع المناجع المناجع المناجع المناجعة المناجع المناجعة المن

تمالي يظهرها عليهم ليصدقهمهما . فعلي هذا يجرى الحكلام في مسائل التوحيد .

 ⁽١) من طبيعة الناسؤت ، في مي
 (٢) زياة في النسختين